
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٣٢) ١٥/٦/٢٠٠٥

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- نيران الطائفية ستحرق الخباء السعودي
- التعليم الديني وأيديولوجية إفناء الذات
- رأي الدميني في صك الحكم بسجنه
- الحامد يقدّم طعناً ضد الحكم الجائر
- ما بعد فهد: إصلاح الدولة أم رحيلها

الأحكام الجائرة ضد الإصلاحيين:

فضيحة ومصيدة للنظام

قاهر الجلطات

في هذا العدد

دولة السفهاء!

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والعائلة المالكة تخوض معركة المصداقية والسمعة التي قضمت من ثروة البلاد عشرات المليارات الدولارات، لأخطاء إرتكبت في فترة سفه وبلاهة. منذاك وفرق العلاقات العامة مشغولة بصورة شبه تامة في محو الصورة المشوّهة التي أسفرت عنها لأول مرة قبل اربع سنوات بعد عقود طويلة كانت فيها العائلة المالكة تتمتع بغطاء دولي وبخاصة أميركي..

لم تكن حملة علاقات عامة عادية، فالذي تهدم من سمعة العائلة المالكة منذ الحادي عشر من سبتمبر كان كارثياً، ويكفي منها أن رموز النظام باتوا على قائمة المطلوبين للقضاء في الولايات المتحدة، فضلاً عن وضع شعب بأسره في مورد الشبهة والاتهام، الى الحد الذي بات حملة الجوازات الخضراء خاضعين للمراقبة والتفتيش في كل معاملاتهم المالية، وفي أسفارهم، وإقامتهم والحبل على الجرار.

لقد صنّعت فرق العلاقات العامة مضخّة دعائية ضخمة تقوم على الترويج لمنجزات العائلة المالكة في مجال دعم التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وفي تحقيق السلام مع اسرائيل، وفي توفير عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم.. وفوق ذلك وقبله أن هذه الفرق دافعت بعناد شديد عن المتبنيات الايديولوجية لدى الدولة السعودية والأسس التي قامت عليها، ومنهج الحكم والادارة لدى العائلة المالكة.

وفي مقابل الانتقادات الواسعة التي تعرض لها النظام السعودي في مجال حقوق الانسان وشكل الحكم، فإن الفريق الدبلوماسي المضطلع بمهمة العلاقات العامة في أوروبا والولايات المتحدة كان يحاول تعتيم الرؤية السائدة في العالم حول السعودية كدولة مصنّفة كراعية للارهاب، تغيب فيها أدنى التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان، ويزاول فيها الحكام شكلاً متخلفاً واستبدادياً في الحكم.. وهذا مبرر كاف لتخصيص فرق العلاقات العامة الجزء الأكبر من المال والمجهود الدبلوماسي لتخفيف حملة الانتقادات الواسعة ضد العائلة المالكة.. ولربما نجحت أموال البترودلار بصورة مؤقتة في إسكات من يطمع في الحصول على نصيب من المال، ولكن لم تفلح تلك الاموال في إقناع أحد، فقد تواترت التقارير الحقوقية الدولية والتي تكشف عن واقع مرير في مجال حقوق الانسان والمرأة والحريات العامة..

من الملاحظات المثيرة للدهشة أن يلوذ الامراء بطريقة مفضوحة في الدفاع الذي يفتقر الى أدنى مقومات الصدقية. فليس هناك من يجادل في أن الجهاز الأمني في السعودية هو الأكثر نشاطاً وسطوة بالقياس الى باقي الاجهزة الدولتية، تماماً كما ليس هناك من يجهل ممارسات التعذيب الوحشية في المعتقلات السعودية، وبالتالي فإن إنكار هذه الحقيقة لا يعدو أكثر من تسفيه للوعي وابتذال رخيص لادراك أقل الناس إطلاعاً بأحوال هذا البلد.

مناسبة هذا الكلام هو تصريح مثير للسخرية لسفير السعودية في لندن ورئيس الاستخبارات العامة السابق الامير تركي الفيصل لصحيفة الشرق الاوسط في التاسع عشر من مايو الماضي. يقول الامير تركي ما نصه: (إن التعذيب محرم في السعودية شرعا وتطبيقا، وانه لا يجوز لأي مسؤول أمني أو غير أمني ان يستعمل ادوات ووسائل التعذيب في أي اجراء يتخذه مع أي شخص مواطن او غير مواطن).

جاء هذا التصريح للرد على شكوى تقدّم بها سجناء بريطانيون سابقون ضد الحكومة السعودية بممارسة التعذيب ضدهم، وقد نشرت صحيفة الجارديان اللندنية في السابع عشر من مايو الماضي معلومات حول سجناء بريطانيين ثلاثة تعرّضوا للتعذيب في السجون السعودية واستخدمت معهم أساليب غير إنسانية. وقد نفى الامير صحة المعلومات بل زاد على ذلك بأنه لا يستبعد مقاضاة الغارديان، وهي ذات الغلطة التي وقع فيها من كان قبله من السفراء والأمراء الذين بالغوا في الدفاع غير المبرر وكادوا يجنون على أنفسهم ودولتهم مرة ثانية بإستعمال ورقة القضاء، المستقل بطبيعة الحال.

لقد جبل الامير تركي منذ وصوله الى لندن على استعمال أقصى لغة دفاعية في محاولة لاعادة بناء سمعة دولته وعائلته، الى حد أنه كاد ذات لقاء قبل سنتين مع إذاعة بي بي سي فايف أن يسبغ على السعودية صفة الدولة الديمقراطية حين عقد مقارنة هزيلة بين الديمقراطيات في الغرب والشورى المعمول بها في بلاده، ولذلك لم يكن مستغرباً أن يصدر تصريح بهذه الدرجة من الثقة رغم أن ملف التعذيب في السجون السعودية يكاد من فرط سوئه أن يسبب تصريح الامير تركي صدمة لكل الذين مازالت آثار التعذيب الجسدي والنفسي شاخصة على أجسادهم، كيف وقد كتب ضحايا التعذيب من المواطنين قصص معاناتهم على شبكة الانترنت مدعّمة بالصور، وقد دوّنت منظمات حقوقية دولية موثوقة مثل منظمة العفو الدولية وميدل ايست واتش وغيرهما تقارير عن حالات التعذيب في السجون السعودية.

كان بإمكان الامير تركي أن يكتفي بعبارة (التعذيب محرم شرعاً) وفي ذلك إيجاز مفيد ومبرئ لذمته السياسية والدينية، بل وفيه إنتصار لعقيدة الاسلام التي تعرّضت لتشويه كبير وخطير من قبل الدولة السعودية. أما أن يجعل من السعودية نموذجاً لتطبيق الحكم الشرعي الاسلامي فتلك سقطة غير مغفورة، سيما وأن هناك ما يكفي من الأدلة على وجود صور بشعة من التعذيب في السجون.

ندرك تماماً وظيفة الامير وكل الامراء بل وكافة السفراء والبعثات الدبلوماسية في الخارج، في أن تنافح بكل قوة متوفرة وممكنة عن المملكة، فتلك واحدة من أهم المهمات الموكلة الى كل الممثلين عن الدولة في أرجاء العالم، ولكن ندرك أيضاً وفي نفس الوقت الفرق بين الحقيقة والخداع، سيما حين يكون الفاصل بينهما شاسعاً، فأن يكذب الدبلوماسي فتلك وظيفة سياسية مقررة في منهج العلاقات الدبلوماسية، بشرط ان تكون الكذبة قابلة للتمرير والهضم، أما حين تكون عسيرة ومفضوحة فمن الأجدر بصاحبها التنكّب عنها الى غيرها، أو فبركة كذبة ثانية أشد إحكاماً.

صحيح أنه كان هناك دوماً إعتبار ما للعمل الدبلوماسي الدعائي، إذ يمنح درجة ما من المصداقية للدولة في الخارج، وخصوصاً حين تتعرض سمعتها وصورتها لتمزّقات خطيرة، بيد أن هناك حقائق يصعب القفز عليها بطريقة بهلوانية أو بنكرانها بطريقة تتسم بالسذاجة والعناد والمكابرة، فالتعذيب من الحقائق البشعة التي لو كشف الغطاء عنها لكانت كفيلة بتقويض ما تبقى من سمعة الدولة السعودية، ذاك إن بقي منها شيء يستحق الذكر.

بعد الحكم على الاصلاحيين الثلاثة بالسجن لمدد طويلة

الوطن في مرحلة إنعدام الوزن

قلة نادرة نذرت نفسها للمصلحة العامة والواجب الوطني، ووضعت على كاهلها إلزامات أخلاقية تحقيقاً لغايات جماعية، إنها قلة إنفلتت من أنانية محيطة بها من كل إتجاه تهدف الى عصف كل المنجزات الكبرى المنتظر حصولها، إنها الانانية المصنّعة في مناخ مادي، والتي تنثر أجزاء وحدة تشكّلت على خلفية الاحساس بضغط المسؤولية والرغبة في الخروج من عنق الزجاجة.. إنهم ثلة من الرجال الذين أعلنوا حالة التأهّب القصوى لحمل قضية الوطن على عاتقهم، بانتظار انضواء المزيد من الرجال الذين يحلمون بالتغيير ويحملون همومه.. فكثير من الحالمين بالاصلاح ينأون بأنفسهم عن حمل المسؤولية ويكتفون بإطلاق قائمة التمنيات والتعبير عنها في أحيان كثيرة بالصمت.

ولا ريب أن فضائل التضحية والامتثال للغايات الجماعية تنفرز بصورة لافته في مثل مناخ الانطواء على الذات الخاصة، وإن الاصلاحيين يتميزون بتجرّدهم عن ذواتهم إن بقوا محاطين بضغوطات الانفرادية والنزوع الاناني، التمركز الذاتي (الايكوسنترية) التي تدفع الفرد للتفكير في ذاته معزولاً عن محيطه العام، الجماعي بدرجة أساسية.

منذ أكثر من عام، وتحديداً منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤ كان هناك حدث إنقلابي في المملكة السعودية، فقد طويت أشرعة الأمل سريعاً بعد أن كان أفق الاصلاح قد إمتد على مساحة الاستبداد السياسي والديني في هذا البلد، وصار فناء الأصلاح في هه الديار أضيق مما كان في الحساب المنطقي الاعتيادي، ومما كان يمليه الواقع أيضاً.. فقد كان منطق الاشياء يفرض نمطاً متطوراً في التعامل العقلاني مع مشكلات غير قابلة للترحيل، ولا يمكن التوسّل بأدوات باتت جزءا من المشكلات نفسها. إن توطيد العلاقة بين ما هو مأزوم ومستحيل يجعل التسوية أسطورية وخارقة لعالمنا، إذ لا يمكن معالجة مشكلات الدولة في الاقتصاد والتعليم والصحة والسياسية والحقوق من خلال ربطها بتسويات أمنية أو بحلول أمنية لا يمكن أن تفضي الى نهاية مرضية، فتلك من المأمولات المستحيلة، التي لا يمكن أن تحقق الخلاص الذي لا مناص منه.

قد يرتجى من الحل الأمني إعادة بناء هيبة الدولة، أو بصورة أدق هيبة العائلة المالكة ولكنه حل خسر معه مصداقية القضاء، وسمعة القيادة السياسية، وصدقية المزاعم الاصلاحية، وصورة الدولة في الداخل والخارج.. إنه، بكلمات أخرى، حل ربح فيه الجهاز الامني إنكسار الارادة الشعبية ظاهراً ومؤقتاً، ولكنه بالتأكيد لم يحرر الدولة من عقمها الدائم، كونها جهازاً غير قابل للتجديد والصلاح. فقد باتت الدولة ممثلة في جهازها الامني أداة في خدمة عمليات الاستعباد وتدمير الحريات العامة والحقوق، وهكذا تحوّلت الدولة الى مجرد وسيلة لتقويض كل ضروب الاصلاح، وفي نهاية المطاف أصبحت الدولة عاجزة عن التحاور مع الواقع، بمتطلباته الحقيقية والجوهرية.

الاصلاحيون الثلاثة أعلنوا حالة التأهّب القصوى لإنقاذ الوطن، بانتظار المزيد من الرجال الذين يحلمون بالتغيير ويحملون همومه

لم يكن القضاء وانما الأمن الذي قال كلمة الفصل في ملف الاصلاح السياسي الوطني، وفي قضية الثلاثة عشر اصلاحياً في الخامس عشر من مارس من العام الماضي، وأخيراً في قضية الاصلاحيين الثلاثة الدكتور متروك الفالح والدكتور عبد الله الحامد والاستاذ الشاعر علي الدميني.. نعم إنه حكم أمني وليس قضائي الذي صدر في حق هؤلاء الثلاثة، وكان فلتة نزيهة قول أحد القضاة أن المحكمة ليست جهة الاختصاص في البت في قضية الاصلاحيين الثلاثة، وقد كان واضحاً الحضور الأمني الكثيف في التحقيق وجلسات المرافعة وفي لائحة الاتهام واخيراً في صدور الاحكام الغاشمة.

وفي الجملة، أخذ الأمن على عاتقه البت في قضية الاصلاحيين من خلال توجيه دفة القضاء غير النزيه والذي انتهى الى سحق القضاء أولاً بطريقة غير مباشرة من أجل إعادة الاعتبار للجهاز الامني الذي تمرّغت كرامته في سلسلة حوادث العنف التي شهدتها البلاد على مدى عامين. وحين تلجأ الدولة الى القمع كوسيلة لتسوية مشكلاتها تكون قد بلغت حد الافلاس الفكري والسياسي وباتت مرشّحة لاقتراف أسوأ الاخطاء وتحقيق أسوأ الاوهام أيضاً.

فوق هذا كله، أثبتت التدابير القمعية ضد رجال، لم يكن سوى التعبير السلمي عن مطالبهم وسيلتهم الوحيدة، بأن ليس هناك محمياً أو محصّناً ضد الاعتقال والاجراءات الظالمة التي تلحق بكل من يملك أفكاراً عامة مخالفة للدولة ويعبّر عنها بصورة علنية ومسموعة.

لقد وضعت الدولة حداً للتسامح والتوافق الداخلي على أساس وعي المشكلات العامة المتفق على وجودها والمختلف على طرق معالجتها.. إن الفجوة التي اتسعت بوتيرة سريعة للغاية منذ الخامس عشر من مارس العام الماضي كانت أول تعبير عن انهدام جسر الثقة الواهن الذي بني بصورة مؤقته وإختبارية بين القوى الاصلاحية والعائلة المالكة، ولم يعد هناك ما يمكن أن يعيد بناء ثقة فقدت مبرراتها العقلانية والعملية.

لقد أعادت تدابير العائلة المالكة القمعية ضد الاصلاحيين الفهم الأول والجوهري لسلطة لم تقم في البدء على التعايش بين المجتمع والدولة، إذ ليس هناك إمكانية فعلية لمحو الفهم العام لطبيعة السلطة الاستبدادية القائمة، والمؤلفة من نخبة تتسم بالفسادة والعنجهية والاحتكارية.

وهكذا يتبدى الواقع السياسي كأفق مقفل أمام تغييرات محتملة، في ظل وجود النخبة

الحاكمة، وستكون، بلا مناص، عمليات التغييرات الكبرى خارج دورة السياسة الرسمية، فأي تغيير من خارج الدورة منبوذ مهما كانت وسائل التعبير عنه وحدوده. فقد تقرر إعادة عجلة الزمن الى الوراء، وإرجاء الحل الى أجل غير مسمى. هكذا هي إرادة النخبة الحاكمة، وهكذا تنظر الى ما يجب أن تكون عليه سيرورة الدولة، فكل الاشياء تتحرك وفق أجندة محكمة، لتدخل الدولة مرة أخرى في مرحلة المجهول وانعدام الوزن.

إن الرهان الكبير على تشظي الارادة الشعبية وتبدد المجهودات الاصلاحية الوطنية بعد الحكم على الاصلاحيين سيكون بالقطع الورقة الاخيرة في لعبة التجاذب الداخلي، ولكن، شأن كثير من رهانات الحكومة، يحقق الرهان أقصى المكسب الآني ويخفق في تسوية الأزمة.. إنه التضاد المزمن بين المعالجات التكتيكية الجزئية والتسويات الاستراتيجية الشاملة التي إتبعتها العائلة المالكة منذ نشأة الدولة، ولا شك في عقم مثل هذه المنهجية، كونها تفاقم من تورّم السلطة وتغفل بناء الدولة على أسس مختلفة، وصولاً الى تقويض فرص صناعة الوطن المأمول.

سلسلة الاقترافات التي إرتكبتها الطبقة الحاكمة منذ الخامس عشر من مارس بعثت كل اخفاقاتها الخطيرة في السابق، ويعاد إحضارها اليوم في الخطاب السياسي الشعبي اليومي لاثبات حقيقة كان يراد تجاوزها على محمل حسن النوايا وطي صفحة الماضي، وهي حقيقة كون العائلة المالكة ليست مؤهلة بحال للاضطلاع بمهمة كبرى بحجم إعادة بناء ما دمرته سياسات الاقصاء والمصادرة الشاملة لمصير الدولة ومقدرات الشعب.

وسيبقى الحامد والفالح والدميني شهود إثبات على زيف الخطاب الاصلاحي الرسمي، بل وزيف المشهد السياسي اليومي في هذا البلد.. إن مدد الاعتقال التي أقرّها القضاء بإيعاز من الجهاز الامني في حق هؤلاء الرموز تمثل تجسيدات دامغة لبنية الاستبداد والشمولية للسلطة، وهي بلا شك تقطع السبيل بكل الذين علقوا بوحي من بقية الأمل المتسرب من المستقبل وليس الماضي، أملاً استثنائياً على وجود جرعة كافية من الكرامة والاحساس بالمسؤولية الوطنية كيما يعاد تطهير جسد الدولة من كل أشكال الفساد، والانحراف، والاستبداد..

إن الشهادات التي قدّمها الاصلاحيون الثلاثة في مدافعتهم أمام الاتهامات الباطلة المنسوبة اليهم، تمثل توثيقاً أميناً لمرحلة بالغة الحساسية في تاريخ هذا البلد، وستكون تلك الشهادات أساساً يستند عليه الجيل الاصلاحي القادم.. ومن المفارقة المدهشة أن يدوّن هؤلاء الثلاثة تلك المرحلة من خلف القضبان، فهم يكتبون لمن في الخارج سيرتهم وسيرة الحركة الاصلاحية التي مازالوا يضخّون اليها ويرفدونها برؤى، ومواقف، ومشاعر.. فهم من معتقلهم أقوى الشهود على الحاضر المعلول، وهم وحدهم أشد المنافحين عن المطلب الذي ينادي به الاحرار خارج المعتقل..

إن الاحكام الغاشمة التي صدرت في حق الدميني والفالح والحامد تدخل ضمن الجرائم السياسية التي إقترفتها السلطة والجهاز الأمني، كما تمثل تمظهراً لعجزها وإخفاقها التام في إنتاج الحل الأمثل الذي يضمن حقوق المجتمع والدولة.. إن مثل تلك الاحكام ستكون دون ريب وبالاً على من شارك وساهم وتسبب في إصدارها، وإن أية تغييرات قادمة ستطال أول ما تطال الأجهزة المتورطة في مثل هذه الاحكام، إذ لا يمكن أن يأتي الصلاح والاصلاح الا من المواقع المتسببة في الفساد والافساد.

كلمة للتيار الاصلاحي الوطني

هناك من يريد زراعة اليأس في أرواحنا، لأن العمل التضامني مع الاصلاحيين الثلاثة كان أدنى بكثير من المتوقع، وكان ينتظر من المتعاهدين في أطياف القوى السياسية والاجتماعية الوطنية أن يترجموا التزامهم الشفهي في مواقف عملية تتسم بدرجة عالية من الشجاعة والتضحية..

إن محاولة العائلة المالكة في إحتواء النشاط الاصلاحي عبر إقحامه في دورة تضليلية تحت عنوان الاصلاح التدريجي لا يجب أن تلهي القوى السياسية الوطنية عن مهمتها الكبرى التي بدأتها في يناير عام ٢٠٠٣، وإن الاستجابات الحماسية التي ظهرت في الانتخابات البلدية من قبل بعض الشرائح السياسية أو حتى إعتزال الحياة السياسية لا يجب أن تنكص بالمشروع الاصلاحي.. إن تجربة الانتخابات البلدية قدّمت دليلاً إضافياً على استحالة خروج الجنين الاصلاحي من رحم الدولة.

قد يعيد الحل الأمني بعضاً من هيبة آل سعود المضاعة، ولكنه قوّض مصداقية القضاء، وصدقية المزاعم الاصلاحية، وأساء لسمعة الدولة

في المقابل، لقد بدى بوضوح شديد أن الانتخابات البلدية ساهمت في تفجير التناقضات الداخلية حتى بين القوى السياسية الوطنية التي كان رموزها يلتقون قبل ذلك على غايات جماعية مشتركة في مجال الاصلاح.. فهؤلاء قد تسللت اليهم وبكل سهولة دودة الأنانية وصاروا حزبيين حد النرجسية بعد أن كانوا يرسمون خط الوطن العريض، ويتقاسمون هموم وطن كبير وليس هموم الفئة والحزب والطائفة والمنطقة.. لقد كانوا كباراً بحق ويجب أن يبقوا كباراً، والا فإن العائلة المالكة تكون قد مرّرت اللعبة بقليل من الذكاء ولكن بجني الكثير من المكاسب.. وهنا يكون الكبار قد خسروا، رغم ذكائهم، مكسباً كبيراً وهو ذواتهم بدرجة أساسية.. فالوطن يتطلب فئة متناغمة تفكّر بحجمه وبتعددية المنتمين اليه، وبتطلعاته الكبيرة.

نعم هناك من يريد أن يسلب مصداقية رموز الاصلاح، من خلال إظهار الثلاثة الابطال الذين حوكموا بشرف الاصلاح وكأنهم في عزلة عن رفاق الامس، وعبر تحويل هؤلاء الرموز الى مجرد قضية ميته، لأنها قضية لا خلاص فيها، أي لا نهاية سعيدة منتظرة في نهاية النفق.. إننا نراهن وسنظل نراهن على قدرة التيار الاصلاحي على تجديد ذاته بإستمرار، وعلى النهوض بإصرار أكبر وبعزيمة أشد، فهو لا يتحرك من موقع اليأس وانما من موقع الأمل.. إذ لا بد لفجر الحرية أن يولد، ولابد للاستبداد من نهاية حاسمة. فما لم يكن هناك أمل فمن غير الممكن تحقق المأمول فيه.

مازالت هناك فرص كافية وسانحة تعيد للتيار الاصلاحي الوطني الذي انطلق في يناير عام ٢٠٠٣ إعتباره السياسي والشعبي، بشرط تحرره من بعض الخوف على المصالح الخاصة والعودة الى الوطن من بوابته الواسعة، ومن الرؤية التي تأسس عليها التيار يوم كان ينشد وطناً للجميع، ويصيغ رؤية لحاضره الوطن ومستقبله.. لقد راهنت العائلة المالكة، وبخاصة وزير الداخلية على انكسار التيار الاصلاحي وتبدّده في عمليات الاحتواء وتقسيم المصالح الشكلية ذات الطابع الفردي او الفئوي، وإن نجاح هذا الرهان يتوقف على درجة الاستعداد لدى التيار الوطني الاصلاحي وجاهزيته النفسية لخوض العمل الاصلاحي السلمي ولكن بنفس غير منقطع حتى بزوغ فجر الحرية لوطن يكون أبناؤه مشاركين فعليين في رسم مساره ومصيره.

الجدل حول قيادة المرأة

من السيّارة الى السياسة

نقترب تدريجياً من نقطة إنكسار التابو الاجتماعي والسياسي في تناول قضية المرأة التي يحلو للبعض إبقائها مدرجة ضمن الحقل الذكوري المغلق، فالفضاء الثقافي والاجتماعي الذي كان إمتيازاً ذكورياً يتعرض الآن لتثقيب متسلسل من إتجاهات عدة، ولاشك أن المرأة قد أنجزت بإقتدار مهمة إعادة التوازن في النظرة والموقف وأخيراً في صناعة القرار الخاص بها.

إن الجرأة التي تحلى بها عضو مجلس الشورى محمد آل زلفة في طرحه لقضية قيادة المرأة للسيارة في مداخلته حول نظام المرور والمشاكل المرورية لم تكن صناعة ذكورية البته، فهي ثمرة المجهود النسوي الكثيف على مدار عقدين، وإن ذوبان جليد المحافظة غير المؤسسة على خلفية دينية أو حتى سياسية رصينة يعود الى الانخراط الكثيف من جانب شريحة واسعة من النساء في هذا البلد من أجل تحويل المرأة الى صوت مسموع، بعد أن كان عورة إجتماعية وسياسية. فآل زلفة يطلق صوتاً من حناجر النساء التي تواطىء على حجرها وخنقها الاعلام الرسمي والشعبي، والديني والسياسي، والعرف الاجتماعي في شكله المخادع.

في العشرين من مايو الماضي، كان للنساء، ولأول مرة، قضية عامة ذات أبعاد متشعبة، ولكنها للأسف كما هو شأن مشروع الاصلاح المجهض في هذا البلد، قضية تسيء الى وعي المرأة وترتد بها الى حيث الهامشي في القضية الحقوقية برمتها. ومما يثير السخرية أن تعقد المقارنة بين حق المرأة في قيادة السيارة وحقوقها السياسية، حيث حسمت دول الجوار حق التصويت والعضوية في المجالس البرلمانية. والأنكى حين يظهر علينا من يشيد بتفوق وعي العائلة المالكة على المجتمع في القضية الاصلاحية موضع التجاذب على مدار عقود والتي أخذت شكلاً دراميا منذ الخامس عشر من مارس من العام الماضي..

ومن قلة حيلة المهتمين بحقوق المرأة إناثاً وذكوراً صار الجميع متورطاً حد العبثية في الاكتفاء بإبراء الذمم المترهلة في قضية الاصلاح الشامل والجوهري في هذا البلد، حتى لا يقال عنا أننا لم نقل كلمتنا حين كان الصمت من ذهب. يأنس كثيرون للأحاديث غير المكلفة، ومن المضحك المبكي أن تكون قضية قيادة المرأة للسيارة مكلفة، وهذا ينأى بنا بعيداً عن الاحساس الصادق بالحاجة الى تضحية حقيقية كما يفعل التوّاقون الى الحرية والعدالة والمساواة.

من الجهل بالواقع وسيرورة الاحداث أن يتم إستدراج الجميع ذكوراً وإناثاً الى منطقة هامشية يضخّمها الممانعون للسير في طريق الاصلاح الحقيقي والشامل، فيتم تسليط الضوء على تلك المنطقة لاضفاء جرعات وهمية من الاغراء، وأن يصوَّر الداخلون في تلك المنطقة وكأنهم فرسان البيداء وأبطال الهيجاء، كل ذلك لأن ثمة كذبة أنتجها القابع في الاعلى ـ أي على سنام القيادة في هذا البلد ليمسك بخيوط اللعبة بكل متناقضاتها من أجل أن يشغل الجميع في قضية لا تمثل سوى الحق الطبيعي غير الخاضع للنقاش.

> **آل زلفة يطلق صوتاً من حناجر النساء التي تواطأ على خنقها الاعلام الرسمي والشعبي، والديني والسياسي**

لا نقول ذلك إنكاراً لجرأة آل زلفة في طرح موضوعة قيادة المرأة للسيارة، فأي مجهود يصبّ في المشروع الاصلاحي العام يلزم تقديره من الجميع، وكنا نأمل لو أن طرح الموضوع جاء مشفوعاً بعرائض وتحركات نسوية تعزز المسعى المطلبي ليس في هذا الحق فحسب بل والأهم منه في الحقوق السياسية بدرجة رئيسية.

مع ذلك دعونا نتوقف قليلاً عند المضمون السلبي للتوصية التي تقدّم بها آل زلفة لمجلس الشورى من أجل المناقشة، وسنفترض جدلاً وابتداءً بأن نصّ التوصية قد أخذت في الحساب الاجمالي مجمل التصورات الاجتماعية والسياسية والدينية المحافظة، وبالتالي فقد يعفي ذلك آل زلفة من أية انتقادات وتبعات لما تضمنته التوصية.

فمن بين القوانين المقترحة في التوصية أن (لا يقل عمر المرأة عن ٣٥ سنة وأن تكون حسنة السيرة والسلوك ومتزنة وأن تكون عاملة وأن يسمح لها بالقيادة داخل نطاق منطقتها أو قريتها خلال ساعات محددة يومية). ففي هذه التوصية شقان يختزل فيهما الموقف العام من المرأة أولاً ومن المجتمع بصورة عامة. ففي الشق الاول المتعلق بالمرأة، ثمة تأسيس مختلّ يصدر عن رؤية سلبية للمرأة ابتداءً. إن شرط حسن سيرة وسلوك وإتزان المرأة يعيد إنتاج التصورات الشرقية التلويثية حول المرأة، والتي تقوم على إعتبارها مصدر الشر، دع عنك ما يحمله هذا المقترح من إنطباعات سالبة في مجتمع يفترض فيه المحافظة على التقاليد والالتزام الديني. فهذا المقترح يحمل في طياته موقفاً تشويهياً للمرأة كون الشرط الوارد فيه يعطّل السيرورة القانونية للحق، ويجعله مزموماً بتقديرات من هم ملزمون بتنفيذ الحق.

اما الشق المتعلق بالمجتمع، فإن المقترح يفترض إبتداءً أيضاً بأن ثمة اختلالاً عميقاً في النظام الاخلاقي الذي يحول دون مزاولة المرأة لحقها الطبيعي، وبما يجعلها غير قادرة على قيادة السيارة خارج تخوم المدن أو في أوقات الليل، وهذا الشرط يبدو غريباً الى حد ما كونه يستبطن إتهاماً ليس للمجتمع فحسب بل وللدولة أيضاً كونها غير قادرة على حفظ النظام وعدم تمكينها المواطنين من ممارسة حقوقهم بصورة طبيعية. مع التذكير بأن المقترح يستند على معطيات من الواقع أكثر من الانشغال الضروري في صياغة الحق وتحقيقه دونما قيد أو شرط. ولكن الطرح الواقعي، في مقابل ذلك، لا يجب أن يلهي عن التفكير والانشغال في الحق ذاته، أما كيفية تطبيقه فتلك مسائل فنية تقررها المرأة بدرجة أساسية قبل أن تكون من إختصاصات المجتمع أو أجهزة الدولة.

والحال، أن الدولة وقطاعاً من المجتمع يتحمّلون مسؤولية التصويرات المفزعة عن قيادة المرأة، والسبب في ذلك أن الاختناقات النفسية والكبت العاطفي ولّد تشوّهات سلوكية في الافراد حتى بات اختراق المحرم الديني والاجتماعي والاخلاقي أمراً محتملاً. وحتى من الناحية الفنية المحضة، فإن شرطاً كهذا يستثني حالات عديدة تكون فيه الحاجة لقيادة المراة خارج المدن أو في ساعات الليل ضرورة

ملّحة، وخصوصاً بالنسبة للنساء اللاتي يعملن في مدن أخرى، أو بحاجة الى إيصال مرضاهن الى المستشفى أو غير ذلك من الاوضاع التي تعود الى المرأة وحدها تقدير أهميتها.

وحتى لانقلل من أهمية مقترح آل زلفة، فإن ماورد في مداخلته بمحتوياتها الرقمية والمنطقية صائبة مئة بالمئة، فوجود مليون سائق أجنبي كانت له بلا شك إنعكاسات اقتصادية وإجتماعية خطيرة، وأن السماح للمرأة بقيادة السيارة سوف يسهم في تسوية مشكلات كبيرة أسرية واقتصادية بات من الضروري في ظل الاوضاع الراهنة معالجتها بصورة حاسمة.

نلفت هنا أيضاً الى ان المقترح مازال محكوماً بالرؤية التقليدية المتزمته والقائمة على اعتبار المرأة قاصرة وناقصة، بما يعطي للرجل تقرير وتقدير طبيعة الحق، حجمه وشكله. فالانشغال شبه التام بالكيفية التي تكون عليها قيادة المرأة للسيارة ومتى وكيف وأين لا تؤسس لمقاربة صحيحة لحقوق المرأة وخصوصاً حين تطرح في سياق جدلي وفي قضية جزئية كقيادة المرأة للسيارة.

من الاشارات الملفتة والباعثة على السخرية في موضوعة قيادة المرأة للسيارة، أن نحاول إخلاء ساحة الطبقة الحاكمة من مسؤولية إنتهاك حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في قيادة السيارة، من خلال نفي أي عائق قانوني امام المرأة في هذا الصدد، حيث لا نص قانوني يمنعها من ذلك كما يستدل آل زلفة، في إشارة غير مباشرة الى تحميل المجتمع، وبخاصة المؤسسة الدينية ومحطيها الاجتماعي المتشدد مسؤولية غياب هذا الحق، متغافلين عن التصريحات المتكررة من الامراء، وفي مقدمتهم الامير نايف الذي أعلن مراراً وبصورة شبه واضحة بمنع المرأة من قيادة السيارة، أو كأن التاريخ قد طوى صفحة ما جرى عام ١٩٩٠ حين حرمت النساء من هذا الحق عقب خروجهن في شوارع الرياض بسياراتهن، فأعقب ذلك تطبيق تدابير قمعية ضدهن، مثل فصل أزواجهن من الوظائف، فيما منعن النساء من السفر والعمل، وتم إكراههن على توقيع تعهدات خطية بعدم تكرار ذلك.

إن غياب نص قانوني لا يعني السماح أو الحرمان، وخصوصاً في بلد كالسعودية التي تأخذ فيها التعليمات الشفهية من الامراء صفة قانونية بل ولها قوة تفوق بأضعاف قوة القانون، كما أن كثيراً من القوانين المدوّنة تفقد أثرها تحت وطأة القرارات الفردية الصادرة عن الأمراء النافذين.

وقد تبين بعد تلك الزوبعة في طرح قضية المرأة للسيارة أنها لم تكن سوى عملية حرق أوراق، وقد أراد بعض الامراء توريط آل زلفة في هذه القضية، وهي جزء من اللعبة القذرة التي يزاولها الامراء النافذين لدفع البعض نحو المصادمة مع خصومهم او منافسيهم للتخلص منهم، أو لعدم تحمّل المسؤولية لما يعقب ذلك من تبعات. ومع ذلك، فقد أبلغ رئيس مجلس الشورى بعدم طرح قيادة المرأة للسيارة للمناقشة، بعد أن واجه آل زلفة انتقادات واسعة من العلماء المتشددين في المؤسسة الدينية الرسمية. ومن الجدير بالذكر، أن هيئة كبار العلماء أصدرت فتوى عام ١٩٩٠ تقضي بحرمة قيادة المرأة للسيارة.

ومما يلزم الاشارة اليه أن منظمة (فريدوم هاوس) الاميركية نشرت في دراسة صدرت الشهر الماضي بمناسبة إنعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في الاردن أن السعودية هي الدولة العربية التي تشهد أقصى درجات التضييق على حرية المرأة، وقالت الدراسة التي قارنت أوضاع المراة في ١٧ دولة عربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا أن (المملكة السعودية تأتي في المرتبة الاخيرة) في مناطق تعاني فيها النساء (تخلفا عميقا (مقارنة بالرجل) في معظم مؤسسات المجتمع من النظام القضائي الى الاقتصاد والتربية والصحة والاعلام).

شرط حسن سيرة وسلوك واتزان المرأة ابتداءً يعيد إنتاج التصورات الشرقية التلويثية حول المرأة، باعتبارها مصدر الشر

وبحسب التقرير، فعلاوة على منعها من قيادة السيارة فان المراة السعودية لا يمكنها السفر دون إذن من زوجها أو أحد رجال أسرتها.. ولم يسمح للمراة السعودية بالمشاركة في أول إنتخابات بلدية جزئية شهدتها المملكة هذه السنة تم خلالها إنتخاب نصف اعضاء المجالس البلدية ال ١٧٨ في المملكة، وتقوم السلطات بتعيين النصف الاخر.

كان آل زلفة، شأن من سبقه من روّاد الاصلاح السياسي في هذا البلد، قد عوّل كثيراً على تأييد الامير عبد الله في قيادة المرأة للسيارة، وهو تعويل في غير محله على الاطلاق، وكنا نأمل لو لم يفعل ذلك حتى لا يصيبه ما أصاب زملاءه من حيف وخذلان من النصير الوهمي لقضية المرأة بل وقضية الاصلاح الوطني الشامل، وبالتالي فإن دخوله الى عش الدبابير لن يخرج منه الا مصاباً بمفرده بلسعات المتشددين الدينيين والسياسيين على السواء. إن التجارب السابقة واللاحقة تفقدنا الاطمئنان الى نجاح أي تأييد من جانب الامير عبد الله الذي خذل من ناصروه، ولم ينصرهم بكلمة فضلاً عن موقف يستحق الذكر.



بدوية تقود سيارتها

مهما يكن فإن قضية حق المرأة في قيادة السعودية تطرح في سياق تطوّر حقوقي جد هام، فبينما كان آل زلفة يعدّ ورقة التوصية لمجلس الشورى كانت منظمة العفو الدولية بالتعاون مع جمعية الحقوقيين في الامارات تنظّم المؤتمر الدولي للحقوق الانسانية للمرأة في منطقة الخليج تحت عنوان (آن أوان العمل.. المرأة جديرة بالكرامة والاحترام) شارك فيه ممثلون عن جمعيات حقوقية خليجية بما فيها الجمعية السعودية لحقوق الانسان، حيث طالبت الجمعيات المشاركة بوضع استراتيجيات جديدة من أجل تحقيق توصيات المؤتمر، سيما بعد موافقة مجلس الامة الكويتي على منح المرأة كاملها حقوقها السياسية ترشيحاً وتصويتاً.

ماذا بعد الملك فهد؟

إصلاح الدولة أم رحيلها

سؤال طرحه كاتب بريطاني من صحيفة الفاينينشال تايمز في مطلع التسعينيات، وكان سؤالاً استفزازياً في وقته، سيما وأنه طُرح في وقت كان يبزغ نجم الملك فهد إبان أزمة الخليج، حيث بات المتحدث العربي الرسمي بإسم قوات التحالف ضد النظام العراقي البائد.. وكان وصول القوات الاميركية الى السعودية والذي أنهى خطراً محدقاً بالاخيرة، التي كانت الطبقة السياسية الحاكمة فيها مكرهة على التوسل بالصمت عدة أيام بعد احتلال الكويت، فلم يصدر تصريح رسمي إزاء هذا الحدث الكارثي الا بعد مرور ثلاثة أيام، وتحديداً بعد قرار الولايات المتحدة إرسال نصف مليون جندي الى السعودية.

بطبيعة الحال، لم يكن الملك فهد شخصية عادية في تاريخ السعودية، فهو من بين الملوك السعوديين الذي بقي أطول فترة على العرش، وهي ثلاثة وعشرين عاماً، دع عنك الفترة التي سبقتها، حيث كان يلعب دور الملك الفعلي في عهد الملك خالد، وخلال تلك الفترة أسس لمرحلة جديدة يكون فيها ملكاً مطلقاً محاطاً بعصبة سديرية تمسك بمفاصل الدولة الرئيسية.

ربما لم يكن الوفاق بين فيصل وفهد دليلاً مضللاً على لامبالاة الاخير وافراطه في الانشغال بالتسلية الفردية واللهو في عواصم أوروبا، ولكن تجربة الملك فهد في الحكم أثبتت قدرته الفريدة في إحداث أخطر إنقسام داخلي لا يمكن جبره بسهولة. فهذه العصبة السديرية التي مكّنها الملك فهد من مقدرات الدولة وإمكانياتها، والتي أحدثت شرخاً داخل العائلة المالكة لم تكن سوى رأس جبل الثلج العائم، فعلى مستوى أوسع، فإن ثمة تحوّلين بنيويين كانا وراء تعطيل مسار الدولة الحقيقي وإحباط إمكانية نمو وطن للجميع:

التحول الاول: تنجيد الدولة

بنظرة متأنية على كافة أجهزة الدولة الكبرى والمتوسطة بدءا من مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات العامة ونزولاً الى المجالس المحلية وحتى المؤسسات الصغيرة التابعة للدولة، سنجد أن العنصر النجدي بات متغلغلاً بدرجة خطيرة، ولا يكاد مجلس إدارة ما في كافة أجهزة الدولة الا وعلى رأسه نجدي، بل إن نسبة التمثيل النجدي في كافة الاجهزة والمؤسسات تصل في بعض الاحيان الى ٨٠ بالمئة.

إن هذه الخطوة التي تطلبت إزاحات متعمدة وإعادة تموقع لأفراد من مناطق وتحدرات قبلية ومذهبية معينة، أفضت الى تحويل نجد القاعدة الكبرى والنهائية للدولة، كما ربطت مصير المجتمع النجدي برمته بمصير العائلة المالكة، وهذا من شأنه صناعة تحالف مصالح فعلي، يجعل من أبناء منطقة نجد مدافعين تلقائيين عن العائلة المالكة باعتبار وجودها ضمانة لاستمرار واستقرار مصالحهم وامتيازاتهم.

إن تنجيد الدولة أحدث دون ريب أكبر وأخطر شرخ في تاريخ الدولة، وتطلب عملاً جبّاراً من أجل تحقيق برنامج إدماجي واسع النطاق وفعّال. فالذين خسروا في مرحلة التنجيد إنما خسروا في مرحلة كانوا في مسيس الحاجة الى الدمج، وحين كانت سياسة الادماج خياراً طوعياً، فإن الخاسرين بالأمس لا يأملون اليوم كثيراً في الاندماج لأن درجة الاحتكار النجدي في الجهاز الدولتي قد بلغت مستويات جد خطيرة ولا يمكن تسويتها بمعالجات ناعمة أو تسويات جزئية.

الملك فهد أثبت قدرة فريدة في إحداث أخطر إنقسام داخلي على مستوى المجتمع والدولة معاً، لا يمكن جبره بسهولة

لم يكن تنجيد الدولة في عهد الملك فهد مفصولاً عن النزعة الاحتكارية لدى العصبة السديرية، فمثل تلك النزعات القائمة على تشقيق الطبقة الحاكمة تتطلب فبركة تحالف أوسع مع فئات تجد في هذه العصبة مصدر حماية لمصالحها، ولذلك، فإن من تحالف من سكان نجد مع العصبة السديرية هم أيضاً يشكّلون نسبة عالية وهي تجد في ارتباطها الحميمي مع العائلة المالكة وبخاصة العصبة السديرية أمراً لا مناص عنه لضرورات مصلحية بدرجة أساسية.

تنجيد الدولة لم يكن سياسة خاصة بالملك فهد بمفرده، فالدولة القائمة على مكونات خاصة تلتقي مجتمعة عند إقليم نجد لا يمكن الا السير وراء خيار التنجيد، ولكن ما يجعل الملك فهد رائداً في هذا الطريق، هو إكتمال تكوين الجهاز البيروقراطي للدولة في عهده، الأمر الذي منحه القدرة على ترسيخ سياسة التنجيد والسياسات التمييزية شبه السافرة ضد المناطق والفئات الاجتماعية الاخرى. بطبيعة الحال، إن انتقال الجهاز الدولتي من الساحل الى الداخل كان يؤذن ببدء إنسحاب السلطة الى الداخل، أو بكلمات أخرى لملمة خيوط اللعبة السياسية والحكم في نجد.



ملك مقعد ودولة مقعدة!

ويلزم الفات الانتباه الى الموقف الشخصي لدى الملك فهد من الحجاز، حيث جعل من إنتزاع كل السلطات والصلاحيات التي كانت في أيدي رجال الحجاز ونقلها الى النجديين. للاشارة فحسب، لقد خسر الحجاز مكاسب سياسية لم يكن بالامكان وقوعها لولا تلك النزعة الشديدة لدى الملك فهد بتجريد الحجاز من كل مصادر القوة، وحتى مشروع التوسعة الذي أسبغ عليه إسمه قد أخفى بداخله نوايا غير طيبة إزاء تراث الحجاز وآثار الاسلام فيه. لقد حاول الملك فهد أن يضفي الصفة النجدية على كثير من معالم الحجاز، في عملية طمس مستهدفة، حتى زالت بعض آثار بيوت النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم واهله بيته الكرام وصحابته الأجلاء رضوان الله تعالى عليهم، ومحيت المراسم التاريخية وضاعت الكنوز العلمية تحت حفريات ودفن مشروع التوسعة.

مهما يكن، فإن سياسة التنجيد في عهد الملك أخذت أبعاداً خطيراً وغير قابلة للتسوية الا بطريقة جراحية دون ضمان لنتائج الحل، فالذين ارتبطوا بمشروع التنجيد ويستمدون منه

قوة وقدرة لا يبدو أنهم على استعداد للقبول بالقسمة، ما لم تكن العائلة المالكة على استعداد لمواجهة داخل دارها.

في الواقع، أرادت العائلة المالكة تخليق المزيد من الضمانات المستقبلية لاستقرار دولتها، عن طريق ربط مصالح ومصير أكبر عدد ممكن من سكان نجد بها، وجوداً وعدماً. وما يلزم التذكير به، أن الملك فهد تبنى سياسة التنجيد في فترة اهتزازات عنيفة شهدتها البلاد في مطلع الثمانينات، وتحديداً منذ إنتفاضة جهيمان في مكة المكرمة وانتفاضة الشيعة في المنطقة الشرقية. وقد يكون هذان الحدثان منبهين مفزعين على إمكانية انفراط عقد الدولة في الاماكن التي تبدو فيه سيطرة العائلة المالكة ضعيفة، مما يتطلب تحقيق أكبر درجة من الدمج في المركز. نجد من أجل صناعة طوق أمام الاخطار المحتملة من المناطق الاخرى، أي تحويل المجتمع النجدي الى جيش شعبي في حال تعرض السلطة الى تهديدات داخلية.

إذن، فما نلحظه في عهد الملك أن سياسة تنجيد واسعة النطاق قد جرى إتباعها من أجل تسوير الدولة، وقد أفضت هذه السياسة الى تعميق الفجوة الداخلية وبخاصة بين نجد وباقي الفئات الاجتماعية المنضوية تحت سلطة الدولة. وقد بات الآن الحل في عداد المستحيلات، إذ ان ما يمكن تسميته بـ (de-najdization)، أي تفكيك السيطرة النجدية على الجهاز البيروقراطي يتطلب دفع أثمان باهضة، وربما تفضي العملية الى مواجهات وخصومات داخلية قد لا تغامر العائلة المالكة في خوضها دون نتائج محسومة في مجال العلاقات الداخلية وفي استقرار السلطة.

التحول الثاني: توهيب الدولة

ثمة إنفجار وهابي وقع منذ بداية الثمانينات، وأخذ أبعاداً خطيراً وبطبيعة إقتلاعية، وكان رد فعل على الثورة الايرانية التي جاءت بشعار تصدير الثورة، لتنشيء نموذجاً للاسلام الثوري مقابل الاسلام الاميركي المحافظ في السعودي. في المحصلة النهائية، وجدت المدرسة السلفية فرصة تاريخية لتحقيق أكبر إنتشار لها محلياً ودولياً. إن التمدد اللامتناهي للتيار الديني السلفي في الداخل والخارج كان يراد منه تحقيق غرض مجابهة النموذج الثوري الايراني، ولكن جنيناً جديداً انعقدت نطفته في تلك المرحلة، وقدر له أن ينمو خارج الرحم الذي ولد فيه ويحمل في جوفه تهديداً خطيراً لمصير الحاضنة الطبيعية.

خلال أقل من عقدين انتشرت الوهابية في أصقاع عديدة من العالم، عبر بناء مئات من المساجد بأموال سعودية، وفتح مراكز دعوية وجمعيات خيرية ذات طابع مزدوج ايديولوجي وسياسي، كما تشكلت تنظيمات تطوّعية تتولت مهمة الترويج للخطاب الديني السلفي المبارك من قبل ملك أميل ما يكون للعلمانية في حدها الانفراطي.

لم تكن الوهابية تمثل مشروعاً دينياً بالنسبة للملك فهد، وليس هو بالذي يُعرف عنه الالتزام بالدين، فالقريب والبعيد لا يكشف سراً عن خلواته الحمراء قبل أن تدهمه جلطة دماغية أفقدته القدرة على مزاولة عاداته السابقة، بما فيها لعبة الورق المفضّلة لديه. الوهابية كانت بالنسبة له جزءا من مشروعه السياسي الاستحواذي، فهو بالتنجيد يصنع سوراً لحماية السلطة وبالوهابية يصنع ايديولوجية لتوفير مشروعيتها، ولاشك ان الدعم المطلق الذي حظيت به الوهابية كان على حساب باقي المكوّنات المذهبية الأخرى التي عانت في ظل تورم الجسد الوهابي من أشكال شتى من القيود والمصادرة للحريات والحقوق الدينية.

ملك مقعد ودولة مقعدة!

سياسة (تنجيد الدولة) في عهد فهد أخذت أبعاداً خطيرة لا تحل الا بطريقة جراحية، والمرتبطون بمشروع (التنجيد) غير مستعدين للقبول بالتسوية

موت الملك: التغيير المأمول

يمكن القول بأن نبأ مرض أو موت الملك فهد له وقع خاص، ولفرط أهميته دخل في الحكايات الشعبية والتندرات في المجالس. ومن أشهر ما راج من طرائف حتى إبتكر الناس نعوتات فكاهية على الملك فهد منها (قاهر الجلطات)، لتجاوزه العوارض المرضية التي إنتابته منذ إصابته بالجلطة الدماغية عام ١٩٩٥، وخروجه سالماً من عوارض الجلطة وتبعاتها وارتداداتها. ومن الطرائف الشعبية المتعلقة بمرض الملك، أن الاخير كان على مأدبة غداء فدخل في نوبة صمت مفاجئة فسأله الحاضرون إن كان الصمت لأمر عارض، فرد عليهم قائلاً: أبداً جلطة وعدّت الحمد لله!

طيلة عقد من الزمان، كان الناس في الداخل والخارج تنتظر خروج السر الالهي، برحيل الملك المقعد. وفي كل مرة يتم الاعلان رسمياً عن دخول الملك الى المستشفى، أو تتسرب أنباء عن تدهور حالته الصحية تبدأ التكهنات والشائعات والطرف بالرواج، وكان الخبر الأكثر إثارة للتعقيبات وقراءة هو خبر وفاة الملك، لأن المنتظرين والمؤمّلين وقوعه يمثلون النسبة الأكبر، لاعتقاد بعضهم بأن الملك بات فاقداً لأهلية الحكم وبالتالي يجب أن يرحل برعاية إلهية، طالما أن التقاليد الملكية لا تسمح منذ تنحية الملك سعود عن العرش بعزل الملك خصوصاً وأن الممانعين لقرار العزل داخل العائلة المالكة يصرّون على إبقاء الملك مقعداً على كرسي الحكم من أجل حفظ المصالح الخاصة. ولاعتقاد بعضهم بأن الملك بات عقبة أمام الاصلاح والتغيير، وأن رحيله سيفضي الى انفراط العقد وإحداث تغيير جوهري في ميزان القوى الداخلية وإن رحيله سيفكّ العقدة التي تحول دون إصلاح الوضع السياسي الداخلي، ولاعتقاد بعض ثالث بأن الملك فهد تسبب في إنحرافات خطيرة في المسار العام للدولة، وإن بقاءه يعني استمرار الانحراف. في المقابل هناك من يأمل بقاء الملك على قيد الحياة فترات أطول من أجل استكمال مسيرة الهدم لأسس الدولة بفعل السياسات الخاطئة التي إتبعها منذ وصوله الى العرش، وقد يبالغ البعض الى حد الدعاء له بالبقاء حتى لا يرحل الا برحيل الدولة السعودية معه.

مهما يكن الموقف، فإن رحيل الملك فهد سوف يخلخل أسس الشراكة القائمة داخل العائلة المالكة وسيدفع الى السطح أزمات مستورة مازالت حبيسة القصور، وليس بقاء الملك على العرش مقعداً وفاقداً لأهلية الحكم الا دليلاً على عمق الازمة غير المحسومة بين أجنحة الحكم المتصارعة.

السعوديون في العراق

أجساد تحت الطلب

بقيت قضية السعوديين المتسللين الى العراق للانخراط في صفوف ما يوصف بالمقاومة مثار جدل غير رسمي، فيما كانت تصريحات وزير الداخلية، المسؤول الأول عن ملف الأمن تنفي وجود سعوديين يشاركون في صفوف المقاومة وتحت قيادة الزرقاوي في العراق. الا أن الشهر الماضي شهد تطوراً لافتاً بفعل كثافة المعلومات التي تفجّرت في الداخل والخارج بخصوص هذا الموضوع. فاضافة الى ما يربو عن مائة وثلاثين سعودياً تم القاء القبض عليهم في سوريا قبل نحو شهرين والذين تم الاعلان عن خبر اعتقالهم في حينه، فقد جاءت المعلومات اللاحقة لتؤكد خبر تسليم سوريا لعشرات السعوديين الى الرياض.

كيف وصل هؤلاء الى العراق، ومن حرّضهم على الهجرة والجهاد في صفوف التحالف غير المقدس بين بقايا النظام البعثي وجماعة ابو مصعب الزرقاوي، ومن زرع في أذهانهم فكرة التقنبل بشرياً تلبية لإملاء ديني مزعوم؟ أسئلة كانت تطرح في السابق، فيما كانت الاجابة في نهاية المطاف بالنفي المطلق، فلا أجهزة الامن برئاسة الامير نايف تعترف بوجود عمليات تسلل من الحدود الشمالية ولا بوجود سعوديين في العراق وصلوا اليه عن طريق الاردن أو سوريا بوسائل أخرى متنوعة، ولا رجال الدين السلفيين والممتطين صهوة الصحوة الدينية يقرّون بالمضامين التحريضية لبياناتهم والمهندسة لهجرة العشرات من الشباب الذين تم إقناعهم بنقل مخزونهم الجهادي الى خارج الحدود.. فقد كان النفي سيد الموقف على الدوام!

المعلومات التي أصبحت مورد تداول حول عدد السعوديين المنتظمين في صفوف المقاومة العراقية كانت متضاربة ولاشك ان المصادر الرسمية كانت الأحرص على تخفيض العدد لأسباب معلومة، فيما أوصله فارس بن حزام، الصحافي السعودي المهتم بمقضية تنظيم القاعدة في السعودية الى ٢٥٠٠ سعودياً جاءوا الى العراق بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤ وقتل منهم نحو ٤٠٠ سعودياً. ورغم ما يحيط الرقم من غموض لعدم إمكانية التحقق منه لأسباب فنية بدرجة أولى الا أن الثابت هو أن السعوديين يمثلون النسبة الأعلى من بين افراد المقاومة العراقية، وكثير منهم يقودون العمليات الانتحارية في شوارع ومدن العراق، ويسجّلون أسماءهم في قوائم القنابل البشرية التي تتفجر وسط الاهالي وفي المناطق العامة وأمام المراكز الحكومية.

أربعة سعوديون، عادوا الشهر الماضي الى منطقة القصيم والتقتهم جريدة الوطن السعودية، كشفوا جانباً من المعلومات حول السعوديين في العراق، وقالوا بأنهم (تعرضوا لإقناع من بعض المتحمسين لفكرة الجهاد، والذين ركزوا خلال أحاديثهم معهم على أن الجهاد فريضة على المسلم، وأن إخوانهم في العراق يحتاجون إلى مساعدتهم والدفاع عنهم)، وقالوا بأن هناك نحو ٣٠٠ سعودي من أبناء منطقة القصيم وصلوا الى العراق خلال الفترة الماضية. وكشف أحدهم عن وجود عدد من الشبان السعوديين داخل السجون السورية وآخرين داخل السجون العراقية، كانوا قد غادروا السعودية بهدف الجهاد.

يمثّل السعوديون النسبة الأعلى من الإنتحاريين في شوارع ومدن العراق، ويتصدّرون قوائم القنابل البشرية

سرادقات العزاء التي انعقدت في أنحاء متفرقة من منطقة القصيم ومناطق أخرى شهدت سرادقات عزاء لسعوديين لقوا حتفهم في العراق، تحوّلت الى ظاهرة جديدة تعيد معها إحياء الظاهرة الافغانية التي مازالت آثارها موصولة بحوادث العنف المحلية، فقد بدأت


من اللحيدان الى الحوالي مروراً بالعودة: الجهاد في العراق وحسب!

أنباء الضحايا تتوافد على المناطق المصدّرة للشباب الذين نذروا أنفسهم لقضية لا ناقة لهم فيها ولا جمل، مدفوعين بفتاوى صدرت في لحظة غفلة تسوق الشباب الى محرقة المقاومة بلا طائل، التي أفنت أعماراً في مشروع خاسر وفي قضية لا يعرفون عنها سوى ما أبلغهم عن بعض متناثراتها السطحية خطيب المسجد المحلي أو دهاقنة الافتاء. كثير من القبائل نعتت أبناءها الذين غاب رسمهم وحضر أسمهم في سرادقات العزاء، فالضحايا يعودون كما رحلوا أسماءً مجهولة.

كان دفق الفتاوى والبيانات التحريضية على الجهاد لا يتوقف منذ أن وجد محترفو صناعة الحشد في العراق ساحة لافراغ المجهود التعبوي الذي تراكم منذ عودة الافغان العرب الى ديارهم. فقد بادروا الى اصدار الفتاوى التي تدعو لنقل المعركة من الداخل الى الخارج، وليعقدوا العزم مع وزارة الداخلية على توجيه حراب الجماعات المسّلحة الى وجهة بعيدة عن الديار.

هؤلاء الداهقنة ينكرون اليوم ما أفتوا به بالأمس بعد أن تبين حجم من ساقتهم الفتاوى غير المسؤولة الى جحيم المقاومة، فصاروا يبرؤون مما اقترفت أقلامهم وألسنتهم، فبعد أن وصلت رسالة الدم الى الداخل أعادوا صياغة الفتاوى الصريحة وعمدوا الى تأويلها بما يتناسب وجو الاستنكار السائد، وبعد سقوط المئات من الشباب بعمر الزهور ضحايا الميول البائسة، فقالوا بأن الجهاد فرض على العراقيين وحدهم، بعد أن عبر الآلاف من السعوديين الحدود لينخرطوا في مشروع انتحاري يقوده الدمويون وذوو العاهات النفسية والعقلية من بقايا النظام البعثي السابق أو ممن خضعوا تحت تأثير المخدّر

الايديولوجي.

من الطبيعي بل والضروري أن يتساءل الجميع عن غياب فتوى صريحة من فقهاء هذا البلد الذي برعوا في اصدار الفتاوى الصارمة والحاسمة في قضايا تمس أمن الدولة، وهم يرون شباب هذا البلد يزج بهم في أتون معركة خاسرة بحجة الامتثال لمبدأ لم يدركوا أبعاده الشرعية والسياسية والاجتماعية والامنية، سوى أنهم حملوا معهم صكوك مزوّرة بالشهادة في سبيل الله، فتدافعوا في الشوارع العامة، وفي الاحياء السكنية، وفي الاسواق والمراكز الحكومية وغير الحكومية مؤتمرين بأناس لهم غاياتهم الخاصة، وهم خلو من أدنى معلومة عن البلد التي جاءوا يجاهدون على أرضها أو يرفعون راية الجهاد عليها. لقد تعلم هؤلاء المتسللون عبر المنافذ الحدودية البرية والجوية رحلة اللاعودة بعد أن يمزقوا أجسادهم إن لم يخذلهم حظهم العاثر فيقعوا في الأسر دون أن يلقوا شفيعاً يحول دون مصيرهم المجهول كما هو موتهم مجهول الغاية.

هؤلاء الذين مازالوا في صفوف المقاومة العراقية قدّر لهم أن يواصلوا السير في طريق الموت فيما يتولى أمراء الحرب من بقايا النظام السابق أو الذين هربوا من بلدانهم حذر الموت الذي بانتظارهم يسوقون الشباب القادمين من خلف الحدود الى ساحات الوغى غير عابئين بما سيؤول مصير هؤلاء.. تماماً كما ان الذين أصدروا الفتاوى في بلادنا غير عابئين بتبعات الدم النازف من أجساد هؤلاء الضحايا من الشعب العراقي ومن أبناء هذا البلد.

لاشك ان الاصوات المتصاعدة والمنكرة لكل ما صنعته الفتاوى من دماء بريئة قد أجبرت هؤلاء على التخفي وليس التراجع، وها نحن نجد بعد أن إنكشف نصف الغطاء عن مأساة الشباب السعوديين في العراق من ينادي بإصدار فتوى صريحة وواضحة توقف المزيد من سفك الدماء وقطع الرؤوس وتشظي الاجساد البريئة.

صحيح أن الظاهرة الافغانية تختلف كثيراً عن الظاهرة العراقية، ففي الاولى كانت الحكومة والولايات المتحدة ومن ورائهما المؤسسة الدينية وقطاع كبير من المجتمع يشارك في الجهاد الافغاني وإن الذين عادوا الى ديارهم كانوا بالآلاف ممن نقموا على اميركا في ديارهم وانتقموا لذواتهم المخدوعة، ولاشك ان الدائرة ضاقت على هؤلاء المتورطين في الوحل العراقي فإذا عادوا يعودون بخيبة أمل كبيرة فلا مجتمع يأويهم، ولا أوسمة تنتظرهم، بل قد يواجهوا خطراً آخر لا يقل بشاعة عما هم عليه الآن في دخل العراق..

لقد ربط هؤلاء مصيرهم بمصير القضية الخاسرة التي نذروا أنفسهم لها، واذا ما نجحت الحكومة العراقية الحالية في تصفية جيوب المقاومة فلن تجد لهؤلاء راحماً ولا عاذراً، فليس العراق كأفغانستان، بفعل الاقترافات الشنيعة من هؤلاء الساديين الذين لايفرّقون بين الطفل والمرأة والناس الابرياء الذين يطمعون في عيش هنيء وحياة مستقرة، ولأن مصادر الدعم الدولية والرسمية قد نضبت فإن هؤلاء المستدرجين الى مواطن حتفهم يخسرون ليس أوسمة البطولة فحسب بل وحتى مراسم العزاء الاعتيادية التي يقيمها المثكولون على أحبائهم، وللدهقان الديني أن يعيد تشغيل اسطوانة (الغرباء)! الذين يعودون كما الدين بحسب زعمهم غريباً.

إن علماء الدين في السعودية الذين يقفون وراء فتاوى وبيانات التحريض يتحملون مسؤولية إزهاق أرواح هؤلاء الشباب الذين يقتطفهم الموت بصورة مباغتة، موهمين إياهم بأنهم يؤدّون منسكاً عظيماً لا يقدر على حمله سوى الانبياء والصديقين ومن بعدهم الشهداء والصالحين. إن استغلال النص الديني في قضية سياسية معروفة الغايات لا تقل بشاعة عن إقتراف جريمة فصل الرأس عن الجسد على رؤوس الاشهاد، حتى إذا دارت الدائرة على هؤلاء العلماء تنكبوا من معاقل جهادهم البياني الى حيث يبرؤون بإسم النص الديني ذاته من كل محجمة دم إهرقت بفعل بياناتهم.

أصدر مشايخ الوهابية فتاوى لنقل المعركة من الداخل الى الخارج بالتواطؤ مع وزارة الداخلية لتوجيه حراب جماعات العنف بعيداً عن الديار

إن مصير هؤلاء الآلاف الذين انضموا الى صفوف المقاومة العراقية بكل الخلائط المتنافرة بداخلها، من بعثية دموية الى عصاباتية المخدرات والسرقة، الى راديكالية رديئة، سيظل محفوفاً بمهزلة الدم غير المباح، ولو ظفروا بجلودهم فسيعودون على غير عودة الافغان العرب محمّلين بكل تشوّهات المقاومة العراقية، فكراً وسلوكاً.



الوهابيون لا يفرقون بين المقاومة وتفجير الحرب الأهلية في العراق

إن النزعة الوصائية التي غرسها صانعو البيانات والفتاوى التحريضية في أولئك الشباب تفقدهم القدرة على ترتيب الاولويات وتحرمهم من مجرد الرؤية الصحيحة لمعادلة الصراع الداخلي في العراق، فهؤلاء يتحوّلون الى مجرد قنابل بشرية يرميها الخاسرون من بقية النظام السابق ضد النظام الحالي، فيما تغيب عن أذهانهم الصورة المستقبلية التي يمكن أن تكون عليه في حال تغيرات الظروف الراهنة وبأية اتجاه كانت، فهؤلاء لا يجنون سوى الثمار المرّة آنياً ومستقبلاً. ولعل الخلافات المستعلنة بعد إصابة الزرقاوي ورواج البيانات المتناقضة التي تتحدث عن قيادة بديلة تلفت بوضوح الى حدة التجاذبات داخل جماعات المقاومة، وكأنه قد تقرر سلفاً أن يمثّل السعوديون المخزون البشري لامداد العمليات الانتحارية بالاجساد المتنقبلة، فيما يحتكر غيرهم مواقع القيادة، وفي ذلك خدمة جليلة تسديها المقاومة لأجهزة الامن السعودية التي تحقق مكاسب متنوعة، فهي من جهة تتخلص من خطر مستقبلي قد يرتد عليها في حال عودة هؤلاء الى الداخل، ومن جهة ثانية، فإن هؤلاء يفنون حياتهم بغير سلاحها الذي قد يحمّلها تبعات ذلك، الى جانب إنشغال هؤلاء بساحة أخرى يزاولون عليها مهامهم الدينية المزعومة، كالجهاد الذي هو سنام الاسلام الى غير ذلك من الشعارات الاسلامية الكبرى التي جرى تشويهها على يد صانعي الخطاب التحريضي، فللسعودية، شأنها شأن دول الجوار، مآرب معروفة من إبقاء الساحة العراقية مشغولة بمشكلاتها كي لا تترك

تجربتـهـا الجديـدة تـأثيرات ارتـدادية علـى أوضاع هذه الدول.

لقد فعلت البيانات التحريضية المبثوثة على شبكة الانترنت فعلها التدميري على مئات الشباب الذين يتلقون من أشباح فتاوى الجهاد في العراق، فهؤلاء الاشباح يكسرون حاجزاً حقيقياً أو مفتعلاً من خلال تجاوز هيئة الافتاء الرسمية، ولاريب أن لعبة الامن تحقق أكبر إنجازاتها من خلال دفع هؤلاء الاشباح لاصدار فتاوى لا تحمّلهم أدنى مسؤولية كونهم غير محسوبين على الجهاز الحكومي، فهم أبرياء في العلن مما ورّطوا فيه طبقة المفتين غير الرسميين.

إن الذين اعتبروا العراق ساحة جهاد في سبيل الله نكثوا عهودهم ونكصوا على أعقابهم حين حاصرتهم أنباء الضحايا من الشباب المتساقطين تباعاً، أو الذين وقعوا في قبضة الاجهزة الامنية العراقية والسورية، فأخضعوا الجهاد الى قسمة غير عادلة طلباً لابراء الذمة من فتاوى سابقة تحَث على الهجرة والجهاد في العراق، واكتفوا بالجهاد الاعلامي والمالي، ولكن بعد وصول قوافل من المفقودين سلفاً الى داخل العراق.

لقد توّهم معدّو بيانات التحريض وفتاوى الجهاد بأنهم أعلم من العراقيين أنفسهم كيما يشحدوا منهم نصائح في المقاومة وأن يتلقوا مقررات التوجيه الديني، وكأن العراق لم يكن مناوئاً تكوينياً للتدخل الاجنبي حتى يتلقى رجاله دروساً في النضال التحرري ضد القوات الاجنبية. إن المزاوجة غير الشرعية بين الرؤية البعثية المتهافتة للتدخل الأجنبي في العراق والرؤية السلفية المتشددة لمجاهدة الكفار والمشركين لا تنتج سوى موقفاً عقيماً وسلوكاً عبثاً يتسم بالدموية والفوضوية، وبالتالي فإن هذه المزاوجة تجرف وعياً مأزوماً تشكّل في ظروف غامضة تصّب في نهاية المطاف في خدمة الخسائر المتراكمة، فالبعث من منطلق فئوي والسلفي من منطلق طائفي يضخّان نقائضهما في مصب مشترك، فالبعثي بتجربته الدموية والعمل السري والاستخباري والسلفي بزخمه الديني وجاهزيته الانتحارية يقودان معركة غير متكافئة والأخطر كونها معركة غير أخلاقية. وتصوّر لو أن هذا المزيج المتضاد إنصبَّ في طواقم العائدين الى ديارهم كيف سيكون سلوكهم، فهؤلاء حملوا معهم أمراض التجربة العشائرية الافغانية بتمظهرها الحزبي ومنهم الى الجيل اللاحق من الشباب الذين هم الآن يتشربون من مصادر عقيمة لا تنجب الا وهماً ولكنها في إرتداداتها القادمة ستكون أشد إيلاماً لأن العائدين تلقوا تدريبات على تدمير الحدود والقيم والمبادىء، وبالتالي فهم لا يتورعون عن إقتراف أبشع الجرائم بقلوب مطمئنة يعمرها الايمان وأعصاب شديدة البرودة لا تهزّها المجازر.

قصة الجلسة الثانية

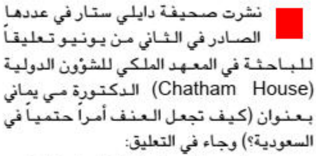
علي الدميني

إلى صديقي الأصلاحي/ علي الغذّامي

يا سيـدي! أيها الشعب الكريم! ألا
أفضي إليك بنبض من أحاسيسي؟
دع قصة من خيال في المنام سرت
وخذ وقائع محسوس وملموس
عن العدالة في أهلي وفي بلدي
وكيف تنمى إلى تنزيل قدوس؟
جاءوا بنا عبر قبو البرج ذات ضحى
بين السراديب من خلف الكواليس
قالوا: ادخلوا قاعة للحكم حاضرةً!
صفّوا الجنود بها كفصل تدريس
وللمسدس والرشاش رعبهما
من فرقة أيقظت سود الهواجيس
وفرقة شكلها جمهور محكمة
وفي ملامحها صمت الجواسيس
مرحى قد امتلأت أرجاء محكمة
بعسكر بين مخفي ومحسوس
فالظاهرون لتخويف القضاة، ومن
تنكروا فلتزييف المقاييس
هل تلك محكمة تدعى علانية
أم ذاك مسرح تزييف وتدليس؟
أتلك محكمة وهم لها حرس
أم المحاكم في أحضان بوليس؟
أمجلس الحكم يخشى الشمس طالعة
يا ويل قومي من وخز الدبابيس؟
فأين أهل وأصحاب قد انتظروا
من كل ذي هيئة في الناس مأنوس؟
تقاطروا منذ فجر مثل سرب قطا
أو درس جامعة، أو حفل عريس
أين الكرائم أحضرن الصغار إلى
درس من العزم لم يوهب لبلقيس؟
أين المحامون أطناب الحقوق ، وفي
نبراسهم كشف قطان الحناديس؟
أين الصحافة تجري خلف مختبئ
مثل الشموس تنقي الكهف من سوس
أبا الوليد! أندعوها علانية؟
هل للعدالة عيش في الكواليس؟
دون الجماهير هل تدعى علانية؟
دون الصحافة ما عدل بملموس
حامي الضعاف هو القاضي النزيه، فمن
يحمي القضاة من الأهواء والروس؟
هم الجماهير إن عزوا وإن كثروا
هم للقضاة دروع كالمتاريس
لن يحرس العدل إلا الناس إن حضروا
وليس من دونهم عدل بمحروس
لولا المصدات حول الحقل حامية
لما تباهى بمزروع ومغروس
من للقضاة إذا السلطان طوعهم؟
من دون جمهورهم هم كالمحابيس!

٢٠٠٤/٠٨/٢٧م

مي يماني: بعد قمع الإصلاحيين



العائلة المالكة تجعل العنف سبيلاً للتغيير



نشرت صحيفة دايلي ستار في عددها الصادر في الثاني من يونيو تعليقاً للباحثة في المعهد الملكي للشؤون الدولية (Chatham House) الدكتورة مي يماني بعنوان (كيف تجعل العنف أمراً حتمياً في السعودية؟) وجاء في التعليق:

تبدو الموجة الديمقراطية في طريقها عبر العالم العربي، وحتى الملكيات والامارات العربية التقليدية تتغير في ذات الاتجاه. فالكويت تسمح الآن للمرأة بالتصويت فيما تعتنق قطر برنامجاً إصلاحياً طموحاً، كما أبدت البحرين تسامحاً كبيراً إزاء المظاهرات الجماهيرية الكبيرة، وهكذا الامارات العربية المتحدة التي بدأت تسمح بشيء يشبه حرية الصحافة. أما السعودية فإنها لا تزال تخشى بدرجة عميقة أي نوع من التغيير، ولذلك تبقى عقبة كبيرة غير قابلة للزحزحة بسهولة في منطقة تشهد إصلاحاً واسعاً.

وبالرغم من أن العائلة السعودية الحاكمة تخضع تحت تأثير ضغط هائل لاقتفاء خطى دول الجوار، فإن المقاومة الداخلية للدفع بهذا الاتجاه مازالت قوية. ولذلك، فإن آل سعود أصبحوا بوجه مخاتل: ففي الاتجاه الاولى فإن العائلة المالكة تشجّع الاصلاحيين الديمقراطيين على الافصاح عن آرائهم في الاصلاح، وفي الاتجاه المعاكس فإنها تقوم بإعتقالهم إذا ما فعلوا ذلك.

ففي الخامس عشر من مايو الماضي، وفي جلسة محاكمة مغلقة دون تمثيل قانوني للمتهمين، تم تجريم ثلاثة من الاصلاحيين القياديين علي الدميني، الصحافي والشاعر المعروف، والاستاذين الجامعيين عبد الله الحامد ومتروك الفالح، ثم حكم على كل منهم بالسجن لمدد تتراوح بين ست وتسع سنوات. إن جريمتهم كانت الدعوة للملكية الدستورية. إن الحكم الرسمي يقضي بأن هؤلاء الثلاثة هدّدوا الوحدة الوطنية، وتحدوا ولاة الأمر وحرّضوا الرأي العام ضد الدولة من خلال استعمال المصطلحات الاجنبية أي الغربية.

بعد الهجمات الارهابية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة بفترة وجيزة، إنضم هؤلاء الاصلاحيون الليبراليون الى ما يقرب من ١٦٠ آخرين من الاخصائيين لكتابة وتوقيع عريضة الى ولي العهد الامير عبد الله يطالبون بالاصلاحات. وقد نادت العريضة بنظام ملكي يعمل وفق محددات دستورية معينة، وبنظام قضائي مستقل. ويعتقد الاصلاحيون بأن مثل هذه الاصلاحات هي الطريق الوحيد للسعودية لمواجهة العنف، وعدم الاستقرار والتشظي الوطني والذي بدأ يلوح في الأفق. كما يجادل معدّو العريضة بأن الدستور وحده القادر على إستعادة المشروعية المطلوبة بإلحاح شديد للنظام السياسي، والذي بات ينظر اليه وعلى نطاق واسع بأنه نظام فاسد وغير مؤهل بدرجة كافية.

إن عبد الله الحاكم الفعلي للسعودية بدلاً عن أخيه غير الشقيق المعاق كان يُؤمّل أن ينظر اليه نصيراً للاصلاح. فقد تلقى اقتراحات الاصلاح بترحيب حار في يناير ٢٠٠٣. ولكن أخاه غير الشقيق ومنافسه الأكثر قوة، الامير نايف وزير الداخلية أمر بالاعتقالات والمحاكمة والسجن لثلاثة عشر من الاصلاحيين في مارس ٢٠٠٤. ولم يبدِ الامير عبد الله أي صوت واهن لمعارضة تلك الاجراءات، تاركاً الاجندة الاصلاحية التي أطلقها في فضاء سياسي مجهول.

وفي سياق المسعى للمحافظة على السلطة المطلقة واحتواء الغضب العام، فإن الامراء السعوديين بقيادة الامير نايف طالبوا الاصلاحيين بالتوقيع على تعهدات خطية بعدم المطالبة مطلقاً بالاصلاح. فقد حظر الامير نايف استعمال كلمة (إصلاح) من التداول العام، لأن ذلك يستدعي القول بأن هناك فساداً ما في النظام، واستبدلها بكلمة (تطوير) وهي الكلمة المفضّلة لديه.

ومن بين الثلاثة عشر إصلاحياً الذين تم إعتقالهم، فإن عشرة منهم استجابوا لهذا الطلب، ولكن الثلاثة الآخرين رفضوا ودفعوا الثمن. فقد بقوا في المعتقل بالرياض دون تمثيل قانوني حتى صدور الحكم النهائي، وإن أولئك العشرة الذين أكرهوا على توقيع التعهدات فقد تمت مصادرة جوازاتهم، وفصلوا من أعمالهم ومنعوا من السفر والحديث مع وسائل الاعلام والصحافة.

وتحت الضغط الدولي والاقليمي، فإن العائلة السعودية المالكة قد شيّدت قرية وهمية للاصلاح (باهرة في الظاهر ولكنها مسلوبة الجوهر والمضمون في الواقع)، فيما تحافظ على سيطرة مطلقة على كافة التطورات السياسية. ففي وقت مبكر من هذا العام، انطلقت الانتخابات البلدية الجزئية والمنظّمة بصورة صارمة، فيما لم يسمح برأي عام مستقل للتأثير في متى وكيف تمت عمليات الاقتراع. فقد حُرم السكان من الاناث بصورة كاملة من هذه العملية، وأن ربع السكان من الذكور كان مؤهلاً للتصويت. وفي نهاية المطاف، فإن الاسلاميين السلفيين هم الذين كسبوا الجولة.

ويواجه آل سعود تهديدين: الاول من الاسلاميين العنفيين، والآخر من الاصلاحيين الليبراليين، وهناك مؤشر قوي على أنهم يخشون من الاصلاحيين بدرجة أكبر.

وربما يعتقد الامراء بأن قتل المجرمين (الارهابيين) أسهل من سحق المطالب بالعدالة الاجتماعية. وفي الواقع، فإن قتل الاسلاميين العنفيين والمتواطئين مع القاعدة يحظى بتأييد من قبل المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة حيث يعتبر ذلك نجاحاً في (الحرب على الارهاب). ولكن فيما يصطاد النظام السعودي ويقتل المتطرفين المحليين العنفيين، فإنه في المقابل يضيق الخناق بصورة هادئة على اولئك الذين يريدون إصلاحاً معتدلاً. إن قمع الاصلاحيين الليبراليين يمر دون ملاحظة في العالم الأوسع، حيث يمكن وبصورة خاصة ملاحظة صمت أميركا في هذا الصدد.

إن هذا الصمت يعد حيوياً بالنسبة للأمراء، حيث يولون آل سعود إهتماماً أكبر لدعم أميركا. وحيثما تستقر الاشياء في السعودية، فليس لدى الادارة الاميركية حليف موثوق خارج النظام الحالي. وعليه، وعلى الضد من أوكرانيا وجورجيا وقرقيزيا ولبنان، فإنها لم تفعل شيئاً ما لتشجيع المعارضة الشعبية. وطالما أن النظام السعودي ملتزم بتوفير حاجات أميركا من البترول وأنه يحارب المتطرفين الاسلاميين، فإنه سيتلقى الدعم والصمت الاميركيين، وتالياً موافقته الضمنية.

ولكن إغماض العين يعتبر قصر نظر، بالنسبة لأميركا وللسعوديين. إن أولئك الذين يجعلون الثورات السلمية مستحيلة فإنهم في المقابل يجعلون الثورات العنفية أمراً لا مفر منه. إن الاصلاحيين الليبراليين الذين تم اعتقالهم قد يمهّدون السبيل لتحوّل سلمي في السعودية بنموذج إصلاحي. ولكن بإعتقالهم، فإن النظام قد قرر بوضوح أن يجعل العنف هو السبيل الوحيد المفتوح لأولئك الباحثين عن التغيير.

الشيخ سفر الحوالي منظّراً للمقاومة العراقية

العدوان.. أيديولوجية



ثمة ما يغري في مقارنة الاستاذ جمال خاشقجي الكاتب الصحافي والمستشار الاعلامي للسفير السعودي في لندن الامير تركي الفيصل بين بول وولفوفيتز، مهندس الحرب الاميركية على العراق، والشيخ سفر الحوالي مهندس الجهاد المسلح في العراق. في هذه المقارنة، يقدّم خاشقجي نقاط اشتراك بين الشخصيتين المذكورتين من موقعين متقابلين، فالأول حشد ما يكفي من الذرائع الصحيحة والملفّقة من أجل إقناع لوردات الحرب في الادارة الاميركية بمشروعية الحرب على النظام العراقي السابق، فيما سعي الثاني، أي الشيخ الحوالي في بناء جدلية مؤصلة شرعياً تهدف الى شرعنة الجهاد في العراق، وصناعة مناخ ديني ترغيبي يحث مئات من الشباب على الانخراط في مشروع الهجرة والجهاد في العراق. وبالرغم من أن الشيخ الحوالي يحاول كعادته، وعادة المحشورين في زوايا ضيقة، التوسل بتأويلات ثانية وثالثة للنص الاولي الجلي، فإنه حافظ على تماسك الموقف الايديولوجي من قضية الجهاد في العراق، مع إبطاء لمفاعيل التوثيب. فهو وإن إمتثل للضرورة الاحترازية في التعبير عن موقف صريح من هجرة السعوديين الى العراق، الا أنه يمرر عكس الموقف الاحتياطي في فذلكة لغوية تؤدي الغرض الاصلي. إذ يضع الشيخ الحوالي على عاتق كل عضو ينتمي الى الحملة العالمية لمقاومة العدوان مهمة شحذ همة الشباب (لمقاومة أوجه العدوان المختلفة من غزو فكري وسلوكي ومن تبعية سياسية واقتصادية، ومن عوامل إفساد تحيط بالشباب المسلم من كل مكان، فالعدوان شامل، ومقاومته على كل الجبهات واجبة كلاً بحسب طاقته بحكمة وعقل تقطع مطامع العدو في جرّ شباب الأمة الى ممارسات غير محسوبة العواقب، وهذا مع التزامنا جميعاً بما يفرضه علينا ديننا من العدل، وحب الخير لكل الناس وترك العدوان).

هذا النص الوارد في مقالة الشيخ سفر الحوالي، الامين العام للحملة العالمية لمقاومة العدوان، المنشور في موقع (الساحة العربية) على شبكة الانترنت في ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢٦، ونقلته مواقع أخرى، يكاد يعلّب منهجاً متبعاً لدى الشيخ الحوالي في صياغة موقف شديد الارتباك والتركيب، حيث يبدأ صارماً حاسماً واحدياً اقتلاعياً، ثم مايلبث ان يدس كلاماً تكسوه مسحة عقلانية مرتابة، ليصل في نهاية المطاف الى أنسنة الموقف وطلب النصفة والعدل وحب الخير. إن هذا الترفع والتخفّض في بنية الموقف قد يحلو لبعض المتحذلقين إرجاعها الى التربية الدينية التقليدية القائمة على أساس وجود مواصفات متقابلة في شخصية المؤمن: شدة في لين، أو بحسب التفسير الكلاسيكي الظاهري للآية المباركة (أشداء على الكفار رحماء بينهم). بيد أن هذه المواصفات لا تصمد طويلاً امام الفحص العملي، حيث لا تبدو أن تلك الشدّة تحمل معها مقاصد دينية بصورة دقيقة، بقدر

الحوالي يتوسل بتأويلات ثانية وثالثة لموقفه الاولي من الجهاد، فيؤخر العقيدة الأصلية مع إبطاء مفاعيل التوثيب

ما هي تعبير عن ميول نفسية ومعرفية تعبّر فحسب عن شخصية صاحبها.

والحال، أن هذا الموقف يكاد يصبغ كثيراً من مقالات الشيخ الحوالي الذي يحاول إظهار تسامحاً ولكن بطبيعة متجهمة وفرضية، فهو في الوقت الذي يصيغ رؤية كونية ذات مضامين مطلقة وإجمالية عن كل ما يدخل ضمن دائرة إهتماماته وأولوياته في الخصومة والمواجهة، فإنه يحاول أن يُبقي على قدر ولو ضئيل من الصورة الملطّفة لعالم الدين أو الممثل عن عقيدة سماوية تتسم بالعدل والخير. فهذا البعد الدعائي للدين كما يحاول أن يقدّمه الشيخ الحوالي يتناقض بصورة مبدئية مع المقدمات المفزعة التي لا ترسم خط قطيعة مع الآخر فحسب، بل وترسم طريقة لاستئصاله أيضاً. فهو من جهة يؤسس، ابتداءً، موقفه الايديولوجي على توفير كل ذريعة ممكنة تستوجب مقارعة الآخر، ولكن ومن أجل إحتواء



منظّر الحروب الطائفية ومسعّر أتونها

الانطباعات المحتملة يلجأ الى صبِّ الموقف المتصلب في لغة دينية ملطّفة تنسي أو تخفف حدة الطرح الصارم والمتعجرف.

وبالمناسبة، فإنها ذات اللغة المستعملة من قبل الادارة الاميركية التي تسبغ على حربها في العراق وحربها على الارهاب نعوتاً في غاية الجاذبية، إذ لم تغتصب الديمقراطية بطريقة بشعة الا من لدن رعاتها الكبار. فقد تم استغلال الديمقراطية سلاحاً تخوّف به الولايات المتحدة الدول الديكتاتورية من أجل التعاون معها والقبول بقوانين اللعبة الاميركية.

وقد نجحت الادارة الاميركية كما نجح الشيخ الحوالي في إستعمال الشعارات الكبرى بهدف تمرير القضايا الصغرى، فأميركا استعملت الديمقراطية شعاراً طموحاً يراد تعميمه في الشرق الاوسط، فتحوّل الشعار الى مجرد ورقة تلعب بها الادارة الاميركية للضغط على دول المنطقة وللحصول على مكاسب سياسية واقتصادية محددة، ونجح الشيخ الحوالي في إستعمال اللغة الدينية المتخمة بتعبيرات متصالحة ومتسامحة، فأصبحت تلك اللغة ذاتها حاضنة لكتلة رمزية قابلة للتفجّر في فتن طائفية متوالية.

كنا نأمل أن يعبّر العدل الذي نادى به الشيخ الحوالي عن نفسه في موقف تاريخي يحبط مفعول خطابه التحريضي والتقسيمي، بالرغم من أن دماء غزيرة سالت في شوارع العراق ومدنه بتحريض من فتاوى وكتيبات كان الشيخ الحوالي والمتماثلون معه ذهنياً ومدرسياً قد صنّفوها على فترات طويلة ومازالت قابلة للاستعمال العنفي في العراق وفي كل مكان يكون فيه للطائفية ناعق.

الخير الذي بشّر به الشيخ الحوالي لم توْتَ ثماره حتى الآن، ولم يأتنا من يبلغنا بنضوج ثمرة واحدة منه، فقد عوّدنا على خير يقدم محفوفاً بنذير خطر، وبآيات في الوعد والوعيد.. إنه الخير الذي لا خير فيه. ولا خير الا بإشاعة

السلام والاطمئنان في قلوب من جبل على خصومتهم، وشهر حراب العداوة في وجوههم، ولم يرع فيهم حق العبودية لله وحده، فوصمهم بالكفار، وأذاقهم وبال فكر لم ينشأ الا على إعلان القطيعة مع القريب قبل البعيد، والصديق قبل العدو.

إن خطاب وولفوفيتز كخطاب الشيخ الحوالي بسيط جداً، لكنه يمثل أشد نماذج الواحدية والاقصائية ضراوة، فهو خطاب يدّعي تفرّده بالحقيقة الكاملة، ويراهن على تسفيه وسفاهة المخالفين والاتباع. هو خطاب أيضاً يتسم بالتنصل من كل دور ويصادر الحقيقة عبر تحميل الآخر كامل المسؤولية، فحتى الاقترافات العينية والمقرونة بشواهد دامغة تصبح منكرة من فاعلها، بل يتم قذفها في وجه الضحايا، خصوصاً حين تأتي الاقترافات غير متطابقة مع نوايا الذين صنعوها، أو جاءت محمّلة بإلتباسات خاصة لم تكتمل، أي لم تحصل بعد على معناها الكامل ولم تحقق منجزها النهائي بطريقة مبهرة وحاسمة.

لابد من مدّ أفق الفكرة الناقدة لدى الخاشقجي حول صمت الشيخ الحوالي حول الفتنة في العراق، تلك الفتنة التي يتورط فيها الآن شباب تشرّبوا طائفة من التعليمات والتوجيهات الدينية من محاضرات الحوالي وكتبه ونشرياته. فقد كان العدل والخير يقتضي أن يعلن الشيخ الحوالي موقفاً صريحاً وشجاعاً من فتنة طائفية وشيكة توقد من بعض أفكاره، وتتوسل بطائفة من توجيهاته المستورة تحت شعار مقاومة العدوان والاحتلال. فهذا العدوان والاحتلال لم يكن ظاهرة مستحدثة نجمت فحسب عن غزو أميركي للعراق، بل إن عدوان طائفة من المسلمين على أخرى كان أفدح وأشد، ومع ذلك لم نسمع عن حملة لمقاومة عدوان من هذا النوع، ما لم يكن العدوان المقصود به ما يقع على خاصة من الناس دون غيرهم.

في الواقع، إن العدوان الأكبر أن يصمت الشيخ الحوالي على عدوان تنتجه الفتنة فيقابل بالصمت المخزي، وأن يكون هذا العدوان مبرراً لاستمرار أشكال اخرى من العدوان، وفي مقدمتها العدوان الاميركي.. إن مقاومة وإزالة العدوان لا تتم بتقسيم الشعب العراقي بل بتوحيده، ولا بإثارة النعرات الطائفية وسط فئاته بل ببعث روح الوحدة والتسامح والمصالحة الوطنية بين أبنائه.. فإذا ما تم ذلك، يصبح عمر العدوان الاجنبي قصيراً، وصولاً الى انحسار ظله بصورة كاملة.

من غريب أحوال الشيخ الحوالي تحذيره ممن أسماهم من (مجموعات طائفية وشعوبية)، ومن البلاهة أن يضمر الحوالي إسم هذه المجموعات وهويتها، فقد عبر بقدر فاضح من الافصاح عن سمات تلك المجموعات بما لا يجعل غبياً او بليد الذهن جاهلاً بمن يعنيهم الشيخ الحوالي. تلك المجموعات هم الشيعة العراقيين الذين، حسب الحوالي، استدعتهم أميركا.. ولكن من أين استدعتهم، وهل يقصد بهم جماعة محددة وهي جيش بدر الذي تشكّل في ايران خلال الحرب العراقية الايرانية على غرار حركة مجاهدي خلق التي كان أفرادها - ومازالوا - يقيمون في العراق وقد حظوا برعاية نظام صدام حسين. ولاشك أن حديث الشيخ الحوالي عن جيش بدر مرتبط بسلسلة حوادث طائفية انتصر فيها الحوالي لطرف على آخر، وكان من الانصاف والعدل الذي صمّ به آذان البريّة أن يقدّم موقفاً متوازناً، فتلك القنابل والأحزمة الناسفة التي وزعت أجساد بعض العراقيين أشلاء كانوا من الشيعة، وإن الاختلاف العقدي معهم هل يمنع من الخير والحب للانسان بصرف النظر عن صفته وانتمائه.

ومن الغريب أيضاً أن يلوم الحوالي بعض الشيعة على ما فعلوا من تحريض الاميركيين على المدرسة السلفية ورموزها من أجل الضغط على الحكومة لتغيير المناهج وتضييق الخناق عليهم، وقد فعل الحوالي ذات الجريرة حين ذكّر الاميركيين بأن تلك الجماعات الطائفية الشعبية كما يسمّيها تأتي من دولة مصنّفة في

استعملت أميركا الديمقراطية ورقة للضغط على دول المنطقة واستعمل الحوالي الدين لتفجير فتن طائفية متوالية

محور الشر وأنها من الدولة الساعية الى حيازة القوة النووية.. أليس في ذلك تحريضاً مبطّناً؟!

ثم أليس من المذهل الانزلاق نحو مستوى المناكفة الرخيصة، حين يعدّ الشيخ الحوالي إدماج الشيعة وهم يمثلون النسبة السكانية الاكبر في الجيش العراقي إشعالاً لحرب طائفية وقومية، وإن إخماد تلك الحرب يتم بإبعاد الشيعة عن تلك المؤسسة.. فهناك إذن بعد غير محكي عنه في رؤية الشيخ الحوالي، فهو لا يعالج مشكلة مجتمعية بقدر ما يحاول ترسيخ معادلة التفوق السابقة التي أنتجت أزمات يعتبر الحوالي اليوم هو ذاته جزءا من تداعياتها، ولو فكّر ملياً في أزمة الدولة العراقية منذ نشأتها وحتى اليوم لوجد أن إنعدام برامج فاعلة في الادماج الوطني لكافة الطيف القومي والمذهبي في العراق يمثل السبب الجوهري والحقيقي وراء هذه الازمة التي تتطلب عملية جراحية تفكيكية لبنية الدولة القديمة، وإرساء أسس دولة جديدة تقوم على



الخاشقجي: مقارنة الحوالي مع وولفوفيتز

مبدأ الادماج لكافة مكوّنات المجتمع العراقي.

إننا لا يمكن أن نتعامل مع أفكار الشيخ الحوالي بحيادية تامة، فهي تصدر عن رؤية شديدة الخصوصية تسلب المتلقي حق التأمل والمراجعة والنقد لكل محتوياتها. فهو يطالب بإعادة انتاج البنى القديمة في الدولة العراقية، رغم كونها مسؤولة بصورة مباشرة عن كل إخفاق في مسيرة المجتمع والدولة. ومن الخطأ الفادح إعتبار تجربة التأسيس لدولة عراقية حديثة فاشلة كونها أعادت ترتيب التوازنات الداخلية، وتوزيع القوة بين مكونات الشعب العراقي. إن إضمار العداوة لا يخفي الموقف الاصلي لدى الشيخ الحوالي، فهو يغفل الدماء التي سفكت من أفراد الجيش والحرس الوطني العراقي لأنهم من الشيعة ويعلنها حرباً لا هوادة فيها على من سقطوا من السنة، وهم بلا شك ضحايا فتنة طائفية تستمد مشروعيتها وضراوتها من أفكار علماء السلف المتشددين امثال الشيخ الحوالي.

ولعل أهم ما نختم به هنا ما بدأ به الحوالي مقالته حين ذكّر مستمعيه وقارئيه قائلاً (فأول ما أذكر به نفسي وإخواني المسلمين - بعد تقوى الله سبحانه وتعالى - هو النصيحة لإخواننا الإعلاميين بضرورة تحري الصدق والدقة في النقل). فهل ما قاله ونقله في مقالته مطابقاً لما ذكّر به، أم أن داء تنزيه الذات وتبرئة النفس قد غشي من كان بالتذكير أولى حين غابت نصف الحقيقة، ونصف العدالة، ونصف الكلمة.. ولم يبق الا الموقف الايديولوجي!

ومن كل ماسبق يتبين ان للعدوان طبيعة أيديولوجية أحياناً، وبخاصة حين يكون العدوان مؤسساً على رؤية معرفية تفصيلية تستمد مقوماتها من مصادر فكرية خاصة، فالعدوان يتجاوز شبكة المشاعر ليصل الى حد إنتاج سلسلة أفكار تنتظم في وقت لاحق ضمن أيديولوجية محددة وراسخة الجذور.

الحياة .. قيمة معدومة في التعليم الديني السعودي

أيديولوجية إفناء الذات

إن المنهج التربوي الديني مسؤول بصورة مباشرة عن التفريط حد العبثية بقيمة الحياة، والذي يصل أحياناً الى ابتذال الروح والجسد في الخلاء الحالم. يتعلم الابناء على أن الانسان خلق ليواجه رعب الموت المتربّص به في كل زاوية ولحظة، ولابد من الاقتحام عليه والعبور فيه من خلال تشظي الجسد الى قطع متناثرة تعبيراً عن التحرر الوهمي من أغلال الدنيا والانتقال الدموي الى الآخر.

إن انعدام قيمة الحياة هو وراء انجراف عدد كبير من الشباب الذين شاهدوا أهوال القبر وتغسيل الموتى في البرامج التربوية المدرسية فأرادوا عبر جرعة إيمانية مباغتة إختزال المراحل عبر الاصطباغ بالدم، لأن الشهيد إنما يسقط في حضن الحور العين.. إنها الشهادة التي أنتزع منها، شأن قيم دينية سامية أخرى، مضمونها الديني والاخلاقي والحضاري. فقد تحوّلت الشهادة الى صفقة فردية وخياراً هروبياً لكل الذين أرادوا القيام بعملية تصفية حساب فوري لكل جرائمهم بضربة اللوتو ـ الشهادة. ولذلك، يكثر الحديث عن اولئك الذين ترد أسماؤهم في قوائم الشهداء وقد تلطّخت سيرهم بجرائم أخلاقية أو بشهادات سيئة الصيت حول أوضاعهم الاجتماعية والنفسية وحتى مستوياتهم التعليمية.

لقد أغرى الاختلال العميق والفجوة الواسعة في العلاقة بين إعمار الدنيا والخلود في الآخرة كل أولئك الذين قرروا التموقع نهائياً خارج العالم الذي يجب ان يجعلوه جسراً للآخرة، والعبور منه اليها.

إنعدام قيمة (ولا تنسَ نصيبك من الدنيا) في مقابل قيمة (ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها) تجعل التفكير في بناء الطاقات والكفاءات والتسلح بالعلم وصناعة الاجيال وتربية الابناء وتعميم المعرفة كلها أشياء منزوعة من سياقها الكوني الأخروي، لتتموضع دنيوياً وخارج الأفق الديني، ولذلك لا ينشغل هؤلاء المنغمسون في آخرتهم المتخيلة، وليس الآخرة الحقيقية، بالبعد الاعماري للدنيا، فالاخيرة بحسب سيرة الراحلين عنها ببلاهة، تصبح مجرد مصدر شقاء لهم وجهازاً نفث سمومه في أجسادهم ولم يبق عليهم سوى مهمة الخلاص من السموم عبر تمزيق الجسد في عملية تبديدية تنهي العلاقة بصورة قطعية وتامة مع الدنيا، أملاً في الانتقال الاثيري الى عالم الآخرة بكل ممكنات الاستعادة الجسدية والسيرية أيضاً.

كتيبات ذات عناوين مثير للهلع أخذت في الانتشار الواسع منذ مطلع الثمانينات، إيذاناً مخادعاً ببدء حركة الاحياء الديني بطابعها الشعبي والشبابي، من بينها (مشاهد من يوم القيامة) و(أحوال القبر) و(عذاب القبر) وغيرها من التي جرى استعمالها كأدوات جذب للشباب للانضواء داخل التيار الاسلامي الحركي، أو الاقلاع عن عادات وجرائم اخلاقية رائجة مثل المخدرات والسطو المسلح والسرقة بأشكالها المختلفة.. فصارت تلك الكتيبات اشبه ما تكون بمكوّنات رئيسية للخطاب الديني التربوي الذي يدخل منه هؤلاء الى الدين، فيتعرضون الى

كراسات الموت وعذاب القبر تحدث صدمات روحية وتشعل نزعة الانتقام من الذات والآخر عبر العنف ضد الدولة والمجتمع

صدمات روحية قوية، تشعل نزعة الانتقام من الذات ومن الآخر الذي يتم تحميله مسؤولية الغواية غير المباشرة لهؤلاء، وقد يكون الانتقام بطريقة الخروج العنفي على المجتمع، يبدأ اول مرة باعتزاله ثم الانقضاض عليه من خارجه.

تلك الكتيبات لا تكتفي بمجرد تقديم وصفة روحية خاصة لأولئك الذين حظوا بصدفة مظفرة غيّرت مسار حياتهم نحو عالم متخيّل، يحاول مصنّفو تلك الكتيبات تركيب عناصره بإتقان تصويري فريد، مع نوبات هلع تضفي على تلك العملية التصويرية شيئاً من التأثير الروحي الخفي، الذي يتولى مهمة إعادة صياغة مشاعر وأفكار الواقعين تحت نفوذ تلك الكتيبات.

هذه العادة التي أتقنت بعض الجماعات الدينية المتشددة في مصر والمنشقة من جماعة الاخوان المسلمين، وهي بالمناسبة جماعات تبنّت الخيار الجهادي وسيلة في التغيير، تسرّبت الى دول الجوار، وقد أخذت شكلاً متطوّراً من الناحية التقنية وأشد تطرفاً من حيث المضمون الثقافي وحجم الجرعة الروحية المضافة اليه. بل إن ما جعل تلك العادة تكتسب زخماً شعبياً في السعودية على سبيل المثال، أن التيار الديني الشعبي والمؤسسة الدينية ومن ورائهما جهاز التعليم الديني الرسمي قد ساهم بصورة مباشرة في ترسيخ نوع من الثقافة الدينية المتصلة بجانب الموت والحياة، والدنيا والاخرة، وكلها مرتبطة بظواهر اجتماعية واخلاقية كان يراد معالجتها وقد بلغت حداً خطيراً على المجتمع والدولة، أو مرتبطة بظواهر سياسية وأمنية هدّدت كيان الدولة، وكان يراد معالجتها عن طريق إشاعة ثقافة أخروية تستهدف تدجين العاطفة الدينية، وتحقيق قدر من الضبط للنظام العام، والاستقرار السياسي.

في البعد الاجتماعي، قد تكون الثقافة الدينية ذات الطابع الافنائي الانتقالي قد حققت درجة من الضبط العام، بحيث تم استيعاب جزء من المجتمع، كان في وقت ما متورطاً في أعمال منافية للقانون والنظام العام، وقد تم ترويض تلك النزعات الشريرة وسط هؤلاء. في المقابل، وفي البعد السياسي تحديداً، فإن هذا النوع من الثقافة الدينية كان له آثار تدميرية، فقد تم إستثمار هذه الثقافة في تجنيد الشباب المتدين في مشاريع سياسية مقطوعة الأجل، وفي الغالب في مشاريع انتحارية.. لقد منحت الثقافة الدينية رخصة إفناء الجسد بطريقة مشروعة زعماً، وهي الشهادة في سبيل الله التي باتت عملاً مطلوباً لذاته من أجل الخلاص المطلق، والبلوغ النهائي للأهداف الكبرى التي لم يكن بالامكان تحقيقها الا بالشهادة.

تجدر الاشارة هنا الى أن (أيديولوجية إفناء الذات) ليست منتجاً حديثاً ولا ابتكاراً متأخراً، فكثير من الديانات السماوية والمعتقدات البشرية تنطوي على جوانب تضحوية وفدائية من هذا القبيل وتمثل جزءاً من الامتثال الجسدي للمعتنقين، الذين يقدّمون بالدّم شهادات إخلاص ووفاء لمعتقداتهم، ولاشك أن الذين أفنوا أعمارهم وأرواحهم في خدمة معتقداتهم هم أوفياء، بصرف النظر عن صحة أو فساد تلك المعتقدات، ولسنا من يقرر ذلك بطبيعة الحال.

في الاسلام أيضاً، ظهرت حركات فدائية جعلت من الموت وسيلة تغيير جذرية في أوضاع لم يعد بالامكان تغييرها باللجوء الى خيارات

التغيير السلمي، ولعل تلك الجماعات الفدائية صغيرة الحجم التي قادت ثورات دموية في زمان الخلافتين الأموية والعباسية تعبّر عن إمكانية استعمال الموت بطريقة إفتجاعية سلاحاً من أجل تغيير الاوضاع القائمة.

لقد كرّرت الجماعات الجهادية في مصر تجربة المقاومة الفدائية عن طريق استراتيجية العزلة والخروج/الجهاد وكان مقدّراً لتلك الجماعات الصغيرة أن تفني وجودها الكلي مع إفناء أعضائها في عملية فدائية واحدة، ولاشك أن نوع الثقافة التي تلقاها أفراد الجماعات كانت ذات طابع توجيهي توسّمي، تقوم على فصل الفرد عن المحيط الاجتماعي وعزله بصورة تامة ونهائية عن عالمي الدنيا والآخرة. ولكن هذه الثقافة كانت تلقن لهؤلاء الافراد الذين قرروا بمحض إرادتهم الانضواء في حركات جهادية ذات صلاحية لمرة واحدة، أي أنها تقوم على خوض تجربة التغيير لمرة واحدة ثم الفناء او الافناء.

في السعودية، يتم تعميم تلك الثقافة الدينية الاخروية في المدارس الرسمية بنيناً وبناتاً دون ضوابط، وقد أسبغ عليها طاقم التدريس الديني معانٍ أخرى ذات طابع ترويعي، بما فيه من انعكاسات نفسية خطيرة. إنها كما وصفها الدكتور حمزة المزيني في عدة مقالات بـ (ثقافة الموت) المبثوثة في مدارس تعليم البنين عبر الانشطة الخاصة، غير المتوافقة مع خطط إدارات التربية والتعليم في كل منطقة فضلاً عن كونها متناقضة مع الغاية الاصيلة من التعليم الذي يهدف الى إحداث نقلة وعي معرفي في أذهان الطلاب لرؤية الكون والعالم بعين مختلفة وبروح مفعمة بإرادة التغيير والتقدم، ولكن تلك البرامج الاهلية التي يصيغها المؤدلجون في المدارس الرسمية تستهدف في نهاية المطاف تضييق أفق الرؤية الكونية لدى الطلاب وحبسهم في إطار التفكير الديني المدرسي المتزمت.

وفيما غفل بعض المختصين في وزارة التعليم عن إجراء تحقيق في طبيعة البرامج التربوية المروّج لها في المدارس الحكومية، فإن ثقافة الموت كانت تضخ بكثافة عالية وسط الطلاب من كلا الجنسين الذكور والاناث، فقد نشرت صحيفة الحياة بطبعتها السعودية خبراً في الثامن عشر من مايو الماضي عن قيام مدرسة في مدينة الخبر شرق السعودية بعرض فيلم عن غسيل الأموات على طالبات إحدى المدارس الثانويّة. وقد أبدت بعض طالبات المدرسة الثانوية استغرابهن وخوفهن ممّا عُرض في الفيلم من مناظر مرعبة، إذ عُرضت عملية غسيل الميت وتكفينه بشكل يكشف جسد الميّت أمامهنّ. والاغرب من ذلك، وحسب ما جاء في الخبر، أن أقامتْ إدارة المدرسة مُجسّماً مُصغّراً لمقبرة داخل أسوار المدرسة وهي عبارة عن غرفة مُظلمة - كانت فيما مضى مستودعاً للكتب - ففُرشت أرضها برمل ووُضع فيها هيكل عظمي بلاستيكي ووضع في الغرفة صندوق يُمثل قبراً ووُضع داخله مجسّم لجثة وقد عُلّقت لافتات إرشادية ودعائية للمقبرة كتب على إحداها (البداية) وعلى أخرى (النهاية) وكذلك (دعوة إلى أمل الأمة) وكُتب على لافتة أخرى (إذا كنتِ تخافين من المستقبل فتعالي لترسم معك خطة الوصول). وليس ثمة حاجة لبذل جهد كبير في قراءة التعليمات المنصوبة على الجادة والتي توصل صاحبها الى حيث يريد واضعها،

ثقافة الموت أسوأ من الانحراف بالمعنى الاخلاقي والديني، وهي تخلق جماعات شاذة عقلياً ونفسياً، تجعل من الدين ذريعة لاقتراف أبشع الجرائم

فهناك ثمة مؤثرات نفسية كثيفة يخلقها مناخ الموت والمرتقب من ألوان العذاب في القبر بهدف إشاعة رعب في قلوب الطلبة والطالبات.

حادثة مماثلة جرت في مدرسة في خميس مشيط لموت فتاة كانت تشاهد القنوات الفضائية وتقرأة المطبوعات الاعلامية وكان جزاؤها الموت من دون توبه. الحادثة التي نشرتها صحيفة الحياة بطبعتها السعودية أيضاً في الثالث والعشرين من مايو الماضي، لم تكن سوى جزءاً من مشهد في مسرحية أقامتها إحدى المدارس الابتدائية في خميس مشيط، لبيان كيف أن الموت الفجائي قد يضع حداً لامكانية حدوث التوبة في الدنيا. هذه المشاهد التي تم أداؤها بطريقة غير علمية وتستهدف بدرجة أساسية إحداث صدمات روحية عنيفة وسط الطلاب الحاضرين، أثارت الرعب وسط عدد من الطالبات في المرحلة الابتدائية اللاتي كنا في حالة خوف وهلع. ومن شأن مشاهد كهذه أن



أعراس القتل: تفجيرات انتحارية في الرياض

تصيب الطالبات بفوبيا حادة، فقد أغرق معد البرنامج في البعد التربوي والروحي ونسي عن جهل او عمد لا فرق البعد النفسي. إن الذين يشيعون وعياً دينياً بتأسيسه على تمثلات صور الآخرة إنما يسلبون حراكية الدين في الدنيا ويهبونه صفة الاسطورة واليوتيبا المتجاوزة للواقع الدنيوي.

إن ثقافة الموت التي يراد منها أن تبدّل معتقدات الافراد، فتعيد الخارج عن الجادة، وتجعل المؤمن أشد ايماناً، أي إقامة صرح جديد للدين يتجلى فيه الموت بأبشع صوره، والآخره في أسوأ مشاهدها، إنما تحيل الدين الى مجرد آلة رجعية تجعل من غير الممكن الافلات منه لأنه يتسلح بوسائل مفزعة ومهلعة، كالموت وعذاب القبر، والنار المسجّرة لمن أخفق في الجواز على الصراط المستقيم.

في الواقع، تنجم عن تلك الثقافة - ثقافة الموت، نتيجة أخرى قد تبدو أسوأ من الانحراف بالمعنى الاخلاقي والديني، وهي خلق جماعات شاذة عقلياً ونفسياً، تجعل من الدين ذريعة لاقتراف أبشع الجرائم، وارتكاب أبشع الانحرافات، مع الاستتار خلف الدين، أو حتى الالتزام الديني القشري.

ومن المؤسف أن تشيع المدارس الحكومية نمطاً من الثقافة الدينية التي تستهدف، من جهة أولى، تكبيل المتلقي وليس تحريره، إنها ثقافة تتواطىء فيها الاغراض السياسية بالاغراض الاجتماعية - الدينية لدى طبقة العلماء، فهذه الثقافة القدرية كانت المسؤولة عن الخنوع والانصياع للحاكم وعالم الدين من قبل قطاع واسع من الخاضعين تحت مس التدين القشري. ومن جهة ثانية، فإن هذه الثقافة تفجّر ميول التمرد لأفراد خضعوا تحت تأثيرات موجات روحية متواصلة فأرادوا في لحظة ما الخلاص من إسار تلك الموجات وتسنم مواقع متقدّمة في المجال الصحوي الديني، ليقتفوا سيرة من كان قبلهم، والمسؤولين عن تجنيدهم وإستعبادهم برهة من الزمن.

النيران الطائفية تقترب من الخباء السعودي

فقه الفتنة: العلماء والموقف من الطائفية

لماذا لا تستثير الفتنة الطائفية فزعاً ولا تدق ناقوساً ولا تحدث رنيناً في أسماع علماء المؤسسة الدينية الرسمية في بلادنا، لماذا يغدو سفك الدماء أمراً عابراً، ولماذا لم نسمع أو نقرأ فتوى صادر عن هيئة كبار العلماء تحرِّم دم المسلم، أو تستنكر المساس بكرامة المسلم وغير المسلم، أو التحريض عليه بقول او فعل.

لماذا الطائفية وحدها التي تتغذى على مصادر دعم من ديارنا، وتكتسب مشروعية من علمائنا تحت مسميات مختلفة، كمناصرة الحق وكشف زيف أهل الباطل، ومقاومة العدوان وعبارات أخرى مماثلة تهدف شرعنة الفتنة الطائفية. إن أولئك الذين أركسوا بهذه الامة، لا يعنيهم كثيراً لجم صوت الفتنة التي تتفجر بؤرها في أماكن مختلفة حتى باتت على مقربة من ثيابنا، وبيوتنا.

في الثقافة الدينية الرائجة ما يصلح للتثمير المباشر في مشروع الفتنة الطائفية، وهناك من يتقن وببراعة فائقة كيفية استعمال تلك الثقافة في تأجيج المعارك الطائفية وبطريقة إستفزازية. فجمار الموقد الطائفي التي أخمدت يعاد تجفيفها واشعالها مرة تلو الأخرى، وهناك من يحتطب بكل ما أوتي من قوة كي يبقي الطائفية مؤججاً أوارها، ممتدة ذيولها، متشعبة أخطارها.

لا تتوقف أقلام الغيوريين من أبناء هذا البلد ومن غيره للتحذير من الفتنة الطائفية في الداخل والخارج، والتي يتكفل المعتوهون مهمة تفجيرها بأي ثمن. فقد أصبح الخطاب الديني والاسلام مصادراً من قبل أناس فقدوا حتى مجرد القيم الانسانية فضلاً عن الاخلاق الاسلامية النبيلة والسامية من أجل الورع عما حرم الله وانكرته الفطرة الانسانية السليمة، حتى بات القتل، وإيغار الصدور بين أبناء القرية الواحدة، والقبيلة الواحدة، والبلد الواحد لغرض إقحامهم في فتنة دامية من مهمات أولئك المتطيفين.

من المؤسف حقاً أن يعاد تديين الفتن السياسية كلما خسر المتصارعون على شؤون الدنيا مبرر المواجهة والصراع، وها هو الدين الذي جاء ليعلو فوق العصبيات الفرعية بما فيها تلك المشتقة من داخله وبإسمه، يجري استعماله في محرقة الطائفية. إن الطاقة التفسيرية والتأويلية التي تميزت بها المدارس الفكرية على طول التاريخ الاسلامي، من أجل إنتاج رؤية شرعية متعددة فقدت وظيفتها الاصلية وصار الاستعمال الوحيد لها منصباً على توليد مشرعنات للعنف الطائفي، وحتى الجهاد نفسه أصبح مقتصراً على تصفية الحسابات السياسية والمذهبية، فقتل المبتدعين والمرتدين بات السمة الغالبة للجهاد بالمعنى الشائع وسط الجماعات الدينية المسلّحة.

يثير الانتباه انصراف العلماء وبإهمال ملحوظ عن إبداء موقف حاسم من قضية الفتنة سيما وأن من تورّط فيه يتحدث بإسم الله وإسم الدين، وكان أولى بالعلماء إستعادة سلطتهم

> **موقف المشايخ من الفتنة الطائفية مستغرب، لأن المتورطين فيها يتحدثون بإسم الدين، وينتهبون سلطة العلماء الروحية**

الدينية المنهوبة من المتدينين الجدد الذين سرقوا ليس الضوء الاعلامي وقاعدتها الشعبية بل وأيضاً مصدر قوتهم، أي العلم الشرعي، فصار بن لادن شيخاً، والزرقاوي شيخاً، والعوفي شيخاً.. فكل المنخرطين في العمل الجهادي يكتسبون بصورة تلقائية إمتيازاً دينياً فريداً يتجاوز في تأثيره المعنوي والشعبي إمتياز أي عضو في هيئة كبار العلماء، بل وقد يكسر في أحيان عديدة سلطة المفتي العام.

بصراحة شديدة، صمت علمائنا عن المجازر التي تقع في العراق بمحركات طائفية غير مبرر بل ومشين، وكان يفترض أن تلقى دعوة الاستاذ جمال الخاشقجي للعلماء بإتخاذ موقف حاسم مما يجري، وعدم السماح لشرذمة الطائفيين إستدراج الامة الى مستنقع الطائفية، دون أن يحرِّك العلماء ساكناً. وللأسف أن تمر دعوة الخاشقجي مروراً عاجلاً كما مرّ كثير من الدعوات الخيِّرة التي تناشد العلماء تحمّل مسؤوليتهم الشرعية ولعب دور مركزي في القضايا المتعلقة بمصالح الأمة والمفاسد المترتبة على إنعدام ذلك الدور وضعفه.

كان علماؤنا أولى بلجم الاصوات النكرة التي تصدر من هنا وهناك، وتحرّك دون وازع من دين ولا رادع من ضمير ما أخمدته الايام، وأوصدت أمامه العقول الراشدة الباب.. كانوا أولى بشق قناة للتسامح الديني، وإرساء قاعدة يلتقي عليه المختلفون، والتفتيش عن كل ما من شأنه تقريب البعيد وتهذيب القريب، وإشاعة أجواء الود والمحبة والاخاء بين أبناء الوطن الواحد، والدين الواحد، بدلاً من توفير العلماء أنفسهم مواد خصامية يتلقفها كل جاهل فيضعها في غير موضعها الذي أراده العالم، أو أن يسمح لفتاوى التكفير والتبديع بالانتشار الواسع في كل موقع تواجد فيه من يعيشون على خلخلة الاوضاع المستقرة، وزعزعة النفوس المطمئنة، وبلبلة الاجواء الودية.

لماذا يكون علماؤنا الذين بهم تنعقد رابطة الوحدة المجتمعية، أدوات تقسيم فاعلة، حتى صار الناس تخشى فتنة العالِم أكثر مما تخشى من تكالب العالَم. هل صارت مهمة العلماء مقتصرة على إضفاء البركة على سياسات الحكام وقراراتهم، بما يرضي أو يسخط ـ لا فرق ـ الخالق عزّ وجل.

كان العلماء السابقون وعلى رأسهم أئمة المذاهب يشرعنون الاختلاف، ويعدّون ما هم عليه مجرد إجتهادات قابلة للخطأ والصواب، وإنهم على أتمّ الاستعداد للإقلاع عما هم عليه إذا تبين لهم صحة خلافه، فأسسوا بذلك قاعدة في التسامح الديني، وفي التعددية الفكرية والمذهبية، وفي القبول المتبادل بالآخر، وبالتالي فإن هذه المواقف الحضارية لدى أئمة المذاهب كانت سبباً جوهرياً في منع أتباعهم من الغلو في معتقداتهم، أو المبالغة في الاختلاف مع غيرهم، أو تحويل الاختلاف الى قطيعة وخلاف ومصادمة..

كانوا يفتشون حد الافتعال عن كل ما يحول بينهم وبين الفرقة والشقاق والنزاع، حتى بالغ بعضهم في نفي الاختلافات الاجتهادية حتى لا يأتي من يستعمل تلك الاختلافات فيما بعد بطريقة سلبية ومن أجل

شق الصف. كانوا يؤكدون على حق الاختلاف ويتشددون حد التزمت في النيل من الآخر المختلف.

وكما في كل مجتمع بشري، فإن تلك التوصيات، بكل التدابير الاحتياطية التي وضعت من أجل الامتثال الحرفي بمضمونها، فقد وقعت في تاريخ المسلمين فتن كبرى وذهب ضحيتها في بعض الحوادث علماء كبار، وصارت السيوف تلتقي على مصالح الدنيا، وصار المسلم يطعن المسلم طلباً لأغراض السياسة وحدها، وغابت عن تلك الفتن قيم الدين وأخلاقياته، بل وفقد المتورطون في تلك الفتن الحدود الدنيا من مستلزمات الأدب والالتزام الاخلاقي.

لاشك أن التاريخ الذي نقرأه دائماً يزوّدنا بقصص الفتن الطائفية والتي قد يتم اقتفاء بعض تفاصيلها في فتن راهنة او مبيّته، فهذا التاريخ ومما يؤسف له حقاً، لم يكن ناصعاً تماماً، ففيه جوانب مخزية لم يكن بالامكان التخلص منها ما لم يتخلص ورثة المشروع الطائفي من تلك الجوانب.. وفي واقع الأمر، إن هؤلاء يرسمون لنا نحن النابذون للطائفية طريقاً صارماً ومحدداً في قراءة التاريخ ووعيه بل واستخدامه أيضاً.

يتعلم الطائفيون من التاريخ، وليس من الدين، صوراً شتى في إظهار العداوة، وفي التعبير عنها، وأخيراً في الامتثال لمملياتها. فلا الضمير الانساني الحر ولا قيم الدين في العدل والانصاف والتسامح واشاعة الرحمة تدخل ضمن مكوّنات الوعي الطائفي لدى أولئك الذين يدركون خط سير وسيرة واحدة وهي كيفية الخلاص من عدوّك بطريقة فورية وانتقامية، تروي غليلاً قديماً، وتشبع نزعة قارّة منذ أمد طويل.

علماؤنا، في المقابل، يقعون تحت تأثير الاجواء التي تخلقها شرذمة الطائفيين فيشاركون بوعي أو بإنفعال عاطفي غير رشيد في ترسيخ تلك الاجواء وتأجيج المزيد من النار الطائفية. فهم لا يكتفون بمجرد عزل أنفسهم وأتباعهم عن الظاهرة الطائفية بل إن المحيط العام الذي ينتمون اليه يمارس ضغطاً متعدد الابعاد والاتجاهات ليسوقهم نحو مصادر التحريض على الطائفية، فإن إنتبهوا نجوا، وإلا أصبحوا جزءاً من معركة الغير، ولكن هذه المرة يكونوا فيها من التابعين وليس المتبوعين.

من الضروري في الحديث عن الطائفية أن نحصر حدود المسؤولية، فهناك كما يبدو عادة باتت رائجة في الاوساط الدينية والرسمية على السواء في بلادنا، حيث يميل الجميع الى البحث عن ضحية في الخارج تتحمل نيابة عنهم مسؤولية ما حلّ من كوارث هي من صنع أيدينا. فقد حمّلت وزارة الداخلية ومن لحق بها من علماء الدين جماعة الاخوان المسلمين في مصر مسؤولية انتشار الافكار المتشددة المرتبطة بالعنف والارهاب، في محاولة لصرف الانظار عن تراث ضخم للسلفية تراكم على مدار أكثر من قرنين وقد حمل من الافكار الراديكالية ما يفوق في ضخامة التوجيه الايديولوجي المتطرف بأضعاف عدة عما كتبه الاخوان المسلمين. فليس تحميل أدبيات الاخوان المسلمين في تنشئة ثقافة التطرف والعنف الا محاولة هروبية بالجميع في الداخل والخارج للابتعاد عن مصادر التوجيه الديني المحلي، وحتى لا يصار الى تفتيش تلك المصادر وإخضاعها للفحص النقدي كما خضعت الايديولوجيات الثورية في العالم بما فيها الماركسية التي خضعت لتصحيح نقدي واسع وعميق على يد آخر رئيس للاتحاد السوفييتي ميخائيل جورباتشوف.

هناك اليوم من يحاول أن يقرأ الطائفية في العراق من خلال دراسة تاريخ وأحوال المجتمع العراقي، في مسعى آخر لاخلاء مسؤولية

لماذا أصبح رجال الدين، الذين بهم تنعقد رابطة الوحدة المجتمعية، أدوات تقسيم فاعلة، حتى صار الخوف من فتنة العالِم لا تكالب العالَم

القادمين من الخارج اليه والذين نفثوا في الجسد العراقي كل قباحات الطائفية المصاحبة لجماعات تبنّت الجهاد خياراً نضالياً.. دعونا نقترب من مشاكلنا، وأزماتنا، وأيضاً مسؤولياتنا، من أجل وضع الاصبع على مكان الجرح، وحتى لا تضللنا البوصلة الى وجهة غير صحيحة.

فالعراقيون يدركون قبل غيرهم، وربما سبقونا في ذلك بأن الطائفية منتج سلفي وخارجي بإمتياز، وأن من يقود تلك الفتنة هم ليسوا من أبناء العراق ولا يدركون منه وعنه سوى تلك القشرة الخارجية التي لا تكشف عن حقيقة التعايش الداخلي بين فئات المجتمع العراقي والتداخل الشديد بين طوائفه.

شيء من الاحساس بالمسؤولية ضروري الآن لاعادة الاعتبار لما فرّط فيه علماؤنا



الحرب الطائفية ستحرق مضرميها

فضلا عن المتنافسين معهم من الطبقة الثانية والتي تجشم أفرادها عناء إصدار البيانات والفتاوى المحرّضة على القتال والجهاد ولم تفرِّق بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الاجنبي وبين الالتزام بوحدة المجتمع العراقي والتعايش السلمي بين طوائفه والامتثال لقيم الدين وأخلاقياته بين أبناء العراق. لم يعد هناك ما يمنع علماؤنا من إصدار فتوى صريحة وواضحة تعيد الاعتبار لمكانتهم الدينية والاجتماعية.. تلك المكانة التي إفتأت عليها وصادرها من أبرزوا أنفسهم متحدثين بإسم الله والدين. إن ظواهر الطائفية الدموية في العراق تدعو علماءنا وبإلحاح شديد الى التدخل الفوري قبل أن تصل الامور، لا قدر الله، الى مستويات غير قابلة للسيطرة، وحينئذ يكون العلماء أول الملعونين على لسان الضحايا المباشرين.

في الباكستان، كما في العراق، حوادث عنف طائفي إمتدّت الى دور العبادة والى المراكز الدينية والثقافية فضلاً عن المصالح العامة المرتبطة بحياة الناس اليومية.. سنوات طويلة مرّت ودورة العنف الطائفي في الباكستان تأخذ أشكالاً خطيرة ومخيفة، فيما كان العلماء سادرين في صمتهم، ثم انتقلت دورة العنف الى العراق وبوتيرة متسارعة وبأشكال أشدّ شراسة، ومع ذلك بقي صمت العلماء سيد الموقف.. فإذا لم يكن علماؤنا قادرين على تحكيم الشرع في الفتن الكبرى، فإن الحاجة لبقائهم تنتفي مطلقاً وتماماً، فهل ننتظر من علماء المؤسسة الدينية الرسمية انتاج فقه الفتنة بدلاً من الانشغال الدائم والعميق في اعداد أنواع من الفقه ذات صلاحية منتهية منذ قرون. فهناك الآن فقه خاص بالجماعات الطائفية التي تقود المقاومة في العراق، وقد أعدّت تشريعاتها الخاصة بالقتل والقتال، والتي لا تفرّق بين المقاتل والمسالم، والمذنب والبريء، فهناك إنجراف خطير نحو إعادة سياسة الأرض المحروقة الخالية من كل قيمة دينية وإنسانية واخلاقية.

نقد مقالة شاكر النابلسي

نعم.. الديمقراطية تليق بنا!

يحلو لبعض المراقبين العرب والاجانب من الخارج استعمال أدوات التحليل السيسيولوجي في قراءة التحوّل السياسي في السعودية، وقد يصيبوا، أحياناً، في تشخيص طبيعة التحول والعوامل الضالعة فيه وحتى المعوقات الرئيسة التي تحول دون ترعرعه. ولكن غالباً ما ينقص هذا النوع من التحليل فهم المستور الثقافي والاستبطانات النفسية التي تقرر في أحيان عديدة إتجاهات التفكير لدى قطاع كبير من المجتمع.

قراءة النابلسي تقترب الى حد كبير من القرآة الخارجية لقضية ذات خصوصية غير مدركة في التحليل السيسيولوجي العام، وليست الخصوصية هنا تعزيزاً لمفهوم الخصوصية المشاع استعمالها في الخطاب الرسمي بقدر ما هي خصوصية موضوعية، تتَّصل بدرجة أساسية في التكوين النفسي والثقافي لأي مجتمع.

وقبل البدء في تفكيك مقالة النابلسي الموسومة (هل تليق الديمقراطية بالسعوديين؟) فقد هبّ في مرحلة مبكرة للدفاع عن وجهة نظره، مشفوعة بإثباتات أخرى لتأكيد قدرته على تقديم قراءة واقعية وعلمية للوضع السياسي السعودي، وله الحق في ذلك. فحسب تعريفه الوارد في مقالته الثانية، كتب النابلسي ثلاثة كتب في الثقافة والتنمية طيلة قرابة ثلاثين عاماً (١٩٦٨ ـ ١٩٩٦) تناولت جوانب من السعودية، وحسب تعبيره فإنه (كتب فيها وعنها) هذه الكتب الثلاثة، اي (سعودية الغد الممكن)، (المسافة بين السيف والعنق)، و(نبت الصمت)، ينضاف اليها عشرات المقالات في الصحف المحلية والدولية.

وتعريف كهذا يكبح، دون ريب، أية إنطباعات عاجلة يمكن أن تحدثها مقالة النابلسي بصرف النظر عن التوافقات والتعارضات مع محتوياتها. فالرجل يتقعّد في رؤيته التحليلية على خبرة مباشرة وخلفية علمية وأكاديمية صلبة، ولذلك فلا يمكن تفكيك مقالة النابلسي دون وضع تلك الاعتبارات في موضعها المناسب قبل الانشغال بتقويض المدعى، أو إبداء التحفظ في على أحكام النابلسي وبالتالي الانتقال من العلمي الى الايديولوجي.

بإمكان النابلسي حشد كافة الادلة الداعمة لأية فكرة وردت في مقالته، فهناك من الادلة ما يكفي لاثبات الشي ونقيضه في هذا البلد. وبإمكان التوسل أيضاً بمنهج التحليل الطبقي للسعودية وتحقيب التطور الاجتماعي في هيئة تحوّلات في وسائل الانتاج، وقد تجد في هذا المنهج ما يوافقه في الواقع، أي انطباقه على جزء من هذا المجتمع، فالزراعة تمثل الحرفة الرئيسية بين سكان المنطقة الشرقية ومناطق اخرى كالجنوب، فيما يمثل الرعي الحرفة الرئيسية بين سكان المناطق الوسطى والشمالية وبعض الأجزاء من المنطقة الشرقية، اما منطقة الحجاز فيغلب عليها حرفة التجارة بأشكالها المختلفة.

لاشك أن تحليلاً نمطياً جرى استعماله في التنظير لعملية الاصلاح السياسي والاجتماعي في السعودية، وهذا التحليل يقوم على إدراج السكان ضمن بوتقة إجتماعية موحدة، لها خصائص ثقافية واجتماعية وسياسية ونفسية مشتركة، وبالتالي فإن إخضاع سكان هذا البلد الى نوع من القوانين ذات الطبيعة الشمولية والجماعية قد يكون سهلاً ولكن يجافي الحقيقة تماماً.

العزوف عن الانتخابات البلدية مرتبط باهتزاز صدقية آل سعود منذ اعتقال رموز الاصلاح

العيش في بلد قد لا يعني إدراك أسرارها ومفاتيحها الداخلية، خصوصاً في المجتمعات المحافظة والمغلقة، فالتعاملات الظاهرية يتم وفق بروتوكولات تتسم بالمجاملة والترضيات الهادئة. فكثير من الناس عاديين ومثقفين عاشوا عقوداً من الزمن في بلدان لا يتقنون لغة أهلها، ولا يدركون من ثقافة البلد المضيف سوى ما يصادفونه في طريقهم، دون قصد منهم أو سعي. إن الفترة التي قضاها النابلسي في السعودية لاشك تمثل أثرى مراحل التحول التي شهدها هذا البلد في إتجاهات عدة ثقافية وسياسية واقتصادية، ولاشك أن المخاضات التي شهدتها تلك المرحلة بكل ما نتج عنها من تبلوّرات ثقافية وحزبية تمثل مادة بحث غنية، وتحمل في جوفها مغريات البحث والوصول الى نتائج ذات طبيعة جاذبة ومثيرة، وقد تبدو في الظاهر أنها متوافقة مع الشروط الداخلية والمكونات الاجتماعية والسياسية المحلية ولكنها تقع خارج السياق الحقيقي والموضوعي.

سؤال النابلسي الافتتاحي في مقالته المنشورة في ايلاف في الحادي والعشرين من مايو الماضي يعد جوهرياً ومشروعاً، فهل تليق حقاً الديمقراطية بالسعوديين؟ ولكن حدود السؤال يجب أن تظل مفتوحة لتستوعب كل شعوب العالم، إذ ليس السعوديون سكان غير هذه الارض فلم يهبطوا من كوكب آخر ولا يعيشون في غابات الأمازون، فهم جزء من عالم يموج بتحولات في بناه التحتيه والدافعة نحو تحريك أسس البنى الفوقية. إن مجرد طرح سؤال من قبيل هل تليق الديمقراطية بالسعوديين، يكون السائل قد أخرج السؤال من حيزه البحثي العلمي المحايد الى المجال الذي يريد منه إثبات النتيجة سلفاً، أي أن السؤال قد حمل معه إجابته قبل الشروع في البحث. إذ لم يكن القارىء بحاجة الى بذل عناء كبير للوصول الى المنتهى الاخير للمقالة وهو أن السعوديين لم يبلغوا درجة تأهيلية كافية لممارسة الديمقراطية، وأن ثمة مسافة بعيدة تفصلهم عن التحول الديمقراطي الحقيقي.

ولكن هل ثمة ما يعزز عقيدة النابلسي النافية لجدارة سكان هذا البلد لمزاولة الديمقراطية على أسس صحيحة. أول وربما أقوى مثال يستند عليه النابلسي في تعزيز عقيدته هي الانتخابات البلدية التي جرت لأول مرة في السعودية منذ سبعين عاماً. وهذه التجربة الانتخابية حسب النابلسي (كان من المفروض أن تكون.. تجربة سياسية غنية تدفع بالدولة السعودية إلى مزيد من الانفتاح السياسي الديمقراطي وزيادة الجرعة الشعبية الديمقراطية في السنوات القادمة). وهذا الكلام صحيح في ظاهره، وهو يترجم بأمانة فائقة مضامين العرائض الاصلاحية التي رفعها التيار الاصلاحي الوطني في السعودية.

بيد أن استدراكاً مثيراً أعقب ذلك يستحق التأمل، حيث يرى النابلسي بأن هذه التجربة (كشفت بأن ثمرة الديمقراطية في السعودية ما زالت ثمرة عجرة غير ناضجة وهي بحاجة إلى وقت لانضاجها وربما سقطت قبل نضوجها وهي ما زالت عجرة بانتظار مواسم أزهار قادمة وربيع ديمقراطي قادم). هذا الاستدراك ينطوي

على انقطاع الكاتب شبه الكامل عن سيرورة الاوضاع الداخلية منذ يناير عام ٢٠٠٣، وهو ما دفع بالنابلسي للاعتقاد بأن ثمرة الديمقراطية غير ناضجة، وقد يستبطن ابراءً لذمة النظام السياسي، وربما إشادة ضمنية به كونه، كما يردد بعض الرسميين السعوديين، متقدماً زعماً في المسار الديمقراطي على الشعب بما فيه من قوى سياسية واجتماعية وتيارات فكرية.

مايبعث على الغرابة أن يستند النابلسي، في تعزيز وجهة نظره، على حوادث كان من الضروري سبر أبعادها غير المنظورة بدلاً من استعمالها بمفردها وعلى ظاهرها كأدلة قوية على أن من يصفهم بالسعوديين غير مؤهلين للديمقراطية.

سنحاول ان نعيد قراءة درس الانتخابات البلدية السعودية من خلال استخلاصات النابلسي من أجل موضعة الاستخلاصات في سياقها التطوري الطبيعي.

لحظ النابلسي من خلال درس الانتخابات البلدية بأن الشعب السعودي لم يولِ اهتماماً خاصاً بـ (هذا الحدث السياسي التاريخي المهم) الذي (طالب) بـ (تحقيقه) الاصلاحيون السعوديون في بياناتهم المتعددة، والذي دفع جزء قليل منهم ثمناً غالياً لهذه البيانات، التي يبدو أنها جاءت في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب أيضاً.

في حقيقة الأمر أن هذه الملاحظة تنطوي على مغالطات عدة وخطيرة، بعضها مرتبط بتوصيف الحالة وثانياً بالموقف، وفي كل الاحوال تكشف عن ضعف المتابعة والرصد الدقيق لدى النابلسي. فإن عزوف قطاع واسع من السكان السعوديين عن المشاركة في الانتخابات البلدية كان في جزء كبير منه رفضاً ضمنياً للبداية المتخلفة للمسيرة الاصلاحية، فالعرائض الاصلاحية الوطنية، وعلى خلاف ما يذكر النابلسي، أكدت على مبدأ الانتخابات التشريعية والبرلمانية، ووضع دستور شامل وتفصيلي تحدد فيه الحقوق والواجبات، ويعاد النظر في سلطات الملك وامتيازات العائلة المالكة، وتقرُّ فيه الحريات العامة بما في ذلك حرية الاجتماع والتعبير. فالانتخابات البلدية إذن لم تكن (الحدث السياسي التاريخي) المنتظر من قبل التيار الوطني الاصلاحي، ولم يطالب الاخير بانتخابات بلدية عرجاء وعوراء لتنتج مجالس مشلولة الارادة معطوبة الصلاحية، فكان من المفترض أن يرجع النابلسي الى محتويات عرائض التيار الاصلاحي الوطني قبل أن يقدّم ويؤخّر في المطالب، وإنما دفعت ثلة من الرموز الاصلاحية ثمناً غالياً لمطالب كبيرة حظيت بتأييد القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والممثلة للطيف العام في السعودية، وهي ضريبة لابد للأحرار والشرفاء أن يدفعوها من أجل نيل الحرية والكرامة.

وعلى عكس ما يعتقد النابلسي فإن البيانات جاءت في مكانها المناسب وفي وقتها المناسب، فالبيانات باعتراف طيف واسع من الباحثين الاكاديميين والمراقبين والحكماء عبّرت عن مستوى نضج لدى القوى السياسية والاجتماعية في هذا البلد فاق نظيره لدى دول عديدة، خصوصاً، وهذا هو المهم، أن من صاغوا البيانات يتحدَّرون من خلفيات أيديولوجية وسياسية واجتماعية متنوعة، وقد أقرّوا بهذا التوافق التعددي على أساس المصلحة الوطنية العليا.

إن إنخفاض معدل التسجيل والتصويت في الانتخابات البلدية لا يجب النظر اليه بمعزل عن تطورات أخرى كان من الضروري على النابلسي أن يأخذها بعين الاعتبار، والا فستأتي الاحكام على مثل تلك الحوادث كارثية، تماماً كما الاحتجاج بالطقس الربيعي!! كمحفّز على المشاركة في التصويت.

السياق الصحيح الذي يجب أن يطرح فيه عزوف قطاع كبير من السكان، وخصوصاً في

الاصلاح ليس (لسد الأفواه الجائعة) فحسب بل لإرساء أسس نظام ديمقراطي تعددي

المناطق الوسطى والغربية وغيرها عن المشاركة في التصويت هو أن ثمة تطورات سياسية داخلية أحدثت اهتزازاً عنيفاً لكل أشكال اصلاحية خادعة يمكن استعمالها كقوة جذب للسكان، الذين تهاوت أمامهم مصداقية العائلة المالكة منذ اقدام الامير نايف على اعتقال مجموعة من رموز الاصلاح، والغاء الحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير.

إن عقد مقارنة بين عدد المسجّلين في الانتخابات البلدية وحجم الاقبال على الاكتتاب في بنك البلاد الجديد تعتبر مقارنة معلولة، لانعدام أوجه المقارنة، إذ أن الموقف من الانتخابات البلدية لم يكن مرتبطاً بوعي أهميتها ولكن مرتبطاً بدرجة أساسية بمصداقية الانتخابات بل وبمشروعية العائلة المالكة كطرف يمكن له أن يدير عملية التحول الديمقراطي او يأتي بالاصلاح كما نادي به الطيف السياسي والاجتماعي العام في السعودية. إن المقارنة تلك لا تصلح على الاطلاق للكشف عن طبيعة اتجاهات الرأي العام، بل على العكس فإن


الإنتخابات البلدية: نستحق أفضل من هذا!

النفور من الانتخابات البلدية قد يكون أبلغ في التعبير عن الاقبال على الاكتتاب في بنك البلاد، بمعنى أن الموقف السلبي أحياناً يحمل في طياته فعلاً إحتجاجياً مستوراً، ويجب على الباحث والمراقب أن يلحظه من خلال رؤية مجمل التطورات الاخرى المحيطة.

طبعاً هذا لا يعني إلغاء تام لدور الطفرة المالية الكبيرة التي شهدتها البلاد في إضعاف الى حد ما الميول الفردية والجماعية نحو الانخراط الكثيف في المشروع الاصلاحي بكل تضحياته، ولكن لا يعني ذلك على الاطلاق أن الاصلاح (يُطالب به لسد الأفواه الجائعة) فذاك ليس من المهمات الكبرى للمصلحين، ولم تكن ضمن المطالب المركزية التي طرحها التيار الاصلاحي في السعودية، مع تأكيده على التوزيع العادل والمتكافىء للثروة والخدمات وتعزيز البرامج التنموية. إن الاصلاح يُطالب به من أجل إرساء قيم العدل والمساواة والحرية، وإن الأثمان الباهضة التي يدفعها الاصلاحيون سواء في الداخل او الخارج مطلوبة في الشدة والرخاء والعسر واليسر لأن لا اصلاح بلا ثمن، ولا تغيير بلا تضحية.

من الملاحظات أيضاً، وهنا يبدو النابلسي كمراقب خارجي أكثر من كونه مراقباً داخلياً، ان الاعراف الاجتماعية والتقاليد الدينية تمارس فعلاً تعويقياً للاصلاح السياسي في هذا البلد، وهي فكرة يعاد تكرارها وإنتاجها بصيغ متعددة وكان يفترض في النابلسي أن يعوّل على تجربته المباشرة في السعودية، والتي يفترض ان تستوعب مجمل التنوعات الداخلية في الخارطة الاجتماعية المحلية، إذ ما يعتبره عرفاً وتقليداً إنما يستحضر بيئته النجدية الخالصة، وليس بالضرورة عرفاً وتقليداً في الحجاز او المنطقة الشرقية او مناطق اخرى، فهو يتحدث عن دور اعراف وتقاليد لا تحكم السعودية بالكامل كما يزعم، وإنما جزء منها فحسب، وهو ما يتسبب في تأخير الاصلاح السياسي وانتهاك حقوق المرأة وباقي المتواليات الاصلاحية.

الأزمة السعودية: قيادة السيارة أم قيادة البلد؟

د. مضاوي الرشيد

يلاحظ المتتبع للشأن السعودي تزامن الازمات، فمن جهة يُعلن عن تدهور صحة الملك فهد ودخوله الى المستشفي لتلقي العلاج ومن جهة أخرى يقرر مجلس الشورى أو بالأصح أحد أعضاء هذا المجلس فتح ملف قيادة المرأة للسيارة للنقاش والتداول.

وربما هذا ليس من باب الصدفة إذ أن العلاقة بين أزمة القيادة وموضوع المرأة المتأزم حاليا هي علاقة حميمة خاصة اذا اتضح لنا أن أحداث الماضي تشير الي وجود مثل هذه العلاقة القديمة المتجددة.

الربط بين موضوع القيادة السياسية والشؤون المتعلقة بالمرأة ما هو الا مرآة لتقلص شرعية النظام وانحسارها في هذه القضية فقط. اذ ان هذه الشرعية تقاس اليوم بمدي التضييق على المرأة وحصرها وكأنها المقياس الوحيد لعفة النظام وطهارته، خاصة وأن الكثير من الشرعيات الماضية قد تقلصت أو هي في طور التلاشي كشرعية حماية البلد وشرعية الانجاز الحضاري، وشرعية تأمين الامن والعيش الرغيد للمواطن وغيرها من الانجازات التي مثلت في السابق نوعاً من التغطية الاعلامية وحمت النظام من التساؤل والتشكيك في مصداقيته.

يعرف النظام أن أكثر ما يثير اللغط والفرقة والتشرذم هو موضوع المرأة وعملها أو قيادتها للسيارة لذلك نلاحظ أن مثل هذه القضايا تستأثر بإهتمام الجميع وهي كفيلة أن تكون شغلهم الشاغل لفترة طويلة لذلك ليس من الغريب ان تطرح مثل هذه الامور علي بساط البحث ويخرج النقاش بها الي الحيز العام خاصة في مرحلة الازمة القيادية.

أثبت موضوع المرأة أنه الموضوع الكفيل بالهاء المجتمع عن أمور مصيرية تتعلق مثلا بانتقال السلطة من ملك مريض منذ اكثر من عقد من الزمن الي آخر يختصر موضوع القيادة السياسية وتغييرها في القريب بخبر قصير تتداوله وسائل الاعلام المحلية فيمر بسرعة فائقة وكأنه خبر روتيني بينما ينشغل الجميع بموضوع قيادة المرأة للسيارة فمنهم من يشجع ومنهم من يشجب، وينقسم المجتمع وتمطر السماء شتائم وقدحا بالاخر أو نصرة للمعارض المستنكر ويقفل الملف خاصة عندما لا تحتاج القيادة السياسية لانشغال المجتمع بهذا الموضوع. ومن الملاحظ ان الازمات السياسية تكون دائما متزامنة مع طرح موضوعات تتعلق بالعنصر النسوي.

اذا عدنا بذاكرتنا التاريخية الى حرب الخليج الثانية حينما كانت القيادة السعودية منشغلة بموضوع إستيراد القوات الاجنبية ومواجهة المستقبل المجهول المترتب على قضية الاستيراد هذه، عندها وفي تلك اللحظة التاريخية الحاسمة والتي تركت بصماتها على مستقبل البلد خرجت مجموعة نسائية بمظاهرة غير عادية متحدية منع المرأة من قيادة السيارة.

في هذه اللحظة نسي المجتمع أو أنساه النظام بالاصح أزمته السياسية وفشل مشاريعه العسكرية وهشاشة ترسانته البشرية والتكنولوجية فلا طائراته المقاتلة ولا ميزانية دفاعه كانتا قادرتين علي صد العدوان.

شرعية النظام المنحسرة باتت تقاس بالتضييق على المرأة وكأن فعله هذا المظهر الأصلي وربما الوحيد لعفة النظام وطهارته!

فبينما كانت المجندات الامريكيات يصلن ويجلن في البلاد من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الي غربها دون مناقشة علنية إتجهت الانظار فجأة الي تلك المجموعة النسائية المحلية التي تجرأت وكسرت الحظر علي قيادتهن للسيارة.

كيف حصل هذا التزامن ولماذا حصل.. فبينما كانت قيادة البلد تعيش أصعب مرحلة في تاريخها تواجه ضغط بعض الاصوات التي ارتفعت منتقدة القرارات السياسية نرى أن النقد تحوّل فجأة وبسرعة بهلوانية للدفاع عن حرمة بلد الحرام التي دنّستها متظاهرات محليات قررن قيادة السيارة عندها انصرف الجميع ليصب جام غضبه على هذه الزمرة النسائية المحلية التي تخرّب البلد وتفتن شبابه بينما تناسى الجميع الفتن المستوردة والتي ربما تكون أكثر إثارة، خاصة أنها تواجدت واختلطت في أماكن طالما كانت حكرا علي الذكور كالمعركة وساحتها.


د. مضاوي الرشيد

إستطاع النظام أن يحوّل الإنتباه من قضية مصيرية الى قضية هامشية اذا قيست من منظور المنطق والعقل، ووقع المجتمع في الفخ الذي نصبه له نظامه رغبة منه في تحويل الريح من ريح تهب عليه هو من مجتمع يحتقن نتيجة لقرارات سياسية متهورة وتخطيط فشل في ضمان الامن والاستقرار الى ريح تبعثر تركيز المجتمع وقدرته على التصدي لمثل هذا الفشل بطريقة جماعية مؤثرة تعدّل الخطأ وتحاسب المخطيء. انصرف الجميع لمناقشة قضية قيادة المرأة بينما قيادة البلد بقيت معصومة عن النقاش.

وبعد لأكثر من عقد من الزمن ها نحن مرة لأخرى نناقش قضية قيادة المرأة للسيارة لنصرف إهتمامنا الى ما هو هامشي اذا قورن بموضوع قيادة البلد في مرحلة أقل ما يقال عنها أنها مرحلة حرجة وصفها لأحد المراقبين بأنها مرحلة تنذر بتداول السلطة وتغيير رموزها كل ستة لأشهر بسبب السن المتقدم للصف الاول من الامراء المخوّلين لاعتلاء العرش وليس من المستبعد لأن يتوج ملك ويبقى في الحكم لفترة قصيرة ليعاد طرح موضوع الخلافة مرة أخرى.

يبقى هذا الهم من الهموم الاولية للقيادة السعودية ليس فقط اليوم بل حتى الغد القريب. لذلك نجد المرأة وقيادتها للسيارة من أسهل

الامور القادرة على صرف النظر على الاقل في الحيز العام عن موضوع قيادة البلد.

مسكينة هذه المرأة في الجزيرة العربية، لقد أصبحت ميزان الحرارة الوحيد الذي تستعمله السلطة لتقيس به الكثير من الامور الحساسة فهي تلجأ اليه لتمييع المواقف المحرجة وخاصة السياسية وكذلك لصرف إهتمام المجتمع الى أمور أقل ما يقال فيها أنها تقسِّم ولا توحِّد.

فالنظام يعرف أن في موضوع قيادة المرأة للسيارة ليس هناك موقف وسط بل هناك جيش معارض وآخر مؤيد ويصعب التنبؤ بقوة الجيشين، ولكن النظام يظل أمله كبيراً في الابقاء علي الهوة والشرخ كما هما عليه من التباعد.

لقد جنَّد النظام المرأة وحقوقها في لعبته السياسية فهو يشتري الصمت المطبق من بعض الفئات الاجتماعية والدينية علي سياساته الخارجية والداخلية التي تتعارض مع تطلعات هذه الفئة، اذ أبدى إستعداده للتضييق على المرأة وعدم الانصياع لضغوط الخارج المطالبة بالشعارات الفارغة وهو كذلك يشتري ولاء فئات أخرى إذ أظهر نفسه، وكأنه المدافع عن هذه الحقوق الواقفة في وجه من يطمح الى طلبنة السعودية حسب مزاعم النظام خاصة من قبل الشرائح المتحجرة والتي لا يعرف التعامل معها سواه.

النظام يلعب على الحبلين فهو يظهر عفته وطهارته من خلال موضوع المرأة ولكنه يستغل هذه المرأة ذاتها في معركته من اجل تلميع صورته في الخارج.

فمنذ احداث ١١ ايلول (سبتمبر) نرى أن النظام يقوم بحملة جهادية لتلميع الصورة فيسافر بنسائه وبناته الي عواصم العالم حاملا معه الاميرات والمعلمات والتاجرات وصاحبات رؤوس الاموال ليقول كلمة واحدة فقط: إنظروا كيف اننا نتقدم بسرعة تناسب خصوصيتنا..

يختصر النظام الحملة الاعلامية الهادفة لتحسين صورته بوجه حسن يجعله أكثر قبولاً خاصة اذا إحتوت الصورة العنصر اللطيف أو الضعيف حسب مفهوم الشخص، فتصبح عندها حقوق المرأة الجوهرية متأرجحة بين ذكورية النظام في الداخل وأنوثته في الخارج، إذ أنه ما زال بحاجة لاثبات هذه الذكورية من خلال استعراض العضلات داخل الحدود ليتذكر الجميع أن الراعي ذكر والرعيّة مؤنث. أما في الخارج فشيء من الانوثة كفيل بالاستلطاف خاصة في بلاد إختلط فيها المذكر بالمؤنث.

سيظل النظام السعودي محتاجا لمسألة المرأة وقيادتها للسيارة ليطرحه زمن الازمات السياسية القادمة منها الوعكات الصحية المرتقبة والتي ستنهك جسد السياسة ان لم يتم التعاطي مع تداعياتها ومنها الاحتقان الناتج عن الهوة بين تطلعات الشباب والفرص المتوفرة لهم، ومنها النظام التعليمي والذي فشل في تأهيل مجتمع شاب يعتبر أكبر شريحة إجتماعية في البلد، وسيبقى هذا النظام محتاجاً لتجنيد المرأة في معاركه الخارجية.

وبعد أن صرح وزير الداخلية أن قيادة المرأة للسيارة إنما هي قضية إجتماعية لماذا يا ترى لا يستفتي الشعب في هذا الموضوع وتحل القضية. هل لأن كلمة إستفتاء من المحرمات أم أن الباب سيفتح بعدها لاستفتاءات قادمة. أم أن الامة ستجتمع علي ضلال وتقر للمرأة بحق قيادة السيارة.

لقد استهلك النظام موضوع قيادة السيارة أكثر من مرة فكلما تلبَّدت الغيوم السياسية تطل المرأة والسيارة لصرف النظر وحجب الرؤية عما هو أهم وأكثر إلحاحاً من هاتين القضيتين حتى أصبحت المعادلة معروفة للجميع. ولن تحسم القيادة هذا الموضوع طالما أنها تستطيع إستهلاكه في أزماتها القادمة.

أثبت موضوع المرأة أنه كفيل بالهاء المجتمع عن أمور مصيرية تتعلق بانتقال السلطة من ملك مريض منذ اكثر من عقد من الزمن

أثبتت تجارب الشعوب الاخرى أن الانظمة التي تستغل قضايا المرأة في الاعيبها السياسية إنما هي أنظمة ساقطة معنوياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً.

في مطلع القرن العشرين إستغل أتاتورك وشاه ايران قضية المرأة، إذ أن الاثنين نصَّبا نفسيهما مدافعين عن المرأة وحقوقها حسب خطابهما السياسي فسقطت جمهورية أتاتورك وتحولت الى حكم عسكري ديكتاتوري لم تتخلص منه تركيا الا منذ فترة قصيرة، وكذلك نصَّب الشاه نفسه مدافعاً عن المرأة ومحرراً لها فسقط نظامه، أما النظام السعودي فهو نظام ما بين بين في الداخل هو حامي المرأة من قوى الشر العالمية الهادفة الى تغريبها وإفسادها أما في الخارج فهو المناصر لها الناهض بها وهو محرمها في الخارج تسافر معه ويصطحبها في جولاته الدبلوماسية ومؤتمراته الاقتصادية والاكاديمية، ويتحول بذلك ولي الامر الى محرم خلال السفر معه ومرافقته.



قاهر الجلطات!

لا يعيش أي مجتمع بشري معروف بعيدا عن التناقضات ولكن تبقى هذه التناقضات هامشية، أما في النظام السعودي فنجد التناقضات قد اصبحت الركيزة الاساسية التي تستند عليها السياسة حيث تتعايش البطالة المحلية مع اليد العاملة الخارجية ويتعايش الفقر القاتل والتسول مع ثروات طائلة تصادرها مجموعة إحتكرت القرار والموارد والارض وما عليها.

كان يجب على أعضاء مجلس الشورى المعنيين أن يفتحوا ملف قيادة البلد ومصير القرار المتأرجح بين شخصيات لو كانت في دول أخرى لحان وقت إحالتها على التقاعد وليس تصدّر السياسة والرؤية المستقبلية. فبينما يبقى المجتمع في الجزيرة بحالة تكهنات وقلق على مصيره السياسي في منطقة تغلي بالتغيرات من بيروت الى القاهرة مروراً ببغداد يطل علينا أعضاء الشورى السعودية بموضوع قيادة المرأة للسيارة.

وبينما يبقى ما سمي بالاصلاح متأرجحاً بين الحلول وأنصاف الحلول التي تبني على إساسها شرعيات جديدة بعد أن سقطت الشرعيات القديمة تطلّ علينا الشورى هذه بموضوع قد تمَّ إستهلاكه وإجتراره من قبل، وعندما تدخل القيادة السياسية مرحلة الجمود تتشاور الشورى بموضوع تقود المرأة أم لا تقود.

القدس العربي - لندن ٢٠٠٥/٦/٧

ما هو الثمن الذي قبضه بوش مقابل سجن الإصلاحيين في المملكة؟

هل تصرف نايف من تلقاء نفسه أم كان يمثل قرار العائلة المالكة المركزي؟

بعد بضعة أيام من عودة ولي العهد السعودي من زيارة واشنطن التي قيل أنها رممت الشروخ في العلاقات السعودية الأميركية التي أحدثتها تفجيرات ٩/١١، أعلن عن الأحكام الظالمة بحق الناشطين الإصلاحيين في البلاد. الأمر الذي دفع المراقبين الى الربط بين الحكم وبين نتائج لقاء ولي العهد بالرئيس الأميركي بوش، خاصة وأن جلسة النطق بالحكم تمّ تأجيلها الى ما بعد زيارة ولي العهد، وهي الجلسة التي كانت مقررة في اليوم الأول لوصوله الى واشنطن.

القائلون بهذا الرأي يتساءلون عن التنازلات التي قدمها ولي العهد السعودي للإدارة الأميركية في سبيل نيل رضاها، بحيث تخفف من ضغوطها من أجل الاصلاحات الفورية لتقسمها على عشرين عاماً!، اي الى أمد غير محدود. ماذا قدم ولي العهد الى واشنطن اقتصادياً؟ هل المزيد من انتاج النفط للسيطرة على الأسعار؟ هل عقدت صفقات تسلح تحت الطاولة؟ هل تم الإتفاق على بيع أميركا نفطاً رخيصاً بنسبة تقل ٢٠٪ عن السعر المعروض في السوق كما يشاع؟!

وماذا عن التنازلات السياسية؟ هل في الأجندة السعودية غير ما قدمته من وعود أتبعته بالعمل على زعزعة أركان الحكم في سوريا والى حدّ ما في مصر؟ هل وعد السعوديون حلفاءهم الأميركيين بضبط عناصر السلفية التكفيرية من الذهاب الى العراق من أجل (الجهاد!)؟ هل صحيح أن ولي العهد وعد الأميركيين بالعمل سويّاً على مواصلة سياسة الحصار والإحتواء للسودان؟ وعلى تصليب جبهة خليجية ضد المشروع النووي السلمي الإيراني، متوازياً مع الضغوط الأميركية والأوروبية؟

إن ملامح ما قامت به الحكومة السعودية بعيد عودة ولي العهد من زيارته لواشنطن يشير الى أن السعوديين وقد أغلقوا فم بوش وحاشيته وشركاته بالكثير من المال، وقاموا ببعض التحريض الإعلامي المعادي بصورة مفتعلة لحليف الأمس السوري، صاروا مطلقي الأيدي فأعلنوا أحكاماً متشددة ضدّ دعاة الإصلاح، الذين اتهمتهم العائلة المالكة بأنهم يعملون بأجندة أميركية، بالرغم من أن المعتقلين الثلاثة يتبنون ايديولوجيات شديدة العداء لواشنطن (دينية وقومية)، وبالرغم من أن أحداً لا يستطيع أن يزايد على عمالة آل سعود في ماضيهم وحاضرهم، للإنجليز أولاً وللأميركان ثانياً!

أراد آل سعود من الأحكام المشددة إرسال رسالة الى الداخل السعودي المطالب بالإصلاح، بأن من يطالب بالتغيير السلمي قولاً وكتابة مصيره قاتم، وأن الحكومة السعودية تستطيع أن تأخذ القرار الذي تريد ضاربة عرض الحائط نقد المؤسسات الحقوقية الدولية، بل وبعض الحكومات الغربية!

كان البعض يتوقع أن يطلب بوش وإدارته من ولي العهد إطلاق سراح المعتقلين الإصلاحيين، تناغماً على الأقل مع الشعارات العريضة وما يقال عن استراتيجية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. ومن هنا جاء التوقع بإطلاق سراح المعتقلين قريباً بمجرد عودة ولي العهد من واشنطن؛ خاصة وأن أكبر منظمة حقوقية في الولايات المتحدة (هيومان رايتس ووتش) طالبت الإدارة الأميركية بأن تضغط على ولي العهد في رسالة موجهة الى الرئيس الأميركي مباشرة نشرت على الملأ.

غير أن هناك احتمال قد يكون له نصيب من الصحة. فالتحليل الآخر يقول بأن ولي العهد وعد الرئيس الأميركي بتحسين سجل ال سعود في مجال حقوق الإنسان، وبتسريع عملية التحول الديمقراطي!، لكن مركز القرار الأمني ليس بيد ولي العهد ولا وزير الدفاع، وإنما بيد الأمير نايف وزير الداخلية الذي يعد الملك غير المتوج، ويحتمل أن يكون نايف قد اتخذ القرار بتفاصيل الحكم دون موافقة ولي العهد، أو كتكتيك ـ وهذا ما يؤمله بعض الحالمين فيما يبدو ـ بحيث يقوم الملك او ولي العهد بتخفيض الحكم أو إلغائه فيما بعد. ولكن الذي يتضح الآن، بأن ولي العهد ووزير الدفاع لم يتدخلا بشكل إيجابي، وهما لن يفعلا ذلك إلا إذا اكتشفا أن قرار الحكم سيكون شديد الضرر على العائلة في المستقبل، أي إذا تحولت قضية المعتقلين الإصلاحيين الى قضية كبيرة تتواصل ضد آل سعود.. وهذا متوقع؛ لأن هؤلاء لن يُنسوا في السجون، وسيبقون لسنين طويلة سبة عار في تاريخ الدولة السعودية الحديثة وفي وجه القضاء السعودي الظالم.

هذا التحليل يفترض تبرئة الأميركيين من التواطؤ مع آل سعود في إبقاء الإصلاحيين في السجن، أو الحكم عليهم بالشكل المتعسّف الذي ظهر، وهذا الإفتراض قد يتعزز الى حد ما بالموقف الأميركي من الحكم حين صدوره، فقد أبدت اميركا على لسان الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر انزعاجها وضيقها من الأحكام الصرامة بحق النشطاء السياسيين الثلاثة، جاء ذلك بعد ثلاثة ايام من صدور الأحكام.. وقال باوتشر بأن مجريات القضية جاءت عكس الآمال بتوسيع الحقوق الديمقراطية واحترام حكم القانون. وأضاف : (نحن حقاً منزعجين من النتائج... نحن نرى بأن اعتقال أولئك الذين قدموا عرائض سلمية من أجل تغييرات سياسية لا يتواءم مع خطوات الإصلاح الأخيرة في العربية السعودية). وانتقد باوتشر طريقة المحاكمة وكيف انها تطرح تساؤلات حول تطبيق حكم القانون في المملكة، وتابع بأن حكومته تأخذ موضوع انتهاك حقوق الإنسان بجدية، وأن القضية ستناقش مع السعوديين. مع هذا فإن الإعتقاد السائد يقول بأن إدارة بوش ليست مهتمة في الوقت الحالي بتصعيد الوضع مع السعوديين، وقد اتهمت دائماً بأنها متساهلة معهم، كونهم مندمجين مع الخطط الأميركية لمكافحة الإرهاب وكون بلادهم فاعلاً في سوق النفط.

وفي كل الأحوال يبدو أن الأحكام القاسية التي أصدرها نايف بإسم القضاء السعودي المهلهل، والتي أثارت اشمئزازاً في الشارع السعودي حتى السلفي الوهابي منه، هذه الأحكام يصعب التراجع عنها نهائياً، خاصة في الظروف الحالية حيث تنازع الصلاحيات وحدة الإستقطابات في العائلة المالكة، وحيث الملك فهد لازال في المستشفى يتنفس عبر الأجهزة الطبية. إن التراجع عن تلك الأحكام كلياً قد يفسر بالضغوط الداخلية او الخارجية او بهما معاً، ونايف وإخوته ليسوا على استعداد لذلك؛ وقد يخفف الحكم لسنوات أقل في مرحلة التمييز، أما إطلاق السراح الكامل، فكما قال أحد المشايخ فسيكون بعد أن يتوفى الملك فهد! فتكون حينها مكرمة للملك الخيخة الجديد!

نص الحكم القراقوشي بسجن دعاة الإصلاح

الحكم ومبرراته يمثلان فضيحة للقضاء ولنايف وللدولة!

في يوم الأحد الموافق ١٤٢٦/٤/٧هـ (15/5/2005) افتتحت الجلسة الساعة الثامنة والنصف وفيها حضر المدعي العام، والمدعى عليهم أصالة، والمدعى عليهم وكالة: خالد المطيري، ومنصور البكر، وعبد الله العبد الباقي، وعبد الله الفاران، وعبد الله الكويليت، وعيسى الحامد، وعبد الرحمن العضيب، وعبد الرحمن الحامد، حامل البطاقة رقم ١٠٥٩٧٨٣٧٣٦، الوكيل الشرعي لخالد بن فرح المطيري بموجب الوكالة الصادرة من كتابة عدل شرق الرياض الثانية برقم ٧٢٩٣ في ١٤٢٦/١/٢٥هـ، والموكل وكل بصفته وكيلاً عن عبد الله بن حامد الحامد.

فبناء على ما تقدم من دعوى المدعي العام، وإجابات المدعى عليهم، وما ورد في إقراراتهم بدفاتر التحقيق المدون مضمونها سابقاً.. ونظراً لمصادقتهم على الاشتراك في إعداد وتوقيع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) المقدّم لولي العهد، المتضمن بياناً لما يرونه إصلاحات سياسية وإدارية، تتعلق بالشورى والقضاء والاقتصاد، والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والإداري.. وإقرارهم بأنه تم مقابلة بعض الموقعين عليه لولي العهد وسماع آرائهم، إلا أن المدعى عليهم لم يكتفوا بذلك، بل تجاوزوه إلى مخاطبة الشعب وندائه في مسائل كبرى تمس نظام الحكم في المملكة، ونشر مضامينها عبر قنوات الإعلام ووسائل الاتصال في الداخل والخارج، وجعلوها (نداءً للقيادة والشعب معاً) داعين غيرهم لتأييدها وبثها في المنابر والجوامع والنوادي، لتكون عريضة شعبية يتوصلون بها للتأثير على ولي الأمر، مطالبين بتنفيذها خلال مدة محددة، كما نص على ذلك خطابهم المسمى (نداء وطني للقيادة والشعب معاً) الموقع من المدعى عليهما الأول والثاني وآخرين.

ثم عقدوا الاجتماع المشار إليه في الدعوى لأجل ذلك منطلقين لإثبات رؤيتهم والإقناع بها من المبالغة في قيمة تلك الإصلاحات التي ينادون بها وتأثيرها في إصلاح الأوضاع، فلم يعدوها من المصالح المرسلة فحسب، التي ينظر ولي الأمر فيها ليقرر منها ما تظهر مصلحته للبلاد بعد التحقيق من عدم معارضتها لنصوص الشرع الحنيف وقواعده العامة، بل جعلوها - كما صرحوا به في إجاباتهم - طوق نجاة، علقوا صلاح البلاد والعباد على سرعة تنفيذها، مقللين من أي جهود سواها، مع تضخيم الأخطاء وإذاعتها بأسلوب يتنافى مع مبدأ المناصحة لولي الأمر، ويفضي إلى إثارة العامة، وتهييج الدهماء، في أمور لا نظر لهم فيها من أمور السياسة والأحكام السلطانية، في وقت عصيب يمر بالأمة وهي أحوج ما تكون إلى وحدة الصف، وتفويت الفرصة على أعدائها المتربصين بها الذين يتحسسون الذرائع للتدخل في شئونها بإسم الإصلاح.

وقد ذم الله تعالى هذا المسلك وأهله بقوله (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم).. قال الشوكاني رحمه الله والمعنى أنهم لو تركوا الإذاعة للأخبار حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يذيعها، أو يكون أولو الأمر منهم هم الذين يتولون ذلك، لأنهم يعلمون ما ينبغي أن يُفشى وما ينبغي أن يُكتم ا.هـ؛ وقال السعدي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: (هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة، مما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم، أن يثبتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها، فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسروراً لهم وتحرزاً من أعدائهم فعلوا ذلك، وإن رأوا ليس مصلحة أو فيه مصلحة، ولكن مضرته تزيد على مصلحته لم يذيعوه). وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولى من هو أهل لذلك، ويجعل إلى أهله ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب، وأحرى للسلامة من الخطأ ا.هـ.



ونظراً إلى ما ورد في مذكرة المدعى عليه عبد الله الحامد الجوابية من جرأة على بعض المصطلحات والمبادئ المتعلقة بالسياسة الشرعية، وجنوحه في تفسيرها إلى أقوال مهجورة أو مرجوحة، وتحميله أقوال بعض العلماء ما لا تحتمله، والعمل على إضفاء الشرعية على بعض النظريات السياسية الحديثة التي ينادون بها، ويعتقدون أنها الضمانة لمنع الاستبداد، وحفظ الحريات، مع أنها لم تعد مسلمة في النظم السياسية المعاصرة، كما يشهد به واقعها، وإنما الضمانة في التزام قواعد الشريعة ومبادئها التي تمنع من الاستبداد والجور.. من ذلك تطاوله على منزلة ولي الأمر في النظام الإسلامي بقوله: (إن ما قرره الفقهاء من أن ولي الأمر أدرى بالمصلحة، وأن قضاة المحكمة وكلاء عنه ليس عليه دليل معتبر من الكتاب والسنّة، ومنهج الخلفاء الراشدين، وأنه يجسّد الطغيان، وأن تفسير أولي الأمر بالأمراء والعلماء أدّى إلى اختلال وتحديد نفوذ الفقهاء بتمرير الفتاوى لخدمة السلطة) ا.هـ.. مخالفاً بذلك ما قرره عامة أهل العلم من أن أولى الأمر هم الأمراء أو العلماء أو كلاهما، على خلاف معروف رجح الأخير ابن جرير وابن تيمية وابن القيم وابن

موضوع الغلاف

كثير وغيرهم.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القاضي الأول في الدولة الإسلامية، وهو الذي يعين القضاة، وسار الخلفاء الراشدون على هديه، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد. قال ابن رشد رحمه الله: (وتولية الإمام الأعظم للقاضي شرط في صحة قضائه لا خلاف أعرفه فيه) اهـ. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يجب على ولي أمر المسلمين البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء والقضاة ونحوهم ويستعمل أصلح من يجده) اهـ.

ونظراً لإطلاقه العنان للسانه وقلمه بالثلب والتشهير لبعض المسئولين بدعوى الإصلاح، وإساءته الظن والأدب بالعلماء والقضاة باتهامه بعضهم بقوله: إن بعض الفقهاء الخادعين والمخدوعين يرون حماية تخلفنا السياسي بليِّ أعناق نصوص القرآن بقولهم: ولي الأمر أدرى بالمصلحة.. وادعائه هو والمدعى عليه متروك الفالح أن بعض الأحكام القضائية جرّمت أموراً مشروعة، وأنها هي وفتوى هيئة كبار العلماء حول لجنة حقوق الإنسان عام ١٤١٣هـ أضعفت الثقة في الفقهاء والقضاة، وأبرزتهم آلة من آلات قمع الشعب، وأن العقوبات التعزيرية غير منضبطة، وتتفاوت قلة وكثرة حسب رغبات وتدخلات الحاكم.. وتلك الجرأة والتطاول من المدعى عليهما تسبب ملءَ قلوب الرعية على الراعي وعلى العلماء، وتنفر منهم، وتذهب هيبة السلطان، وتقلل من شأن العلماء في النفوس، وقد يؤدي إلى ما هو أكثر من ذلك، وهذا خلاف منهج السلف الصالح. جاء في تفسير القرطبي عن أحد السلف قوله: (لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم؛ وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم).

ونظراً لادعاءات متروك الفالح في تفسيره للعنف في السعودية بأن الفئات المنخرطة في أعمال العنف هي نتاج البيئة السعودية ومدارسها وسياسة التعليم فيها، وأن الخطاب الديني المتطرف الذي تم إدخاله – على حد زعمه – في السلك التعليمي والتربوي له بُعد تفسيري للعنف، وأنه في المجال التعليمي سيادة الأحادية التعاليم ترتبط بالمدرسة الوهابية، وتتضح في مناهجها التعليمية ابتداء من الابتدائية وانتهاء بالجامعات، وحتى في التخصص الشرعي تغلب عليها تعاليم المدرسة الوهابية وفهمها.. وهذه الأقاويل تعد افتراءً مشيناً على العقيدة الصحيحة، وتأليباً عليها، ناشئاً عن فهم سقيم لحقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، التي أعادت المجتمع إلى العقيدة الصحيحة على منهاج النبوة، وأن هذه الأقاويل أيضاً تجعل البلاد عرضة للمغرضين وهدفاً للمتدخلين.

ونظراً لمصادقة المدعى عليه علي الدميني على ما ورد في مداخلته عبر شبكة المعلومات وإذاعة خارجية من قوله: (إن احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف أدى إلى تغلغل هذا التيار في مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية كافه وأنه تم استقطاب الشباب ضمن رؤية (أيدلوجية) تكفر المجتمع وأن مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق).. وزعمه أن سبب ترعرع الإرهاب خلل ثقافي وتربوي واجتماعي، واتهامه للدولة بأنها أتاحت لمذهب معين أن يعبر عن فكره عبر المنابر والمؤسسات كافة على مدى زمن طويل، وأن تفرده واحتكاره للفهم الصحيح والعقيدة ونفيه لما عداه، قد دفع إلى مرحلة التشدد والتطرف، وأن تيار التشدد والغلو الذي بلغ مرحلة التكفير والإرهاب قد حظي بمساحة كافية من الحرية قمعت ما عداه من مكونات المجتمع. ودعواه أن من أسباب العنف والإرهاب: الخطاب الديني المتشدد الذي استطاع أن يكرس منهجاً أحادياً باحتكار الحقيقة الدينية، وتهميش المذاهب الأخرى، مستدلاً على ذلك بما تنهجه الدولة من توحيد مرجعية الإفتاء، وما تقوم به عبر مؤسساتها الدعوية ومناهجها التعليمية وهيئاتها الشرعية من نشر العقيدة الصحيحة وصيانة المجتمع عما يخالفها، مدعياً عدم تمكين مكونات المجتمع المذهبية والطائفية والثقافية من التعبير عن آرائها وإجتهاداتها الدينية، مؤيداً حجته بكتابات صحفية خاطئة في تلبيس واضح بين المذاهب الفقهية التي ما تزال ثروة للأمة، يتعلمها الطلاب في مدارسهم، ويرجع إليها العلماء والقضاة في فتاويهم وأقضيتهم.. والمذاهب العقدية التي لا يقر عليها المخالف في أصول الاعتقاد، ولولا ذلك لشاع الضلال وخفي الحق.

جاء في الأحكام السلطانية للماوردي وأبي يعلى وغيرهما: (مما يجب على الإمام تجاه الرعية حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجح مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة، وبيّن له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من ذلك..).

ونظراً إلى إساءته للأمة، وتعريضه ببعض مبادئها الأصيلة بقوله عن المتورطين في التفجيرات: (نحن الذين هيأناهم للمذابح، وزودناهم بالأسلحة العقائدية، إنهم نتاج مناهجنا وبرامجنا الثقافية، إنهم طلبة الولاء والبراء، ومدعو حراسة الفضيلة).. وهذه الادعاءات والتلبيسات من المدعى عليه تعد جناية على البلاد وأهلها وولاة أمرها، وتشويهاً لأبرز سماتها التي قامت عليها من تحكيم الشريعة والتمسك بالعقيدة الصحيحة، والتزامها بذلك في مناهجها التعليمية وسياستها الداخلية والخارجية، ودعوة للتحلل من القيم بحجة حرية الرأي، والاعتقاد المنفلت من الضوابط الشرعية، دون التزام بحدود الله، ووقوف عند أوامره ونواهيه، وإخلالاً بتماسك الأمة ووحدتها المعتبرة شرعاً.. وجاء النظام الأساسي للحكم لتأكيدها للجميع على وفق الشريعة، وقد أمر الله بالاجتماع على الحق، ونهى عن التفرقة بقوله: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا).

ومن المتقرر شرعاً وواقعاً أن التمسك بتعاليم الإسلام مبادئه والالتزام بها هو عين الصلاح والإصلاح، واتباع الأهواء والتفرق فيها نهايته الفساد وخراب الديار، كما قال تعالى: (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون).

وبما أن ما صدر من المدعى عليهم هو مفصل آنفاً، يتضمن مخالفات شرعية متفاوتة تم إيضاحها، ويتنافى مع ما يسعى النظام الأساسي لتعزيزه في مادته الثانية عشرة والثالثة والعشرين والسادسة والعشرين من الوحدة والائتلاف وحماية العقيدة وحقوق الإنسان وفق الشريعة، وكل ذلك موجب للتعزير.. لذا فقد حكمنا عليهم بالإجماع بما يأتي: أولاً: يسجن المدعى عليه عبد الله بن حامد الحامد لمدة سبع سنوات تحتسب منها فترة التوقيف. ثانياً: يسجن المدعى عليه متروك بن هايس الفالح لمدة ست سنوات تحتسب منها فترة التوقيف. ثالثاً يسجن المدعى عليه علي بن غرم الله الدميني لمدة تسع سنوات تحتسب منها فترة التوقيف. ويؤخذ عليهم جميعاً التعهد بعدم العودة لإثارة ما يمس المصالح العامة للبلاد، وترك الخوض فيما يعود بالضرر على وحدة البلاد وأمنها.

وبعرض الحكم على الأطراف قرر المدعى عليهم عدم القناعة وطلبوا رفع الحكم لمحكمة التمييز بلائحة اعتراضية، فأفهمناهم بأن لهم حق الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام نسخة من القرار، ومتى انتهت المدة ولم يتقدموا بالاعتراض، يسقط حقهم فيه.. وأما المدعي العام فقرر عدم اعتراضه على الحكم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

التوقيع: القاضي سعود بن عبدالله العثمان؛ القاضي عبداللطيف بن عبدالعزيز آل عبداللطيف؛ القاضي محمدبن إبراهيم بن خنين.

(٢-١)

الدكتور عبدالله الحامد يردّ على الحكم الظالم بسجن دعاة الإصلاح

القضاة جاهلون بالسياسة الشرعية والمفاهيم السياسية الحديثة

الى أعضاء هيئة التميز لمحاكمة المعتقلين الثلاثة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أشير الى قرار الهيئة القضائية الصادر بالصك ذي التاريخ ٢٠٠٥/٤/٧ هـ على المعتقلين من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي: علي بن غرم الله الدميني/ تسع سنوات؛ متروك بن هايس الفالح/ ست سنوات؛ عبد الله بن حامد بن علي الحامد/ سبع سنوات. وأقدم لكم اعتراضي على حيثيات لصك، مرتبة حسب الأرقام التالية:

الحيثية الأولى

(السطر ٥–٨) من محضر جلسة النطق بالحكم، قالت الهيئة: "لمصادقتهم على الإشتراك في إعداد وتوقيع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) المقدم لولي العهد، والمتضمن بيان لما يرونه إصلاحات سياسية وإدارية تتعلق بالشورى والقضاء والإقتصاد والمشاركة في القرار السياسي والإداري، وإقرارهم بأنه تم مقابلة بعض الموقعين عليه لولي العهد، وسماع آرائهم، إلا أن المدعى عليهم لم يكتفوا بذلك، بل تجاوزوه الى مخاطبة الشعب، وندائه في مسائل كبرى تمس نظام الحكم في المملكة".

يا أصحاب الفضيلة: إن الإعتراض واضح وإن الحيثية تركز على أمرين: الأول: أنه لا يجوز تجاوز الحكومة ومخاطبة الشعب في المسائل الكبرى، أي في فقه الإمامة الكبرى، أي في الأمور السلطانية، وواضح من ذلك أن الهيئة ترى أن النصيحة في هذه الأمور إنما هي سرية. وليس هناك في صريح الشريعة ولا في سنن الله في حياة البشر وعلوم الحضارة والتاريخ والطبيعة، ما يدل على أنه لا يجوز مخاطبة الأمة إلا من خلال مخاطبة الحاكم. والقاعدة الشرعية في إنكار المنكرات السلطانية هي الإسرار في المنكرات الباطنة والجهر في المنكرات الظاهرة.

أ ـ فهل الإستبداد بالقرارات في أمور الدولة الكبرى، وانتهاج الأسلوب السري فيها أيضاً، من دون إطلاع الناس على ما يجري، هو أمر خاص بالحكومة، بالأشخاص، وليس منكراً عاماً معلوماً، لكي يجوز القول بأن الإنكار سراً أولى؟

ب ـ وهل الإستئثار بمناصب الإدارة العليا، وتركيز المسؤولية في عدد من الأسرة، في الوزارات وادارات المحافظات من المعاصي السرية، لكي يكون الهمس بإنكارها أولى؟

ج ـ وهل هدر مال الشعب العام، من دون ضوابط في صرفه وإيراده، وإصدار صكوك بعشرات الملايين من أراضي الشعب للأمراء ومحاسيبهم معاص صغرى أو سرية، لكي تكون النصيحة سراً هي الأولى؟

د ـ وهل قيام الدولة مجسدة بوزارة الداخلية بالتنكيل بأهل الرأي من فقهاء وطلاب علم ومفكرين وأساتذة جامعات ومثقفين ومهتمين بالشأن العام، سجناً وتوقيفاً في ظرف لا تكفل فيه المواصفات الشرعية للسجون، على أساس أن السجون إنما هي للتأديب ـ على فرض أنهم محتاجون للتأديب، وليست للتعذيب الذي يهدر الجسوم والعقول والنفوس ـ فضلا عن منعهم من ممارسة حقهم في التعبير والإجتماع، وفصلهم عن العمل. هل هذا منكر خاص يزاوله مسؤول في الدولة في بيته، وفي سلوكه الشخصي، لكي يقال أن دعاة الدستور والمجتمع المدني تجاوزوا الى مخاطبة الناس؟

إن إنكار المنكرات السلطانية قاعدة شرعية لا خلاف فيها، بإذن الحكومة وعدمه، كما صرح شيوخ الإسلام كابن تيمية وابن القيم والعز بن عبد السلام والغزالي وابن حزم.

والقاعدة الشرعية الثانية: هي أن المعاصي السلطانية ولا سيما الكبرى المعلنة، لا يكون إنكارها إلا إعلاناً لتبرأ الذمة وليعلم القاصي والداني أن هذه منكرات، وأنه لا يحل للحكومة ارتكابها؛ كما صرح ابن تيمية في كتاب (الحسبة) مستشهداً بالأثر: (إن المعصية إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا ظهرت فلم تنكر أضرّت العامة)(الحسبة: ٩٠). وهذه الحيثية التي اعتمدت عليها الهيئة، مخالفة لقاعدة العدالة، لأنها تناقض قاعدة شرعية قطعية دلت عليها النصوص الصريحة، والإستقراءات القطعية لمقاصد الشريعة وروحها.

منذ عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٤م، ودعاة الدستور والمجتمع المدني ينصحون الحكومة ويترددون على دواوينها في نصائح سرية، الى سجونها في أعقاب نصائح علنية، وقد دخلوا السجون زرافات ووحدانا بالمئات، من فقهاء ومفكرين وأساتذة جامعات ومثقفين، فماذا تريد الهيئة للناس أن يفعلوا والأخطار والفساد المالي والسياسي مرشح للإزدياد؟!

هـ ـ لا يدري أعضاء الهيئة أن عديد من دعاة الإصلاح جربوا النصائح السرية فوجدوها من دون جدوى، وأذكر منهم في ذلك المقام الفقيه المجاهد عبد الله بن قعود، وعدد من دعاة الإصلاح منذ حرب الخليج وهم يكتبون النصائح السرية، التي لا تجد طريقها الى الآذان، فكيف تلزم الهيئة دعاة الإصلاح بأساليب ثبت أنها لا تؤدي الى النجاح؟ ألا تدرك الهيئة أن من أسباب نشر المنكرات السياسية في هذه البلاد هو أسلوب كثير من الفقهاء والناصحين الذي يلتزم بالسرية في إلقاء النصائح؟

ثم هل انفرد دعاة الدستور والمجتمع المدني في المطالبة بدستور يتحقق فيه الشرطان في كل نظام يوصف بالدستورية: أن تكون الدولة (بلورة) للإرادة الشعبية، وأن تكون المجتمعات المدنية (قنطرة) بين الدولة والأفراد والأشتات؛ وأن توزع أثقال الدولة فوق أعمدة ثلاثة: مجلس النواب؛ والقضاء المستقل؛ وينفرد الملك أو الرئيس بالإدارة السياسية. وأن تكون هناك ضمانات (كالمسطرة) لمفاهيم العدل والشورى. هل انفرد هؤلاء بالدعوة الى حرية الرأي والتعبير والتجمع والإجتماع؟ هل انفردوا بضرورة السمو الى مفهوم الدولة الاسلامية السمحة، التي تؤمن بالتعددية الإسلامية فكرية ومذهبية واجتماعية وثقافية، التي تخرج من تطبيق الدولة المذهبية التي فتكت بالسلام الاجتماعي، منذ العصور الوسيطة؟ هل نظام الحكم ينص على دولة مذهبية أم دولة إسلامية تحتوي أهل القبلة بكافة انتمائهم؟ إذن لماذا يثير القضاة المسألة المذهبية؟ الناس تريد أن تعرف: هل يجسدون بذلك اتجاه الحكومة، أم يجسدون الفكر الديني المتزمت، الذي لا يريد تعددية ولا تعايشاً مع الموجودين في الوطن، وباسم الإسلام يحاول أن يحول الأمة كلها الى مذهب فكري ضيق واحد يحل محل الإسلام الواسع؟ هل انفردوا بالمناداة بوضع ضوابط لموارد المال العام، وطرق صرفه، ولتوزيع الأراضي السكنية والزراعية؟ هل انفردوا بالمطالبة بتصحيح العلاقة العرجاء مع الأميركان، حسب تعبير الدكتور عبد العزيز الدخيل في احدى مقالاته في جريدة الحياة؟. هل انفردوا بالدعوة الى الملكية الدستورية (هل تقرأ الهيئة جريدة الشرق الأوسط لترى؟)؟

موضوع الخلاف

الحيثية الثانية

قالت الهيئة (السطر ٨-٩) (تجاوزوه - أي ولي العهد - الى مخاطبة الشعب، وندائه في مسائل كبرى تمس نظام الحكم في المملكة، ونشر مضامينها عبر قنوات الإعلام، ووسائل الإتصال في الداخل والخارج، وجعلوها نداء للقيادة والشعب معاً، داعين غيرهم لتأييدها وبثها في المنابر والجوامع والنوادي، لتكون عريضة شعبية).

الإعتراض: يا مرتجى العدالة: إذا طالب دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي الناس بتحمل تبعتهم في التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فما المحذور الشرعي في ذلك؟ هل (ولي الأمر/ السلطان) له القوامة على الناس، بحيث لا ينبغي مخاطبة الناس إلا بإذنه، أم أن الشعب له (القوامة) على الحكومة؟ هل الشعب ولي أمر نفسه والحاكم إنما هو وكيل (عن) الأمة لا (عليها)؟ أليست "الأمة هي الحافظة للشرع وليس الحاكم" كما صرح ابن تيمية (الفتاوى ٦)؟. هل لدى الهيئة دليل ظني على أن (القوامة) للحكومة على الشعب، لكي لا يطلب من الشعب أن يتناهى عن المنكرات ويتآمر بالمعروفات السياسية؟

هل لدى الهيئة دليل ظني، فضلاً عن القطعي، في أن (القوامة) هي للحاكم على الشعب، وأن لـ (ولي الأمر/ الحكومة) على الشعب (القوامة) كما تكون قوامة الرجال على النساء، وولاية الأولياء من الآباء والأمهات على الأطفال، ووصاية الأوصياء على السفهاء والأيتام؟. إذا كان مفهوم الحكم لدى الهيئة في الإسلام هو هذا.. تناسقت حيثياتها مع ثقافتها الساسية الشرعية، وأصبحت الأمة إذن كالرعاع والغوغاء، التي لا تميز الضار من النافع، ولا الصحيح من الزائف، ولا الرأي المعتبر من الرأي الضعيف، لأن جهاز المناعة التربوي ضعيف، فينبغي أن لا تطلع على شيء، ولا تنبه الى شيء، إلا بإذن الحكومة وإذن الفقهاء الذين حاولت الهيئة أن تحصر فيهم العقل والرصانة والنصح والعلم، كما سنعرض له في فقرة تالية، وصارت الأمة كما قال الشاعر:

يقضي الأمر حين تغيب تميم/ ولا يستأذنون وهم شهود

وبناء على ذلك يجب تصفية القنوات الفضائية والإنترنت وما فيها من أخبار وأحداث وآراء حتى لا يتأثر الناس؛ وذلك لو صح شرعاً ما أمكن واقعاً، فكيف تحرم علينا ما هو جار من غيرنا؟

إن الهيئة تنطلق من مفهومين نذكر بضرورة تجاوزهما في الدولة الاسلامية الحديثة:

١ - تنطلق من غبش أو قصور في فقه السياسة الشرعية وتطبيقاته على الدولة الإسلامية المعاصرة، ومفاهيم القانون الدستوري وحقوق الإنسان في الإسلام، وليس ذلك عن تقصير في أشخاص الهيئة ولا في كفايتهم، وإنما هو قصور في فكرة (العدالة)، نبهنا عليه في كتابنا عن (حقوق الإنسان) و (حقوق المتهم) ومفهوم الحكم الدستوري في الإسلام، الذي شرحناه في كتابي (معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الإسلام) و (استقلال القضاء السعودي - عوائقه وطرق تعزيزه). فالخلاف الذي نشير إليه خلاف في المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها مفهوم العدالة في القضاء الإسلامي، قبل أن يكون خلافاً على التطبيق.

٢ - إن الهيئة تطبق في عصر الإعلام المفتوح أسلوب القلعة المحاصرة، أو أسلوب المربي الذي لا يريد أن يعرف أولاده ما يدور حولهم من أخبار وأنباء، وهو إفراز من إفرازات بنية الإعلام المغلق، وهو إعلام سقط أمام التقنيات الإعلامية المعاصرة، وسقوط أسوار برلين والقعلة الشيوعية دليل على أن نظرية الإعلام المغلق لم تعد صالحة للعصور الحديثة.

وعلى الرغم من أن الهيئة ذكرت أن ولي العهد استقبل عدداً من دعاة الدستور والمجتمع المدني، فقد اعتبرت تجاوز ولي الأمر الى مخاطبة الشعب حوباً عظيماً، وهذا يدل على أن الهيئة لا تتماشى مع خط أركان القيادة كخادم الحرمين الشريفين وولي العهد، الذين نادوا بالإصلاح السياسي والإداري، ولعلها لا تدرك أن مخاطبة الشعب من قبل ألف من الفقهاء والمفكرين وأساتذة الجامعات والمثقفين والمحامين والمهتمين بالشأن العام، صورة من صور المشاركة الشعبية.

الحيثية الثالثة

قالت الهيئة (السطر ٩-١٠): "عريضة شعبية يتوصلون بها للتأثير على ولي الأمر مطالبين بتنفيذها خلال مدة محدودة، كما نص على ذلك خطابهم المسمى (نداء وطني الى القيادة والشعب - الإصلاح الدستوري أولا) الموقع عليه من الأول (الحامد) والثاني (الفالح) وآخرين (المائة والثمانون)".

النقض: في ذلك مسائل يا قضاة التمييز:

أ - هل مطالبة الناس بأن يكون (النداء الدستوري) عريضة شعبية، من ما يخل بهيبة ولي الأمر/ الحكومة، وهل في ذلك كسر لمقامه؟ أليس من مقتضى الوكالة الشرعية، أن يسمع الوكيل من بعض موكليه ما لهم من حاجات وآراء، فيما فيه خير للجميع؟

ب - هل دعوة ولي الأمر الى إصدار أنظمة وإجراءات تكفل الإلتزام برأي أهل الحل والعقد من ذوي النصح والخبرة والإيثار والشجاعة، ما يقلل من مقامه، وهل حثه على طاعة الله في تقسيم المال والتربية وشورية الإدارة وتكافؤ الفرص، مما يخل بقدر ولي الأمر؟

ج - هؤلاء الداعون الى الدستور والمجتمع المدني الإسلامي الذين تجاوزت أعدادهم الألف، هل هم من الأغرار أو من الصغار، الذين ليس لهم شيء من حسن التأني ولا من رجاحة العقول ولا من البصيرة، ما يشفع لهم بحسن النية وحسن العمل، عندما يقولون للدولة أنه حان وقت تطوير نظام الحكم الى نظام شوري نيابي، وإصدار (وعد) رسمي بذلك يطمئن الناس الى حاضرهم ومستقبلهم، في التربية والتعليم والإدارة والمال. هل إعلان ذلك والمطالبة به منكر، سواء أخذت الدولة به الآن أم لم تأخذ؟

د - ولنفترض ان ما نادوا به صحيح في المضمون مخطئ في الأسلوب، هل عقوبة ذلك الحكم بالسجن سنين تتراوح بين الست والتسع؟!

الحيثية الرابعة

قالت الهيئة (السطر ١٠-١١): "وعقدوا الإجتماع المشار إليه في الدعوى(أي فندق الفهد كراون) لأجل ذلك".

النقض: هل اجتماع دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، إجتماع على معروف مشروع، أم أجتماع على منكر محظور؟ ما هو المضمر - في ما تحت السطور - تجاه ذلك، لأن الهيئة ذكرته في الحيثيات من دون أن تشرح سبب التخطئة والتجريم، لكي تصدر حكماً بالسجن سنين تتراوح بين الست والتسع.

الحيثية الخامسة

قالت الهيئة في السطور (١١ - ١٣):

١ - "منطلق لإثبات رؤيتهم والإقناع بها، من المبالغة في قيمة تلك الإصلاحات التي ينادون بها، وتأثيرها في إصلاح الأوضاع".

٢ - وفي السطور (١٣-١٤): "بل جعلوها كما صرحوا به في إجابتهم طوق نجاة، علقوا صلاح العباد والبلاد على سرعة تنفيذها، مقللين أي جهود سواها.. مع تضخيم الأمور".

النقض: في هذه الحيثية تجريم لا أساس له من الصحة كما يلي:

أ - السؤال الأساسي: إن القاعدة المستقرة في علم الإجتماع الإنساني هي أن العدل أساس الحكم، كما قرر علماء الحضارات، وقد أصبحت هذه القاعدة مثلاً مشهوراً، فقيل العدل أساس الحكم؛ وذكر هذه القاعدة المشهورة بعبارة (إن الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة). وأقرّ الإسلام هذه القاعدة، ونصوص القرآن في ذلك واضحة حتى استنبط بعض المفسرين أنها الهدف الأساسي لإنزال الكتب وإرسال الرسل، في تفسير قوله تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط). وأقرّ الإسلام أيضاً أن الشورى الملزمة من الواجبات ولا سيما في الإدارة السياسية.

ب - فهل بالغ دعاة الدستور والمجتمع المدني عندما طالبوا بالعدل والشورى؟ هل من المبالغة أن يقال أن الإستمرار في هدر المال يعرض الأجيال القادمة للذوبان والإنقراض الحضاري كما نص خطاب الرؤية.

ج - هل من المبالغة أن يطالب دعاة الدستور والمجتمع المدني بإخراج سجناء الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع على اعتبار سجنهم سجناً

تعسفياً؟
د - هل من المبالغة أن يقال أن البلد معرض لأخطار داخلية وخارجية إذا لم تتحرك عربة الإصلاح السياسي والإداري والقضائي؟.
ولنفترض جدلاً أن ذلك مبالغة، فهل انفرد دعاة الدستور بالمبالغة عندما يتحمسون لرأي؟ كيف يضيق بهم ما يسع الكتاب والإعلاميين الآخرين حتى يحكم القضاة بسجنهم سنين تتراوح بين الست والتسع؟!

الحيثية السادسة

وقالت الهيئة عن مطالب دعاة الدستور (الأسطر ١٢-١٤): "فلم يعدوها من المصالح المرسلة فحسب، التي ينظر فيها ولي الأمر، ليقرر ما تظهر مصلحته للبلاد، بعد التحقق من عدم معارضتها لنصوص الشرع وقواعده العامة".
النقض: الهيئة بين أمرين في مصطلح (المصالح المرسلة): إما أنها تجري على الرأي الشائع عند علماء الأصول، وهو أن هناك في الشريعة مصالح مرسلة من الإلغاء ومن الإعتبار معاً، وأن على الفقهاء تقرير المصلحة المرسلة بعقولهم. ورغم أن رأي الهيئة مرجوح، رغم كثرة القائلين به من الفقهاء، فالرأي الأكثر اتساقاً مع كليات الشريعة، هو ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي يرى أن القاعدة التي قررها الأصوليون ليست دقيقة التعبير عن المقاصد الشرعية، فالأدق أن يقال إن المصالح الشرعية نوعان:
١ - مصالح مفصلة، كأحكام الصلاة.
٢ - مصالح مرسلة من التفصيل، لا من تحديد المبادئ والإجمال.
ورأي ابن تيمية هو الأولى، لأنه يحدّ من تخرّصات الفقهاء وتسلّط السلاطين في الإنحراف عن مقاصد الشريعة وكلياتها، بأفكار مثل إباحة تعذيب المتهم، وإسقاط حقوق المرأة المطلقة، والقول بأن الشورى معلمة وغير ملزمة، وقمع حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمّع السامية (انظر لتفصيل ذلك خماسية: السلفية أمام صفعة الحداثة السياسية والعلمنة والفرنجنة والعولمة والهيمنة الإفرنجية).
فإن كان هذا هو مفهوم الهيئة فجوابه فيما يلي من نقاط:
أ - هل الشورى والعدل من المصالح المرسلة أم من المصالح المعتبرة، بل أكثر من ذلك من أصول الدين القطعية؟
ب - هل قيام القضاء بالإشراف على السجون من المصالح المعتبرة؟
ج - هل إصدار القضاة صكوكاً بتوزيع أراضي الشعب في قسمة ضيزى، من المفاسد المعتبرة أم من ما فيه قولان؟
د - هل هدر المال العام من الامور الملغاة من الإعتبار والإلغاء، أم أنه من المفاسد القطعية.
هـ- هل تجريم حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع من فقهاء هذا البلد ومفكريه وأساتذة الجامعات ومثقفيه والمهتمين بالشأن العام، هل من الأمور المرسلة من الإلغاء والإعتبار قيام وزارة الداخلية بتكميم الأفواه وتوقيفها لأهل الرأي والتعبير من دون محاكمات، أو في محاكمات لا تضمن فيها الأسس الشرعية، وهل من الأمور المرسلة من الألغاء والإعتبار تدليس القضاء الذي يتم عبر أسلوبين: أسلوب السكوت على ما يجري في السجون، وأسلوب المحاكمات التي درجت على السرية؟ أم أنه من المفاسد المعتبرة شرعاً، ومن المعاصي الكبرى التي لا يجادل في حرمتها من له أدنى ومض من الشريعة الألهية، ومن له أخف نبض من الطبيعة الإنسانية؟. أم هل حرمان الناس من تقويم أخطاء الحكومة من الأمور المرسلة من الإلغاء والإعتبار، أم أنه من المعاصي الكبرى؟
قد تقصد الهيئة أن معايير استقلال القضاء وعدالته العشرين من المصالح المرسلة. وقد ترى أن وجود مجلس نواب منتخب من الشعب من المصالح المرسلة. وقد ترى أن إنشاء محكمة العدل العليا من المصالح المرسلة، والشرعية. وقد ترى أن تواجد جمعيات المجتمع المدني الأهلية من المصالح المرسلة، بناء على رأي جمهور الأصوليين في وجود مصالح مرسلة الإعتبار والإلغاء.
هل هذه المصالح من خلال تجارب الأمم من وسائل تحقيق المقاصد الشرعية، فهي إذن من الواجبات الشرعية، لأن وسائل تحقيق المقصود الشرعي تأخذ حكمه، فإذا كانت عدالة القضاء ونزاهته واجبة فالوسائل التي تحقق ذلك واجبة. ام أنه في هذه القضية قولان؟
ولنفترض أن في هذه القضية قولان، ألا يشفع لمن اجتهدوا اجتهاداً شرعياً اجتهادهم، مادام الغرض الإجرامي غير متوافر؟ ألا يجوز لأهل العلم أن يجتهدوا إلا بموافقة الحاكم والفقهاء؟ بما أنهم يقدمون أفكاراً الفقهاء الرسميون والقضاة أولى ببحثها، والقضاة يدركون أن ابن تيمية وعلماء المذهب الحنبلي أكثر المذاهب انفتاحاً في مسألة حرية العلماء في آرائهم، وأنه لا يجوز لسلطان ولا لفقيه أن يلزم الناس برأيه، فكيف تركوا إمام المذهب في قاعدة من قواعده الكبرى؟
وهب أنه لا يجوز! ألا يكفي التنبيه؟ أم أنه لا بدّ من حكم بالسجن بسنوات تتراوح بين الست والتسع؟!

الحيثية السابعة

والهيئة تنص على أن المرجعية في مفهوم المصالح المرسلة إنما هي الحكومة ثم الفقهاء، فتقول: (الأسطر ١٢-١٣): "فلم يعدوها من المصالح المرسلة التي ينظر فيها ولي الأمر ليقرر منها ما تظهر مصلحته للبلاد بعد التحقق من عدم معارضتها لنصوص الشريعة وقواعدها العامة".
والهيئة في ذلك ليست أمينة للتراث السياسي والقضائي العباسي الذي يطلق (ولي الأمر) على الحاكم والقضاء والحسبة وديوان المظالم، بل تنطلق من مفهوم الحكم المستبد، الذي يكون فيه الحاكم مصدراً للسلطات جميعها ومرجعية لها، سواء أكانت تشريعية أم قضائية أم حكومية. والقول بذلك ليس له مستند من الشريعة ولا من أقوال الفقهاء لا المتقدمين ولا المتأخرين، وهو بداهة لا يستقيم مع مفهوم الدولة الذي لم يعد مسألة فيها قولان، في النظم السياسية الحديثة، الملتزمة بالعدالة والشورى، والتي يطلق عليها اختصاراً (الدستورية).
وهذا الرأي مخالف أيضاً لقواعد الدين التي تقرر أن (القوامة) إنما هي للأمة وليست للحاكم، ولكن الهيئة جرت على التفكير العباسي في اعتبار ولي الأمر مصدر السلطات، وأن الأمراء والفقهاء هم الأدرى بمصالح الأمة، وقد ناقشنا هذه الفكرة ودحضناها في الدفوع، وفيما كتبته عن استقلال القضاء، في البحثين النظري والتطبيقي.
أصحاب الفضيلة القضاة، ولا مشاحة في الرأي، فنحن لا نلزمكم أيها القضاة بمقولاتنا "أنلزمكموها وأنتم لها كارهون"؛ ولكن ألا تؤمنون بمبدأ حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمّع التي قررها القرآن الكريم، وطبقها الخلفاء السلف الراشدي القويم، فلولا هذه الحرية لما تفتقت الأفكار؛ أفلا يسعنا ويسع الهيئة ما قال الشاعر:
نحن بما عندنا وأنت بما/ عندكَ راضٍ والرأي مختلفُ
لنصل الى (واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية) وهل من الشريعة أو الأخلاق الإنسانية أن نصل الى سجن بضع سنين؟

الحيثية الثامنة

قالت الهيئة (السطر ١٤): "تضخيم الأخطار".
النقض: دعاة الإصلاح السياسي عندما قالوا في خطاب الدستور إن الدستور كان سنة ١٣٨٥هـ (١٩٦٤) كان حاجة ماسة للبلاد وأنه اليوم طوق نجاة؛ لم يضخموا الأخطار، ونضرب لذلك مثالين من الأخطار التي ذكرها دعاة الإصلاح السياسي: الأول: لقد تخوفوا من احتمالات التدخلات الأجنبية، وتوقعوا أن أمريكا ستضرب العراق، وحثوا من التقوا به من عناصر القيادة على إجراء إصلاحات سياسية، يقوي بها التمثيل السياسي للدولة، ولم يصدقهم احد من أن أميركا ستضرب العراق، ولن يصدقهم أحد في النتائج التي توقعوها؛ وولي العهد الأمير عبد الله شهيد على أنهم لم يضخموا الأخطار عندما تحدثوا عن أن التدخل آت، إلا أنه يوجد مانع غير عادي. الثاني: أنهم توقعوا في خطاب النداء الدستوري أن وتيرة العنف ستزداد، وقد وقع ما توقعوه؛ فهل في مقولاتهم تضخيم، أم ان قولة الحق لن تدع لهم صديقاً؟

حيثيات الحكم لا تشملني وهيئة المحكمة تضيف من عندها اتهامات جديدة لم يقدمها المدّعي العام!

ملاحظات الإصلاحي علي الدميني على الحكم باعتقاله تسع سنوات

بعث الإصلاحي الشاعر الأستاذ علي الدميني الى موكليه ومحاميه ملاحظاته على حكم القضاة التعسفي ضده وزملائه، رأى ضرورة الإهتمام بها وقت إعداد لائحة الإعتراض على الحكم من أجل تمييزه.. بالرغم من القناعة بأن الحكم على الإصلاحيين كان ذا دوافع سياسية فاقعة، ولم يراع لا في الشكل ولا في المضمون أبسط أوجه وإجراءات العدالة. ويعتقد الكثيرون أن قرار محكمة التمييز سيكون هو الآخر ملوّثاً بالموقف السياسي والأمني للعائلة المالكة وخاصة وزارة الداخلية، سواء كان ذلك التلوّث والتدخل في الشأن القضائي لصالح المعتقلين الإصلاحيين أو ضدهم.

فيما يلي نص ملاحظات داعية الإصلاح الأستاذ الدميني.

ملاحظاتي الشكلية والنظامية

أ. الإعتراض على تحويل المحكمة الى جلسات سرية بعد أن بدأت علنيّة.

ب. عدم تقدير هيئة المحكمة لقبولي بالشروط التي وضعتها للمحاكمة، بعد أن رفضت قبولها لعدة جلسات، وقد قبلت بشروط هيئة المحاكمة لأسباب عديدة منها تقديري للهيئة وللمسؤولين، وقد ورد ذلك في بداية دفوعي.. ولكن المحكمة ـ مع الأسف ـ لم تقدر هذا الموقف الإيجابي مني عند إصدار الحكم، ولم تسجل ملاحظة قبولي بشروطها في حيثيات الحكم المدونة في الصك الصادر عنها.

ج ـ رغم أني قرأت الجزء الأول من دفوعي كاملاً أمام القضاة والذي تضمن أسباب قبولي بالمحاكمة السرية، ومطالبتي بتطبيق ما جاء في (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) الذي وقعته المملكة، إلا أن هيئة المحاكم لم توثق كل ما ورد في مرافعتي تلك في دفتر الضبط، ولم تتم قراءته في جلسة صدور الحكم، ولم يتم تدوينه كاملاً في صك الحكم!

د ـ كلفت الأخ منصور البكر وكيلاً عني لتقديم ملحق دفوعي لفضيلة الشيخ محمد بن خنين، إلا أنه لم يثبت شيئاً من مضمون الدفوع والخطاب الموجه لهيئة المحاكمة في دفتر الضبط او صك الحكم، واكتفت هيئة المحاكمة باجتزاء فقرة من سياقها العام، وردت في مرفقات الدفوع، لتدبيج تهم جديدة لم ترد في لائحة الدعوى العامة المقدمة من الإدعاء العام، متجاوزة بذلك أصل الدعوى. وأتساءل ألا يعتبر هذا إجراءً مخلاً بالنظام، وتحيّزاً من هيئة المحاكمة ضد المدعى عليه؟

هـ ـ سلّمت وكيلي الأخ عبد الله الكويليت خطاباً قام بإرساله للمحكمة بالبريد الممتاز مرفقاً به (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) وقد تضمن خطابي مطالبتي للسلطة القضائية بالعمل على تطوير نظام (الأنظمة الجزائية) الذي أصدرته وزارة الداخلية ليتوافق مع ما جاء في ذلك الميثاق الذي وقعته المملكة؛ كما طالبت في خطابي باعتماد ما ورد في ذلك الميثاق من ضمانات للحقوق المدنية والسياسية للمواطن، وما كفله من حرية التعبير والنشر، وهو ما ينطبق على قضيتي باعتبار انه على السلطة القضائية في بلادنا أن تعمل على تطبيق العهود والمواثيق التي وقعتها الحكومة، لأن تلك المواثيق أصبحت جزءاً من النظم المرعية في منظومة التشريع في المملكة.

القضاء ترك القضية الأصلية التي اعتقلت على خلفيتها وذهب ليبحث عن تبريرات أخرى لا علاقة لها بالقضية

ولكن هيئة المحكمة لم تشر الى ما ورد في خطابي في دفتر الضبط او صك الحكم.

و ـ اجتزأت هيئة المحكمة جزءاً من حوار طويل شاركت فيه على موقع (الساحل) على الإنترنت، كنتُ قد أرفقته مع ملحق دفوعي حسب طلب هيئة المحاكمة لملاحظة ما أحدثه الإدعاء من تحريف في كلامي عند إيراد إحدى التهم الموجهة إليّ. وبدلاً من التأكد مما حدث من إخلال بكلامي من الإدّعاء العام، فإن هيئة المحكمة قامت باجتزاء ذلك النص من سياقاته، وأوردته كتهمة جديدة، واعتبرت ان ما ورد فيه (يتضمن مخالفات شرعية)!



علي الدميني: مناضل وضحية

وأود أن أوضح هنا أن هذا الحوار قد نشر على شبكة الإنترنت وليس له علاقة بالقضية التي اعتقلت على خلفيتها وهي المشاركة في الكتابة والتوقيع على الخطابات المرفوعة للقيادة والتي نطالب فيها بالإصلاح السياسي في بلادنا. وإذا كان ذلك الحوار يحوي أي مخالفة نظامية أو ما شابهها، فإنني أطالب بتحويل البت في موضوعه الى وزارة الإعلام لأن هذا الحوار يخضع لقانون المطبوعات.

بخصوص التهم العامة فإنني أردّ عليها بما يلي:

ورد في الصفحة الأولى وفي السطر السابع من خلاصة الحكم ما يلي: "لمصادقتهم على الإشتراك في إعداد وتوقيع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) المقدم لولي العهد المتضمن بياناً لما يرونه إصلاحات سياسية وإدارية تتعلق بالشورى والقضاء والإقتصاد والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والإداري وإقرارهم بأنه تم مقابلة ولي العهد وسماع آرائهم، إلا أن المدعى عليهم لم يكتفوا



اللحيدان والقضاء الفاسد

بذلك بل تجاوزوه الى مخاطبة الشعب وندائه في مسائل كبرى تمسّ نظام الحكم في المملكة ونشر مضامينها عبر قنوات الإعلام، ووسائل الإتصال في الداخل والخارج، وجعلوها نداء للقيادة والشعب معاً".

ثم قوله في نفس الصفحة: "ثم عقدوا الإجتماع المشار إليه في الدعوى لأجل ذلك، منطلقين لإثبات رؤيتهم والإقناع بها.. الخ".

ومع قناعتي بضرورة تمكين أي مواطن من ممارسة حقه الشرعي وحقه الطبيعي في التعبير السلمي عن آرائه وتوجيهها الى الناس عبر الوسائط الإعلامية المتاحة، وقناعتي أيضاً بحق المواطن في دعوة الآخرين والإلتقاء بهم لعمل الخير، إلا أنني وبهدف إيضاح خطأ الحيثيات التي استند إليها القضاء في إصدار حكمه علي بالسجن تسع سنوات، أود توضيح ما يلي:

١ ـ حسب الحيثيات الواردة في الحكم يتضح عدم تجريم مضمون خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) ولا أسلوب تقديمه لسمو ولي العهد، وقد ساهمت في إعداده وتوقيعه، وتقبله سمو ولي العهد بصدر رحب حيث قال للذين قدّموه: "إن رؤيتكم هي مشروعي".

٢ ـ لم أقم بنشر أو توزيع أي خطاب من الخطابات الثلاثة التي شاركت في إعدادها أو التوقيع عليها، والتي رفعت الى سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وهي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و (دفاعاً عن الوطن) و (معاً على طريق الإصلاح)، وكذلك (معاً في خندق الشرفاء)، ولم أعلق عليها في أي محطة تلفزيونية أو إذاعية أو وكالة أنباء أو على الإنترنت.

٣ ـ لم أشارك في الإعداد للقاء الذي تمّ في فندق كراون، ولم أكن من الداعين إليه، وإنما حضرت مدعوّاً اليه كغيري.

٤ ـ إن كل ما قمت به سواء في المضمون أو أسلوب التقديم يدخل في مناصحة الجماعة لولي الأمر، ولا يستهدف أو يؤدي بأي حال من الأحوال الى إثارة العامة وتهييج الدهماء ـ على حد تعبير الحكم الصادر ضدي ـ وإنما كان يسعى الى تعزيز العلاقة بين الحاكم والمواطن، وتمتين الجبهة الداخلية وتفويت الفرصة على الأعداء المتربصين ببلادنا لكي يتدخلوا في شؤونها تحت أي ذريعة، وهذا ما أكدته تلك الخطابات المرفوعة الى القيادة السياسية في بلادنا. وقد أكدت تلك الخطابات على أن مضي الحكومة على طريق الإصلاح السياسي الشامل وتمكين الشعب من المشاركة السياسية والإدارية في صناعة القرار، كفيل بالإسهام في التغلب على التحديات الداخلية الكبيرة التي يعاني منها المواطنون في حياتهم المعيشية، من الفقر والبطالة، وفي مواجهة بلادنا لأزمة الإرهاب. كما أن الإصلاح السياسي كفيل بتمتين الوحدة الوطنية لإعانة حكومة بلادنا على مواجهة التحديات الخارجية المحدقة بنا.

وقد سلكت مع مَن وقّع هذه الخطابات طريقاً سلمياً حضارياً لمناصحة القيادة السياسية بضرورة الإصلاح السياسي الشامل، ولم نخل بالنظام العام، كما لم نخرج على الدولة بالسلاح، ولم ندعُ الى إسقاط الحكومة، بل أكدنا في كل خطاباتنا وفي كل ما ساهمنا به، تمسكنا بالعقيدة الإسلامية، وبالوحدة الوطنية، وبالإلتفاف حول القيادة السياسية

ما يسيء للبلاد هو صدور أحكام جائرة بحقي وحق زملائي، تكشف عن عدم التزام الحكومة بالإصلاح السياسي وكفالة حرية التعبير

لبلادنا باعتبارها صمام الأمن لوحدة بلادنا واستقرارها وتطورها.

٥ ـ إن ما ساهمت به من نشاط للمطالبة بالإصلاح السياسي في بلدنا كان اجتهاداً بالتعبير عن الرأي في الشأن العام ويقع ضمن ما كفلته لي الشريعة الإسلامية من حقوق، وما تضمنته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه حكومة المملكة؛ ولم ألزم القيادة به، كما لم أسع بذلك النشاط الى إثارة العامة والدهماء ـ كما جاء في حكم المحكمة ـ بل كنت مستهدياً بالآية الكريمة (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) ولم أتقصد في كل ما صدر عني أي تجاوز أو إثارة أو إساءة لبلدي أو قيادته السياسية.

٦ ـ إن المطالبة بالإصلاح السياسي في بلادنا، والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، وتمكين المواطنين من نيل حقوقهم في العدالة والحرية والمساواة، وكفالة حرية الرأي والتعبير والنشر، لا يمكن قراءتها على أنها إساءة الى بلادنا أو الى مؤسساتها الشرعية، ولكن ما يسيء لها حقاً هو صدور مثل تلك الأحكام الجائرة بحقي وحق زملائي، حيث سيقرأها الرأي العام المحلي والدولي على أنها إخلال بالتزام قيادتنا بالإصلاح السياسي وكفالة حرية التعبير عن الرأي، وسيرى فيها المتابعون عدم تطبيق النظام القضائي في المحكمة للمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها بلادنا، ومنها (الميثاق العربي لحقوق الإنسان).

٧ ـ لقد اجتهدت كما اجتهد المئات غيري من الكتاب والعلماء والمثقفين في محاولة تحليل ظاهرة العنف والتشدد والإرهاب التي يواجهها مجتمعنا، بهدف الوصول الى أسبابها، والإسهام في إيجاد الحلول لها، وقد تضمنت دفوعي المرفقة استشهادات موثقة بتلك الإجتهادات التي كتبها غيري. لقد كان دافعي صادقاً وسليماً من الغرض والهوى، فإن أصبت في تحليلي فذاك ما هدفت اليه، وإن أخطأت فيعلم الله أنني عبرت عن رأيي مستهدياً بثوابت عقيدتنا الإسلامية وبالإنتماء للوطن، ولم أقصد من كل ذلك الإساءة للوطن أو العقيدة، أو لهذا الكيان الذي أعتز بالإنتماء إليه مهما نالني من ظلم أو نكران.

من كل ما ذكرناه آنفاً يتضح أن الحيثيات التي بنى عليها القضاء حكمه ضدي بالسجن تسع سنوات ليس لها أساس من الصحة، لأنها استندت الى خطاب لم أوقعه، أما الخطابات التي وقعتها ومنها خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) فلم يرد في حيثيات الحكم أي تجريم لها.

لذا فإن القضاء ترك القضية الأصلية التي اعتقلت على خلفيتها وهي الخطابات المطالبة بالإصلاح السياسي، وذهب ليبحث عن تبريرات أخرى لا علاقة لها بالقضية الأصلية، حيث بنى حيثياته على تأويلات مجحفة لما ورد في حوار معي على موقع (الساحل) على الإنترنت. وإذا كان هذا الحوار قد تضمن أي مخالفة نظامية أو ما شابهها، فإنني أطالب بتحويل البت في موضوعه الى وزارة الثقافة والإعلام، لأن هذه المادة المنشورة على الإنترنت تخضع لقانون المطبوعات، وهذا ما أكد عليه أمر سمو ولي العهد الأمير عبد الله حينما أحال البت في مقالات نشرها الدكتور حمزة المزيني الى وزارة الثقافة والإعلام.

حول الإصلاحات و الأحكام القاسية ضد الإصلاحيين الثلاثة

قضت محكمة في الرياض بسجن ثلاثة من دعاة الإصلاح بعد إدانتهم بتهم مخالفة أحكام البلاد. وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت ١٣ شخصا في مارس/آذار ٢٠٠٤ لتوزيعهم التماسا وقالت المحكمة إن المتهمين دعوا للانشقاق وحرضوا على العصيان. يأتي ذلك في أعقاب إجراء انتخابات محلية في السعودية مؤخراً. يذكر أن المسؤولين السعوديين يصرون على أن البلاد ماضية في النهج الإصلاحي، غير أنهم يقولون إن هذا ينبغي أن يتماشى مع طبيعة المجتمع السعودي والوضعية الخاصة للبلاد في العالم الإسلامي.

عن بي بي سي العربي

لا شك في أن سجن ثلاثة من دعاة الإصلاح يؤكد أن آل سعود ضد الإصلاح الحقيقي، ولكنهم يعملون بعض الإصلاحات التجميلية لتزيين صورتهم فقط.

أبو سعد - الخرج

* * *

رياح التغيير والإصلاح تهب بشدة على المنطقة العربية، وما يجري في السعودية جزء ضئيل من هذا الإصلاح، لأن التغيير يجب أن يضم كافة فئات الشعب السعودي، حبذا لو ترك الحكم لعامة الشعب والملك للأسرة المالكة كما فعلت الدول الأوروبية. يجب أن لا ننظر إلى الشعوب العربية على أنها تحتاج إلى وصي ليتحكم فيها إلى آخر الدهر.

جوزيف لورو - القاهرة

* * *

الإصلاح في السعودية صفر والفساد مائة في المائة! النظام السعودي نظام قديم لا يعرف الإصلاح. السعودية لن تصلح، ولا يوجد فيها مصلحون لأنهم يقبعون في السجون.

رزوق يحيى - ألمانيا

* * *

هذه مملكة الظلامية ولا أمل في أي شكل من أي أشكال التغيير أو التطور: إنهم يعيشون في القرون الوسطى.

آدم - باريس

* * *

لقد فوتت الحكومة السعودية العديد من فرص الإصلاح. والآن وبعد فوات الأوان لا يسعنا إلا أن نتمثل بقول الشاعر "ومن خانه التدبير والأمر طائع، فلن يحسن التدبير والأمر جامح"

عزة - الرياض

* * *

أعتقد أن الإصلاحات لن تتم بصورة جيدة مع وجود الإسلاميين، ونتائج الانتخابات الأخيرة كانت تحمل رسالة واضحة: أنه يصعب تطبيق الديمقراطية داخل السعودية. وإذا كانت الحكومة تريد المضي بجدية في وتيرة الإصلاح، فيجب عليها أن تبدأ من الأساس (الدستور)، وتكون الشفافية محورا أساسيا في بناء وهيكلة الديمقراطية.

حسن الشهري - الرياض

* * *

النظام السعودي نظام مرن وذكي ووجد أن لا بد مما ليس منه بد. النظام السعودي أكثر تفتحا وفهما للعالم من بعض أفراد الشعب السعودي. الإصلاح في السعودية قادم، ولو بشكل بطيء فهو أفضل من بعض الأنظمة العربية البائدة أو التي في الطريق إلى الانقراض.

عبد الرحمن جاسم - الكويت

* * *

لا يوجد إصلاح ملموس، والإصلاح الجاري مجرد استعراض إعلامي وشماعة يتعلل بها النظام للحفاظ على مواقعه الأدبية والدولية. والدليل على ذلك محاكمة المفكرين، وحملات الإعلام المسلطة، وتشنج المسؤولين.

محمد احمد - جدة

* * *

إن الإصلاح في السعودية يجري بشكل ايجابي، وقد رأينا حرية الصحافة في المملكة، وكذلك الانتخابات المحلية، وأظن أن مسيرة الإصلاح في السعودية قد تحركت ويصعب إيقافها.

أبو إبراهيم - السعودية

* * *

أرى بأن الحكومة تغازل الغرب الديموقراطي بإجراءات شكلية باسم الإصلاح السياسي كالانتخابات البلدية وقبلها مجلس الشورى، ولم يلحظ المواطن العادي أي تأثير له على الحياة اليومية. لا أرى أي إصلاح ما دام العضو يعين ويعزل من قبل ولي الأمر (الملك)، ومن يعارض أو يحاول النصح علنا فإن مصيره السجن بحجة التشهير بولي الأمر، والأمثلة كثيرة.

ابو فهد - الرياض

* * *

الحقيقة نحن في السعودية لا تحصل لدينا إصلاحات حقيقية حيث أن الإصلاح يجب أن يكون بداية في العائلة الحاكمة قبل أن يطبق على المؤسسات والوزارات الحكومية.

علي آل حمود - السعودية

* * *

لو كانت أمريكا جادة في مشروعها الإصلاحي، لفعلت شيئا نحو الإصلاحيين السعوديين.

مامودو خ الدوحة

* * *

ليس الأمر أكثر من نكتة كبيرة، تشترك فيها بي بي سي. هل تظنون حقا أن الأسرة الحاكمة في السعودية ستعطي بأي شكل أي نوع من الحرية للشعب؟ أنا أعتقد أنكم أذكى من أن تظنوا ذلك.

أبو حسن - العراق

* * *

أمريكا تضغط على الدول الإسلامية بغية حملها علي تنفيذ ما تريده هي وفق مصلحتها، لا من أجل مصلحة شعوب المنطقة. فإذا كان هذا هو المراد بالإصلاح فإنه بلا شك مرفوض جملة وتفصيلا في السعودية أو في غيرها.

البشير الحسن - الخرطوم

* * *

نعم يجب أن تكون الإصلاحات وفقا لوضع المجتمع الديني والاجتماعي وإلا لن تكون هذه الإصلاحات إصلاحات بل ستكون صراعات. وقد تحتاج الإصلاحات مدة من الزمن، ولكن يجب على المجتمع السعودي قبول ذلك والتفاعل معه، على العلم أن الأرض خصبة لتطبيق الانتخابات.

عبدالله الحضيف - الرياض

* * *

اعتقد أن السعودية ماضية في حركة الإصلاح ولكن ببطء شديد، فنرجو من الشعب السعودي ألا يستعجل النتائج، فحركة التغيير ماضية في جميع أجزاء الوطن العربي.

عبد الله المر - الرياض

* * *

قبل أن يطالب الشعب السعودي الحكومة أو الأسرة الحاكمة بالإصلاحات عليه أن يقوم بإصلاح نفسه أولا، وإني على يقين بأنه عندما يصلح حال الشعب ستأتي الإصلاحات السياسية وغيرها على طبق من ذهب لهذا الشعب الذي ما زال لا يعترف ولا يحترم القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة لخدمته وحمايته. وأقرب مثال على عدم أهلية الشعب للمطالبة بالإصلاحات والتي تعكس طريقة تفكيره هي قيادته للسيارة والفوضى المرورية الجماعية التي تعيشها البلاد من عدم التقيد بالأنظمة، وعدم احترام الآخرين

عند قيادتهم لسياراتهم، فما بالنا لو قادوا أمة؟

أحمد الحسن - جدة

* * *

من الأولى بالمحاكمة الدكتور الدميني ورفقاؤه أم الإرهابيون الذين يعيثون في الأرض فسادًا؟ إلى الآن لم نسمع عن محاكمة أحد من أعضاء القاعدة! أظن أن بيننا وبين الإصلاح مسافة طويلة جدًا، والسبب أن آل سعود يرون في هذا الطريق تهديدًا لمملكتهم.

منيف - سكاكا/ الجوف

* * *

لا أختلف مع الكثيرين في نظرتهم التشاؤمية حول مسار الإصلاح، والخطوات التي يجب اتخاذها هي إعطاء المواطن مساحة واسعة من الحوار (حرية الرأي والتعبير) والمشاركة في صنع القرار.

عبد العزيز الخالدي - قطر

* * *

يجب على البلدان العربية كالسعودية ومصر أن يصلحوا في بلادهم قبل أن تأتي أمريكان وتصلح بالقوة!

ماركوس عباس - البحرين

* * *

هناك فرق بين الرغبة في الإصلاح من اجل الإصلاح وبين التغيير في الثوابت والقيم الإسلامية. نحن نريد الإصلاح في جميع الجوانب سياسياً واجتماعياً الخ، أما إذا كان الإصلاح على الطريقة الأمريكية والذي يهدف إلى زعزعة الثوابت الإسلامية، فهذا لم ولن يكون.

عثمان باعثمان - جدة

* * *

إن عملية الإصلاح في السعودية مجرد ذر للرماد في عيون الذين ينادون بالإصلاح.

محمد الطوبال - الرباط

* * *

نحن كسعوديين نثق ثقة تامة في توجه الأمير عبد الله، وقد اعترف بأن هناك الكثير من جوانب التقصير والقصور، وقد وعد بالإصلاح، والإصلاح لا يمكن أن يكون بين عشية وضحاها، فعلى الحكومة أن تواصل بكل جد وشفافية مجتهدة في إشراك الكوادر المميزة.

ابو تركي - السعودية

* * *

لا تختلف السعودية عن أي نظام عربي في استغلال الحرب الأمريكية على الإرهاب لضرب المعارضين لسياسة النظام القائم على حكم الفرد الذي ابتدع مجلس شورى بلا صلاحيات، والرأي الأخير له كالعادة، وأيضا انتخابات صورية لمجالس بلدية أيضا بلا أي سلطات ولا تستطيع تنفيذ أي قرارات، وطبعا السلطات كلها بيد فرد واحد في النهاية سواء تشريعية أو تنفيذية وحتى القضائية. وأمريكا تؤيد النظام في كل ممارساته التعسفية طالما ضمن لها الحصول على نفط رخيص، ويتضح جليا هذا الدعم خاصة بعد عودة ولي العهد من أمريكا والحكم بسجن إصلاحيين من ٦ إلى ٩ سنوات، وجريمتهم التي أدينوا بها مخالفة رأي ولي الأمر.

سنان - مانشستر

* * *

أظن أن السعودية تعيش حالة انفصام حاد في الشخصية والتي ستؤدي بها كما في مريض الانفصام إلى الجنون والانهيار. أقول: إذا أرادت السعودية الإصلاح فيجب ألا تكتفي بإضافة مسحات جمالية!

إبراهيم المطيري - سعودي

* * *



الهيرالد تريبيون - ٢٠٠٥/٥/٢٤

حينما نسمع بالإصلاح ندرك أن هنالك فسادا ما، وعلى المستوى العربي يجب على الحكام إصلاح دولهم بأنفسهم أفضل من أن يتركوا الإصلاح بأيدي أناس همهم الأول والأخير إرهاب الناس باسم إصلاح ما أفسدته الأنظمة.

ابو حور العدان - الكويت

* * *

قولوا لي بالله عليكم: كيف ترجون الإصلاح من دولة يبقى الوزير فيها أكثر من أربعين سنة في منصبه؟ إضافة إلى ذلك وضع ابنه نائبا له حتى يخلفه بعد وفاته، لكي يكمل ابنه المسيرة بالاحتفاظ بالمنصب لمدة أربعين سنة أخرى قادمة!

عذبه بنت سلمان - الدمام

* * *

نحن الدولة الوحيدة في العالم التي تسمى باسم العائلة المالكة. إذا لم تصبح لدينا الهوية المستقلة فلن نتمكن من التفاعل أو الاطمئنان لأي نوع من الإصلاح.

أبو عبد الله - السعودية

* * *

أي إصلاح لن يجدي، طالما الإصلاحات شكلية ولا تمس مخصصات وامتيازات العائلة الملكية، الإصلاح يجب أن يبدأ من رأس الهرم الاجتماعي، ومساواة الجميع في الحقوق والواجبات، والتخلي عن الفكر الوهابي المتشنج، وبما أن كل هذا لن يحدث، إذن علينا أن ننسى أي إصلاح حقيقي.

سامي فؤاد - جنيف

* * *

الإصلاحات في المملكة جيدة، ولكن لا بد أن تتاح الفرصة لمشاركة النساء.

سالم - حفر الباطن

* * *

ربما هناك قيود لكنها يجب أن تكسر وكلنا أمل في أن تتوسع دائرة الإصلاحات من العمق في البنى التحتية.

سامح صادق - بريدة

* * *

عملية الإصلاح التي تجري في البلد والتي تطرح دائما مسألة "الخصوصية السعودية"، هذه العملية الإصلاحية ما هي إلا إصلاح في الشكل ولم تلامس بعد عمق الأزمة الداخلية. إن وجود بعض الإصلاحيين في السجن لهو أكبر دليل على أننا لم نصل بعد لمرحلة الإصلاح الحقيقي، بل لا زلنا نعمل على تجميل الصورة فقط لا غير.

محمد الشيوخ - القطيف السعودية

* * *

التجارب الإصلاحية العربية السابقة تقوم على الإبقاء على ما هو عليه أو إحراق الدولة. فلا أظن أن النظام السعودي أفضل من السابقين. لا اعتقد أن الوضع العربي بحاجة إلى توترات إضافية. أنا اعتقد أن المسؤولية على الجميع، وعلى الشعب السعودي أن يضحي ويشارك ويطالب بالحقوق الشرعية. على النظام السعودي أن يتنازل عن كبريائه ويعطي الناس حقوقهم، كما أن على النظام العالمي أن يمارس ضغوطه على النظام السعودي لدرء الظلم وعلاج الإرهاب.

طارق - لندن

* * *

هذا الحكم الجائر والظالم اكبر دليل أن العائلة المالكة لا تريد الإصلاح، ولا تستطيع الإصلاح، فكل ذنب هؤلاء أنهم طالبوا باستقلال القضاء والتوزيع العادل للثروة. إذن بعد هذا الحكم أقول على بلدي الحبيب السلام.

نواف - الجوف السعودية

* * *

لن يكون هناك إصلاح بحدوده الدنيا التي يرضى بها الشعب، ولن تتنازل الحكومة عن تمسكها المحكم بجميع الشؤون مطلقا. كل ما هنالك التظاهر والتورية بالإصلاح ليس إلا، وهنا مكمن الداء الذي سيرغم

الناس على انتزاع حقوقهم انتزاعا.

إبراهيم الضلع – رفحا/ السعودية

* * *

لا يزال يساورنا الشك في جدية الحكومة في الإصلاح. لم تصل مساعيها وخصوصاً وزارة الداخلية إلى الجزم بأنها تحارب الفكر المتطرف. لم يتغير الحال كثيراً وخصوصاً في الرياض.

ابو محمد – السعودية

* * *

أرى أن المجتمع السعودي مجتمع صعب الاختراق على الرغم من تنامي التيار الليبرالي والديمقراطي بداخله وحتى في أروقة الجامعات، لكن المجتمع السعودي وقبل أن يتم البدء في أية إجراءات إصلاحية بحاجة إلى التأسيس أولا لثقافة الحوار بين مختلف أطيافه السلفية منها والشيعية والليبرالية، والعمل على المشاركة من خلاله لبناء صيغ توافقية أولا بين أطياف المجتمع السعودي ومن ثم التغيير نحو الأفضل.

زكريا رضي – البحرين

* * *

هذا الحكم بالسجن على الإصلاحيين بمثابة بيان من العائلة الحاكمة في تحديد مصير من يفكر بالإصلاح من داخل النظام أو بمخاطبة النظام نفسه. الإصلاحيون الثلاثة لم يرفعوا سلاحا ولم يدعوا لمظاهرات ولا لعصيان مدني ولم يوزعوا منشورات ولم يخطبوا في تجمعات أو ميادين عامة. كل جريمتهم التي تقرر سجنهم من أجلها أنهم كتبوا عريضة للملك يقترحون فيها تحويل الحكم إلى ملكية دستورية مع الإقرار للعائلة الحاكمة بالبقاء في سدة الحكم.

منصور غانم – الرياض

* * *

أي إصلاحات لا يمكن أن تقوم، والدليل الأحكام الجائرة بحق الإصلاحيين والمصير المحتوم لمن يرفع صوته أو حتى يهمس به.

محسن الدهشان – الدوحة

* * *

عملية الإصلاح حقيقية ولكنها ستأخذ طريقا طويلا وبطيئا حتى تصبح على أرض الواقع كما نتمناها نحن السعوديين، والتي لن تمس الدين أو العادات الحميدة للبلد.

عبد القادر – السعودية

* * *

هذه الأحكام بالسجن ضد الإصلاحيين كانت بمثابة الدليل على عدم وجود أي مصداقية تجاه الإصلاح، وذلك لأن ما قام به هؤلاء الإصلاحيون كان في الأصل ردة فعل عفوية على تصريحات المسؤولين بالدولة في ذلك الوقت. ونجدها تجرمهم الآن! مع العلم بأن خطابهم في ذلك الوقت كان مفصلا على ما صرح به أكثر من مسؤول بالمقولة المعتادة: "إصلاحات تتماشى مع الدين والمجتمع".

سامي سليمان – كندا

* * *

لا أكاد أصدق أن الولايات المتحدة وبريطانيا، تراقبان الموقف عن كثب كأنه لا يعنيهما من السعودية سوى البترول! لماذا تعتبر الحرية في العراق أمراً جوهرياً لدرجة الاستعداد بالتضحية بأموال وأرواح الأمريكيين والبريطانيين، ويكون هامشياً في السعودية لدرجة الاستحياء من مجرد الاعتراض على حكومة كادت تبعات سياساتها الاستئصالية أن تشعل الكون تطرفاً؟ ليس من مصلحة الدولتين الحليفتين، وهما في أتون حرب تستهلك مقدرات، وأرواح شعبيهما بحجة مواجهة الإرهاب والديكتاتورية، أن تتجاوزا حدثا مثل هذا وأن تكتفيا مبتهجتين بانتخابات بلدية، أجرتها حكومة يعلم الشعب لو أنه يثق في شفافيتها لما نادى بالإصلاح أصلاً.

محمد بندر – مكة المكرمة

* * *

كل حكام العالم لهم طريقة في الإصلاح. والسعودية ماضية في الإصلاح بطريقتها الخاصة. أما ما حصل للدعاة الإصلاحيين فهو جزاؤهم لأنهم يريدون المستحيل.

بدر العلي – السعودية

* * *

إصلاح! ماذا يصلح انتخاب بعض المرشحين وحجب الصلاحيات عنهم أو قطع الميزانية بحيث لا يستطيع المنتخب تنفيذ أي شيء مما وعد به، وإذا خالف يسجن ويحاكم؟ أي إصلاح وكل شيء باسم الملك؟ أي إصلاح والمواطن غير معترف به ولا بحقوقه؟

مريم عبد الرحمن – الإمارات

* * *

الإصلاحات في السعودية قضية شعبية من ناحية ومن ناحية أخرى قضية شكلية. لن ترضى الولايات المتحدة بالحلول الشكلية لأنها في ظني لن تسمح بأن تلدغ مرة أخرى من السعودية بعد أحداث سبتمبر.

عصام الأحمر – السعودية

* * *

إن فكرة الإصلاحات هي نتاج الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة. وهي لا تعدو أن تكون عملية مراوغة سياسية وذلك من أجل خفض حدة الضغوط وإسكات الجماهير.

عياد أبو بكر – الجزائر

* * *

الإصلاحات في السعودية مطلب ملح. لا بد من الإصلاح وإلا فلتبدأ الحكومة السعودية بحزم أمتعتها استعداد للرحيل. لا يسرنا رؤية الفوضى في البلد الحرام ولا يسرنا رؤية الظلم بنفس الوقت

خالد المكي – الكويت

* * *

من الصعب أن يتحقق أي إصلاح بصورة مرضية على أرض المملكة ما لم تتخلى عن الفكر السلفي الوهابي الذي كان وما زال بذرة غنية للإرهاب والتطرف والطائفية.

علاء لطفي – مصر

* * *

حكم على الشاعر الإصلاحي علي الدميني بالسجن تسع سنوات لأنه جاهر بالدعوة إلى العدل ولم يسع إلى العنف، بل دعا إلى إصلاح الدستور وإنصاف المرأة ومساواتها في الحقوق بالرجل. مسار الإصلاح حدده القاضي حال نطقه بالأحكام الجائرة. أما مستقبل الإصلاحات فهو مستقبل غامض. الشعب السعودي يناقش هذه الأيام في مجالسه الخاصة وفي مواقع الحوار على الإنترنت: هل هنالك قضاء مستقل في السعودية؟ هل هنالك عدل في السعودية؟ الجميع يعي أهمية الإصلاح والحاجة الماسة إليه لحل الأزمات العديدة التي يعاني منها المجتمع السعودي بجميع طوائفه وأفراده.

خالد بن سنان – السعودية

* * *

الإصلاحات مقننة، ومنها انتخابات المجالس البلدية والتي فاز بها من يمكن أن يكونوا أنصار القاعدة. لا يوجد إصلاح وإنما تغيير القيود من حديدية إلى قيود بلاستيكية وفي النهاية هي قيود.

أبو حسين المكي – مكة

* * *

ليت الحكم الإسلامي المزعوم في المملكة العربية السعودية يكفر عن أخطائه وفقاً للشريعة الإسلامية ويعتق رقاب المواطنين. من الأجدر ان تأتي الإصلاحات من الحكام أنفسهم بدون ماكياجات يجملون بها حكمهم القبيح، وذلك قبل فوات الأوان وانفجار براكين الغضب

صلاح الدخيل – الكويت

* * *

أعتقد أن السعودية ستكون آخر مكان في العالم يجري فيه إصلاحات، وذلك لسببين: أولهما الشرطة الدينية، وثانيهما أسرة آل سعود.

القصاب – السعودية

* * *

الإصلاح في السعودية شأن داخلي وله خصوصيته، ولا يجب أن يفرض علينا من الخارج أو من الذين يدعون الإصلاح وهم أبعد ما يكونون عن الإصلاح، وأكبر دليل على وجود خطوات تهدف إلى الإصلاح ورفع مشاركة الشعب في صياغة القرار هي انتخابات المجالس البلدية.

خالد الحربي – مكة

* * *

نحن بحاجة لإصلاحات وهذا أمر طبيعي، فلا يمكن أن يكون الفكر في إدارة الدولة قبل عشرين سنة يدير الدولة الآن بنفس الكفاءة.

عبد الله السنيدي – الرياض

* * *

يا سيدي لا افهم كيف نفكر نحن العرب؟ إننا نتكلم عن الإصلاحات في السعودية وكأننا نتكلم عن اكتشاف خطير! أي إصلاحات وأي ديمقراطية؟ أرجوكم كفى ضحكا على عقولنا! أي إصلاحات وإلى الآن العائلة الحاكمة تملك دفة الحكم بكل صوره بدون أي برلمان أو جمعية وطنية؟ ألا يكفي ما أضعناه كل تلك السنين في الكلام الفارغ وألاعيب السياسة التي لا تنتهي؟ إنها مسرحية، ليس فقط في السعودية وإنما في أغلب الدول العربية. إننا العرب نمر بأزمة فكرية وسياسية خطيرة. رجاء انظروا إلى دول العالم حتى تعلموا كيف تكون الإصلاحات. ولا تتعذروا بخصوصية المجتمعات الإسلامية لأن الإسلام يدعوا إلى احترام الإنسان والى احترام الآخرين مهما كان رأيهم، وان يكون كل الناس مسئولين عن إدارة الدولة والمجتمع.

زيد – بريطانيا

* * *

الإصلاح في كل البلاد المسلمة بات ضرورة وحاجة لا يمكننا التنازل عنها. ولكن عن أي إصلاح يتكلمون؟ نريد الإصلاح الذي في ظله تتحقق العدالة والمساواة بين الناس، وفي ظله تتحرر إرادة الشعوب وتحت كنفه ينام البؤساء والفقراء قريري الأعين. نريد الإصلاح على منهاج الإسلام وليس على تعاليم الغرب ومن يواليهم ومن تشبع بفكرهم وانحرافاتهم.

زكي سليمان – الكويت

* * *

أرى أنه من الظلم أن يحبس شخص بمجرد أن يعبر عن رأيه شفهيا. إذا بماذا سيحكمون على الأشخاص الذين يحملون السلاح من المتشددين؟ لا يجب أن نكتم أفواه الناس بهذه الطريقة.

حسين ابراهيم – السودان

* * *

لا توجد تهمة توصف الجريمة ولا يوجد نص يحدد عقوبة!

الحكم الجائر بسجن الإصلاحيين يكشف عن مخالفات شرعية وقانونية

يمكن إجمال الملاحظات على صك الحكم الجائر في النقاط التالية:

أولاً ـ مخالفة الحكم لنصوص الأنظمة المتعلقة بالإختصاص النوعي للمحاكم

فقد نصت المادة ١٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية على أنه "تختص المحكمة الجزئية بالفصل في قضايا التعزيرات إلا بما يستثنى بنظام..". وحيث أن التهم الموجهة للإصلاحيين الثلاثة لم تستثن بنظام، فإن المحكمة التي أصدرت الحكم غير مختصة. أما ما ذكر في جلسة يوم الأربعاء ١٤٢٦/١/٧هـ الواردة في نص الحكم من أن محكمة التمييز قد قررت أن حكم المحكمة العامة بصرف النظر عن الدعوى استناداً على ما ورد في النظام من تحديد الاختصاص هو قرار في غير محله، واستندت محكمة التمييز في هذا على أن "ولي الأمر هو الذي أصدر النظام ومن حقه أن يعمل ما يرى فيه مصلحة مادام لا يتعارض مع الشرع، وقد صدر منه أمر خاص بنظر هذه القضية في المحكمة العامة لما رآه من المصحلة..". إن هذا القرار مضلل ومتسيب من محكمة التمييز وهو يلغي الفروقات بين المرسوم الملكي والأمر الملكي والأمر السامي وغيرها، بحيث أصبحت هذه الأدوات ـ بحسب فهم محكمة التمييز ـ متطابقة ولا معنى للتفرقة بينها. وهذا الفهم لا يستقيم لأن السلطة العليا في الدولة وجهة التشريع قد استخدما المرسوم الملكي والأمر الملكي في نصوص عدة بما يفيد أن لكل أداة من هذه الأدوات استخدام محدد وفروقات بحيث لا يجوز استخدام واحدة مكان الأخرى. وبالتالي لا يجوز إيكال الإختصاص للمحكمة العامة في نظر هذه الدعوى بما يخالف نص المادة ١٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بمرسوم ملكي؛ مع العلم أننا لا نعلم مصدر الأمر السامي الذي أحال الدعوى الى القضاء، ولا نعلم كذلك مضمونه، هل نص على احالة الدعوى (الى القضاء) أم الى (المحكمة العامة).

ثانياً: مخالفة الحكم للنصوص الأجرائية الواردة في الأنظمة

١ ـ العلنية: وقد نظرت الدعوى ـ عدا الجلسة الأولى التي تلى فيها المدعي العام دعواه ـ في جلسات سرية بما يخالف المادة ٤٨ من النظام الأساسي للحكم والمادة ٣٣ من نظام القضاء والمواد ١٥٥ و ١٨٢ من نظام الإجراءات الجزائية.

٢ ـ عدم اشعار المعتقلين ووكلائهم بجلسات المحاكم في وقت مناسب، كما تم استبعاد بعض المحامين بقرار من وزير العدل، وهذا مخالف للمادة ١٩ من نظام المحاماة والمواد ٤ و ١١٩ من نظام الإجراءات الجزائية.

٣ ـ بطلان اجراءات القبض على المعتقلين لمخالفتها المادة ٣٥، وكذلك مخالفة إجراءات التوقيف الإحتياطي للمواد ٣٦ من النظام الأساسي، والمواد ٣٦ ، ١١٢ – ١١٤، من نظام الإجراءات الجزائية، الأمر الذي يفضي الى بطلان الحكم الصادر نفسه بناء على المواد ١٨٨ و ١٨٩، و١٩٠ و ١٩٢.

ثالثاً: الدفوع الموضوعية

الأصل أنه لا يمكن اعتبار فعل او ترك جريمة إلا بنص صريح يحرم الفعل أو الترك، فلا مسؤولية ولا عقاب على فاعل أو تارك. هذه قاعدة اصولية معروفة. وحيث ان الحكم لم يورد نصاً واحداً يصف بشكل دقيق ومحدد ما قام به المعتقلون الإصلاحيون بأنه فعل مجرم وله عقوبة معينة، وحيث أن جميع الأوصاف التي وردت في الأسباب التي بنى الحكم عليها منطوقة لا تخرج عن إطار التعبير عن الرأي والمناصحة التي أقرتها الشريعة والمواثيق الدولية التي وقعتها الحكومة، وأنها عبارات لا تمثل في ذاتها ما يمكن وصفه بأنه جريمة كـ (مخاطبة الشعب) و (داعين غيرهم لتأييدها). ولأن الحكم استند في التجريم على عبارات لا تعد جرائم كعبارة (فلم يعدوها من المصالح المرسلة) و (جعلوها كما صرحوا به طوق نجاة علقوا صلاح البلاد والعباد على سرعة تنفيذها...) و (جنوحه في تفسيرها الى أقوال مهجورة او مرجوحة) الخ.. فإن الحكم باطل كما هو واضح. فهذه العبارات هي مجرد رأي من حق أي انسان أن يعبر عنه، ولا يمكن ان يعتبر امرؤ مجرماً لمجرد انه اختلف مع رأي الأغلبية. وهل يحق سجن الإصلاحيين لمجرد أنهم لم يعدوا (الإصلاح) من المصالح المرسلة؟ هل هذا جريمة؟ وماذا عن الفقهاء الذين يقولون بهذا الرأي؟ وهل من يعتقد بالرأي المرجوح يعد مجرماً؟ ثم أين النص الذي يجرم هذا الفعل ويحدد له عقوبة من القرآن أو السنة أو الأنظمة؟

والغريب أن الحكم استند على زعم وآراء لم يقل بها الإصلاحيون كزعم الحكم أن أحدهم يدعو الى التحلل من القيم! فمثل هذا الكلام المرسل لا تدعمه ادلة ولم يقل به أحد، بل عكسه ما قاله الإصلاحيون. ولأن الحكم في أسبابه لم يفنّد الدفوع التي وردت في مذكرات الدفاع وخصوصاً الدفع المتعلق بعدم وجود نص يحدد الجريمة ولا العقوبة، وذلك وفق ما قرره النظام الأساسي للحكم، فإن الحكم بسجن الإصلاحيين ست وسبع وتسع سنوات مخالف لأبسط مفاهيم العدالة وقواعد القضاء الشرعي والأنظمة الملزمة للقضاة مما يوجب نقضه وإطلاق سراح المعتقلين الإصلاحيين والحكم لهم بالتعويض المناسب.

موضوع الغلاف

من هيومان رايتس تطالب بوش العمل على إطلاق الإصلاحيين في مملكة آل سعود

إدعاءات السعودية التزامها بمبادئ حقوق الإنسان لم تغير من ممارساتها

الى بوش: ندعوكم الى الطلب من ولي العهد السعودي أن يطلق سراح المعتقلين الإصلاحيين الثلاثة، ويجب أن تذكر الأسماء

إلى رئيس الجمهورية جورج بوش
٢١ أبريل/نيسان
الرئيس جورج دبليو بوش
البيت الأبيض
واشنطن دي سي ٢٠٥٠٠

من المقرر أن تلتقوا ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الزعيم الفعلي للمملكة العربية السعودية، يوم ٢٥ أبريل/نيسان. نأمل في أن تغتنموا هذه الفرصة لكي تطرحوا مع ولي العهد ضرورة معالجة حكومته للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال تلك الحكومة مستمرة بارتكابها والتغاضي عنها.

هيومان رايتس ووتش: موقف البيت الأبيض والخارجية كان متساهلاً مخففاً ولم يكن حازما واضحاً بشأن انتهاكات حقوق الإصلاحيين

لقد قامت المملكة العربية السعودية ببعض المبادرات الإصلاحية، مثل الانتخابات الجزئية إلى المجالس البلدية التي جرت في الأشهر القليلة الماضية. لكن التحسن في مجال حقوق الإنسان كان متردداً وغير كافٍ، إن جاز القول أنه قد حدث أصلاً. ولم تؤدّ ادعاءات الحكومة عن التزامها بمبادئ حقوق الإنسان إلى أية تغيرات في الممارسة الفعلية أو في إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

نقدر دعوتكم التي وجهتموها في خطابكم السنوي الأخير إلى الحكومة السعودية لكي توسع من دور شعبها في تقرير مستقبله. ونحن نهيب بكم أن توضّحوا عند لقائم ولي العهد الأمير عبد الله، في العلن وفي المحادثات الخاصة أيضاً، أن الولايات المتحدة تتوقع رؤية تحسن ملموس في المجالات التي تستطيع السلطات السعودية معالجتها على نحو مباشر وسريع. إن مصداقية تأكيد إدارتكم على الحاجة للإصلاح السياسي في المنطقة لمعتمدةٌ جزئياً على استعدادكم لمخاطبة حكومة المملكة العربية السعودية علناً فيما يخص عدداً من القضايا الجوهرية. تتضمن تلك القضايا:

- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإسقاط جميع التهم النابعة فقط من انتقادهم العلني للحكومة؛
- إدخال عدد من النساء في صفوف من سيتم تعيينهم في المجالس البلدية في أنحاء البلاد، وفي مجلس الشورى على المستوى القومي؛
- إعلان تعليق تطبيق عقوبة الإعدام.

إن سبب النقطة الأولى واضح. فبدون حرية التعبير والاجتماع لا يمكن وجود حرية سياسية تستحق هذا الاسم. لكن هذه الحقوق معدومة انعداماً واضحاً في المملكة. في ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٤، اعتقلت السلطات ثلاثة عشر شخصاً كانت "جريمتهم" توزيع عريضة تدعو لتحول المملكة العربية السعودية إلى ملكية دستورية ذات برلمان منتخب، وإشارتهم إلى نيتهم بتأسيس منظمة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان. خلال عدة أسابيع، قامت الحكومة بإطلاق سراح عشرة أفراد من المجموعة، لكن ذلك لم يحدث إلا بعد إجبارهم على توقيع تعهد بالكف عن توزيع العرائض. رفض ثلاثة من المعتقلين توقيع ذلك التعهد، وهم متروك الفالح وعلي الدميني وعبد الله الحميد، وقد ظلوا في السجن. وتبعاً للتقارير الصحفية فإنهم يواجهون تهماً "بإصدار البيانات" و"جمع التوقيعات" و"استخدام المصطلحات الغربية" في دعوتهم إلى الإصلاح. وقد قامت السلطات في ٩ أغسطس/آب، في خطوة لا سابق لها، بفتح الجلسة الأولى من محاكمتهم أمام الجمهور؛ لكن الجلسات سرعان ما أغلقت من جديد مما حدا بالمتهمين إلى رفض المشاركة في المحاكمة.

وفي ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، أوقفت السلطات المحامي عبد الرحمن اللاحم، وهو واحد من العشرة الذين كان قد أطلق سراحهم في مارس/آذار، وقد كان يتولى دور محامي الدفاع الرئيسي عن المعتقلين الثلاثة. وأفادت التقارير أنه وضع في الحبس الانفرادي لأكثر من شهرين قبل أن يتم اتهامه بانتقاد موظفي الحكومة وبخرق التعهد الذي وقع عليه في مارس/آذار والذي تضمن عدم التحدث إلى الصحافة. وهو مازال محتجزاً حتى الآن حسب معلوماتنا.

وجرت اعتقالات مارس/آذار عندما كان وزير الخارجية الأمريكي آنذاك باول يقوم بزيارة للمملكة، وهو توقيت يمكن أن يكون مقصوداً للإيحاء بمعارضة دعوات الولايات المتحدة للإصلاح. لقد كان رد فعل الإدارة غير كافٍ

جائزتان للدميني قبل النطق بالحكم

منح الشاعر السعودي علي الدميني بجدارة في التصويت جائزتين من مؤسسة القلم العالمية pen، كانت الأولى في ٢٠/٤/ ٢٠٠٥ حيث تسلمتها زوجته فوزيه العيوني في حفل مهيب حضرته نخب من المنظمات الإنسانية العالمية والعديد من الشخصيات المهمة على الصعيد الثقافي والسياسي عربياً وإسلامياً وعالمياً، حيث أقيم الحفل في متحف نيويورك الشهير.

أما الجائزة الثانية فتم منحها للدميني في ١٢/٥ / ٢٠٠٥ في ولاية انجلترا الجديدة، وكان الحفل قد عقد في قاعة فينيل هول وهي التي تم فيها توقيع إعلان الاستقلال الأمريكي بحضور ابي الديمقراطية الأمريكية توماس جيفرسون وسام ادام وغيره من مؤسسي امريكا. ولم تتمكن زوجة الشاعر من حضور الحفل نظراً لظروف النطق الحكم التي كانت متوقعة وقريبة.

برأينا: صحيح أن الوزير باول وجه انتقاداً علنياً ملطفاً لاعتقال الأشخاص الثلاثة عشر، لكن، منذ ذلك الحين، لم تذكر وزارة الخارجية ولا البيت الأبيض شيئاً عن استمرار حبس الأشخاص الأربعة بموجب اتهامات زائفة تماماً. إننا ندعوكم لإثارة هذه القضايا بالذات مع ولي العهد الأمير عبد الله عند اجتماعكم به، وندعوكم لتحديدهم بالأسماء في أي بلاغ رسمي أو بيان صحفي يلي ذلك الاجتماع. ونحن نأمل بأن توضحوا أنكم تعتبرون معاملة هؤلاء الأفراد مؤشراً على تصرف المملكة العربية السعودية بشأن أزمة حقوق الإنسان لديها، وأن من شأن استمرار حبسهم ومحاكمتهم أن يجعل تحسن العلاقات الأمريكية السعودية أمراً في غاية الصعوبة.

ندعوكم أيضاً لمعالجة قضية التمييز الحاد ضد النساء في المملكة العربية السعودية. ففي حين حدثت بعض التطورات الإيجابية، مثل رفض الزيجات الإجبارية من قبل أعلى مرجع ديني في البلاد المفتي عبد العزيز بن الشيخ، لا تزال تلك التصريحات بحاجة إلى تأييدها بالأفعال. نطالبكم بأن تسألوا ولي العهد عن التدابير التي تخطط الحكومة لاتخاذها بغية منع تلك الزيجات.

ثمة مجالات أخرى يمكن للحكومة الآن أن تتخذ بشأنها تدابير ملموسة بغية علاج التمييز الحاد والمنتشر والمكرس قانونياً بحق النساء، وبغية إزالة العقبات التي تضعها الحكومة في وجه مشاركتهن في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال. على سبيل المثال، فإن استبعاد النساء من التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية الأخيرة لأسباب "تنظيمية" يثير الشك في مدى جدية الحكومة في إعطاء النساء سلطة صنع القرار في الحياة العامة. أما إشارة الحكومة إلى أنه سيسمح للنساء بالمشاركة في الانتخابات القادمة فهي ليست بإشارة تدعو للاطمئنان نظراً لكون الحكومة قد أخلت بكثير من وعودها بالإصلاح في الماضي. إذا كانت الحكومة راغبة بإبداء حسن النوايا في هذا المجال فعليها أن تعين عدداً من النساء في المقاعد غير المنتخبة في تلك المجالس البلدية وفي مجلس الشورى.

السيد الرئيس، إننا نهيب بكم أن توضحوا أن الولايات المتحدة تتوقع

المضايقة لعوائل المعتقلين والتعدي على حقوقهم

لم يكتف نايف آل سعود باعتقال رموز الإصلاح بتهم تشكل فضيحة في أي بلد من العالم، بل أراد معاقبة عوائل المعتقلين والضغط عليهم وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية في الإتصال بأزواجهم. وفي بعض الحالات كما هي حالة الأستاذ الشاعر الدميني فقد منع من تجديد بطاقته الخاصة للحصول على حقوقه في عمله كراتب التقاعد. وقد كتبت فوزية العيوني زوجة الدميني رسالة الى جمعية حقوق الإنسان أولاً تكشف فيها الظلم الواقع بحقها تقول فيها:

نحن الآن على وشك ولوج الشهر الخامس من العام الهجري ١٤٢٦، ومنذ بداية هذا العام جمدت حسابات زوجي في البنوك بما فيها راتبه التقاعدي؛ نتيجة لعدم السماح له بتحديث بطاقته الشخصية ، وصرت أنا وأسرتي ومن أعول نعيش على راتبي التقاعدي فقط ، ولكي أوضح لك سبب لجوئي للكتابة لكم سأشرح لسيادتكم كل الإجراءات التي اتخذتها لحل هذه المسألة التافهة والجسيمة في آن واحد وهي كالتالي:

١- رفع زوجي خطاباً لمدير السجن ؛ يطلب فيه إحضار مصور ليأخذ له صورة حديثة حتى يتمكن من إصدار بطاقة جديدة ، كان ذلك منذ عشرة أشهر على ما أتذكر ، ثم أتبعها بخطاب آخر مثيل لسابقه منذ ثلاثة أشهر، وحتى هذه اللحظة لم يستجب له.

٢- اتصلت بالدكتور الفاضل "راشد المبارك" عضو لجنة المتابعة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في السعودية ، التي أكن لأعضائها كل التقدير ، ونصحني بالاتصال بمدير السجن.

٣- شرحت ظرفي لكل البنوك بما فيها البنك الأهلي الذي كان زوجي أحد موظفيه (ورغم تعاطفهم معي) فقد أكدوا لي أن المسألة قرارات حاسمة من وزارة المالية ولا يمكن تجاوزها، (وكم أحترم القرارات الحاسمة التي في صالح الوطن حتى لو كانت ضدي وضد ظرفي).

سيدي : صبرنا - ونحن أهل للصبر - على ما مضى من شهور، على ثقة بأن العدل أساس شريعتنا السمحاء التي تحكم بها بلادنا وأنه أقوى من الأهواء، وحيث كانت كل المعطيات تؤكد بالإفراج القريب عن الثلاثة ، ابتداءً من تلميحات القضاة (في .... أنكم — الثلاثة — من تؤجلون حسم القضية لصالحكم بسبب إصراركم على علنية الجلسة ، ورفضكم تقديم دفوعاتكم) إلى ... (أنت يا علي- لأنك قدمت دفوعاتك - نطقت وكفيت ووفيت وموضوعك انتهى وحسم) ومختومة ب(تصريح أحد أعضاء الجمعية السعودية الوطنية لحقوق الإنسان، والذي نشرته كل الصحف المحلية والعربية والعالمية حيث قال (الإفراج قريب عن الثلاثة ، بالاكتفاء بما قضوه من زمن).

سيدي : أما وقد حكم على "علي" وعلى أسرتنا بتسع سنين من التضحية وتسعين هالة من الضوء وتسعمائة تاجاً من الحياة الحرة الكريمة، فذلك لأن وطننا غال علينا وله منا هذا الفداء ولنا منه هذا الشرف.

سيدي نحن لا نطلب منة ولا صدقة ، إننا نطالب بأبسط حقوقنا، حق العيش بشرف وأمان ، ولذا نناشدكم التوجه بخطابنا هذا لكل المنظمات الإنسانية العربية والعالمية، وأن تتخذوا ما ترون من إجراءات للتعجيل بإصدار بطاقة أحوال شخصية لزوجي.

دامت جهودكم لنصرة الشرفاء

فوزيه العيوني

زوجة الكاتب والأديب المعتقل علي الدميني

خطوات عملية ملموسة من جانب الحكومة باتجاه إنهاء التمييز بين الجنسين في المملكة.

وفي النهاية نود أن نلفت انتباهكم إلى الزيادة الأخيرة في حالات الإعدام القضائي لمواطنين من المملكة العربية السعودية ولعدد أكبر من غير السعوديين المقيمين في البلاد. فمنذ بداية هذا العام فقط، نفذت الحكومة الإعدام، بقطع الرأس علناً، في ما لا يقل عن ثلاثة عشر سعودياً وسبعة وعشرين شخصاً من جنوب وجنوب شرق آسيا ومن أفريقيا. لقد أعدم السعوديون وستة من الآخرين بسبب جرائم قتل واغتصاب؛ أما عشرون من غير السعوديين فقد تم إعدامهم بسبب السرقة والجرائم المتعلقة بالمخدرات. فعلى سبيل المثال، لم يعلم ستة من الصوماليين الذين تم توقيفهم منذ ست سنوات بتهمة محاولة سرقة السيارات بأنه قد حكم عليهم بالإعدام حتى تم اقتيادهم من زنزاناتهم إلى حيث قطعت رؤوسهم في أوائل الشهر الحالي.

تعارض منظمة هيومن رايتس ووتش أي استخدام لعقوبة الإعدام، وهي ترغب برؤيتها وقد ألغيت في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من الدول. لكننا قلقون على نحو خاص فيما يتعلق بأماكن مثل المملكة العربية السعودية، حيث لا ترقى الإجراءات القضائية إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وحيث ثمة احتمال كبير لسوء تطبيق العدالة. لذلك فإننا نأمل بأنكم ستعبرون لولي العهد الأمير عبد الله عن قلقكم جرّاء إسراف المملكة العربية السعودية في استخدام الإعدام القضائي، وخاصة عندما تتخذ تلك العقوبة بحق غير المواطنين ممن تكون جرائمهم غير ذات خطورة كبيرة؛ كما نأمل بأنكم ستدعون المملكة العربية السعودية إلى إعلان تعليق تطبيق أحكام الإعدام.

نشكركم على اهتمامكم بهذه القضايا الهامة. وسنكون سعداء بتقديم أية معلومات إضافية تطلبونها، ونترقب أن يبلغنا مكتبكم فيما يتعلق بزيارة ولي العهد الأمير عبد الله.

مع فائق الاحترام

جو ستورك

المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواشنطن

توم مالينوفسكي

مدير الدعوة بواشنطن

شعر

وطن

إلى الشاعر علي الدميني

لعينيك ذاك الصهيل
الجموح ... الحداء
لعينيك سوسنة الحلم
والكبرياء
قمر على سيف الخليج وفي النجود
لكم سناء

* * *

آذار عاد ولم تعد
آذار يا ألق العطاء
أنسيت موعدنا
وخيمتنا "ومعسل التفاح"
والدهناء

* * *

يا علي .. يا علي ..
يا "سهلها الجبلي"
يا عبق المساء
وطن النخيل الباسقات
نبع الثراء
مهد الرسالة
متخم بالنفط والإرهاب والفقراء
فلم العناء؟
لم العناء؟

* * *

وطنٌ تروّضه الوعول كما تشاء
وطنٌ يُحرِّم ضحكة وعباءة
وطنٌ يخافُ من الغناء
يا شهريار!
لك ما تشاء
من العطور من الخمور من النساء
ولشهرزاد:
بيت وخادمة وسورٌ
شقّ أعتابَ السماءْ
يا عاشقاً



تتلوا الحمامات الصلاة
على مآذن حرفه
وتبعث فاطمة الأنبياء

* * *

وطنٌ لأذنابِ السلاطينِ القضاةْ
يُفَجِّرُون ويَفْجِرُون
باسم ابن تيمية الإله
آه عليك .. آه عليك
من القضاءْ

* * *

.. لكنه وطن أذوب بحبه
وطني تهزّ جذوعه
أمٌ وعاشقةٌ وأختٌ
هذا المخاض الصعب فلتتصبري
لا تجزعي .. لا لا تخافي .. واجمعي
ما قد تساقط من ثمار الفكر
من رطب وماء

* * *

يا علي .. يا علي
أطلق نوافير النخيل
أيقظ عصافير الغناء
غني
غني
فالحرّ يفعل ما يشاء
الحر يفعل ما يشاءْ

حسن عبد الله
١٥ أيار ٢٠٠٥ م

يا علي الدميني: إننا نستجيب

ناد علينا
واغتصب صمت النداء
كم في الفؤاد من الجراح
من السكون.. من التمرد
حين ينكفئ الرجاء
من فرث روحي... الدمع.. خذه
ومن دمي.. عرق النخيلِ
فإن تعثر..
خذ رحيق الأرض
أو خذ ما تشاء
فإذا الهزيمة كشرت عن نابها
ناد علينا واغتصب صمت النداء

* * *

قد أُنطق اليأس المجلجل
عند (مَنْ في فيه ماء)
فإذا استعار الصمت
من وتر النداءِ جديلةً
فترقبوا ..
أعلى مداد وريدنا
رقص البزاة ودندنوا
... عذب الغناء؟

* * *

كم في جراحك من جراح
فضحت هوانا المستباح
لستَ المغيّبُ سيدي
أنت المثالُ وفيكَ غيّبْنا المثال
وأنا المغيّبُ خارج الأسوار
بين غياهب التجهيل
والأفق المزاح

* * *

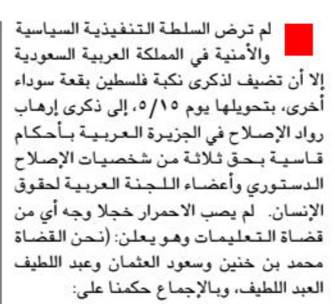
ناد النداء هناك في مجد البقاء
في "عليشة".. في "معاقلهم"
ولا تجزع إذا بح النداء
سترى بقايا من رجالِ
تشبه الإنسان
تكشف عريها
جرياً للملمة الحطام
سترى بقايا من رجال تشبه الفرسان
تجمع نفسها هرباً
فمطمحها البقاء
أرهف ضميرك ..
حيث يبلغك النداء
ناد علينا
فهناك من يرجو النداء

ابراهيم ميرزا
٢٠٠٥/٥/٣٠

في السعودية: الحرب على الإصلاح

النظام السعودي لا يصلُح ولا يُصلَح!

د. هيثم مناع



لم ترض السلطة التنفيذية السياسية والأمنية في المملكة العربية السعودية إلا أن تضيف لذكرى نكبة فلسطين بقعة سوداء أخرى، بتحويلها يوم ٥/١٥، إلى ذكرى إرهاب رواد الإصلاح في الجزيرة العربية بأحكام قاسية بحق ثلاثة من شخصيات الإصلاح الدستوري وأعضاء اللجنة العربية لحقوق الإنسان. لم يصب الاحمرار خجلا وجه أي من قضاة التعليمات وهو يعلن: (نحن القضاة محمد بن خنين وسعود العثمان وعبد اللطيف العبد اللطيف، وبالإجماع حكمنا على:

١ - عبد الله بن حامد الحامد، بالسجن سبع سنوات من تاريخ توقيفه.

٢ - متروك بن هايس الفالح، بالسجن ست سنوات من تاريخ توقيفه.

٣ - علي غرم الله الدميني، بالسجن تسع سنوات من تاريخ توقيفه).

مطلقا بذلك رصاصة الرحمة على محكمة سرية تفتقر لأبسط قواعد احترام إقامة العدل.

هذه المحاكمة سبق وعرفت على نفسها عندما تم رفض المراقبة الدولية والعربية والإسلامية والتوكيل الحر واعتقال أحد أهم محامي الدفاع (عبد الرحمن اللاحم) في حيثياتها، ليقبع في سجن الحاير دون محاكمة في شبه عزلة عن العالم.

كان الحدث جللا، ولكن القضية أكبر من مجرد بقاء ثلاثة أشخاص في السجن. لقد قررت السلطات السعودية قبض ثمن تنازلاتها السياسية والاقتصادية عينيا وبالجملة، بوضع حد لأسطوانة الحديث عن الإصلاح في البلاد. فاختتمت زيارة ولي العهد لفرنسا والولايات المتحدة بأقوى صفعة توجه للحكومتين الفرنسية والأمريكية منذ زيارة الرئيس التونسي بن علي لواشنطن: هذه هي الديمقراطية التي يبشرنا بها المحافظون الجدد: فساد وعنف وطائفية في العراق، فساد وقمع ومحاربة للإصلاح في السعودية.. شراء للمواقف بالعقود النفطية، وبطاقات حسن سلوك ديمقراطية حسب الطلب لأبعد أنظمة الحكم عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

لم ينصّب الرئيس الفرنسي جاك شيراك نفسه في يوم من الأيام داعية للديمقراطية، لذا لم ينبس ببنت شفه عن أوضاع السجون والمعتقلات وحقوق الناس في (مملكة الترهيب بدون ترغيب) أثناء استقباله الأمير السعودي، مكتفيا بحصة بلاده من عقود ثروة يحرم منها معظم أبناء بلد نفطي، اصبح الفقر فيه ظاهرة معروفة. أما ساكن البيت الأبيض، فقد كان يحتفل بميلاد دولة إسرائيل ولا وقت لديه لسماع الأخبار.

إنه الأمن القومي، الأمن القومي الفرنسي الذي يصاب بالعمى كلما تعلق الأمر بكرامة مواطني حكومة صديقة أو حليفة، او بالأحرى نفطية. الأمن القومي الأمريكي الذي يعرّف الديمقراطية انطلاقا من مصالح كارتلات النفط والسلاح، او بالأحرى ذات العلاقة بهذا المسئول أو ذاك.

ما أجمل هذا الشرق الأوسط الكبير الذي يبشرنا بديمقراطية بدون ديمقراطيين ويرقص على جثة المواطنة.

أدارت السلطات الأمنية - السياسية السعودية المعركة بحنكة قصيرة النظر، فبدأت بوسم رواد الإصلاح الدستوري بالمتواطئين مع الإرهاب، ففشلت في ذلك، حاولت شراء أشخاص ومسئولين في منظمات غير حكومية وبين حكومية، فلم يحالفها النجاح إلا قليلا، سعت لتحييد الحكومات الأوربية والأمريكية، وظفت إعلامها لتشويه سمعة أو مقاطعة كل من يقف مع رموز ربيع السعودية.. ثم أطلقت إشاعات عن إطلاق سراح الإصلاحيين وعدد من معتقلي سجن الحاير لخلق البلبلة في أوساط حملة تتسع يوما بعد يوم، فليس بالإمكان شراء كل الضمائر وكل الذمم؟ كما أنه ليس بالإمكان إخراس أنشودة الحرية في أعماق الشرفاء.

لقد تبنى فريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفي في الأمم المتحدة نشطاء الإصلاح وحقوق الإنسان، وكذلك فعلت أكثر من مئة منظمة غير حكومية، كما منحت عدة هيئات جوائز تكريم للمعتقلين، أكثر من عشرين ألف نسخة سحبت على الانترنت من كتب الإصلاحيين، وطبعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان أكثر من نتاج يعرف بالمعتقلين والملاحقين، كما تطوع ٥٨ محام من ثلاث قارات في الأرض للدفاع عن الرواد.. في حين



مازالت غونداليسا رايس تحسب كلماتها عندما تتحدث عن السجون السعودية. أليست المزاجية والانتقائية من حقوق الأمريكان؟

ست وسبع وتسع سنوات يريد التعسف اقتطاعها من عمر الإصلاح في جزيرة العرب.

ست وسبع وتسع سنوات يظن الغباء الأمني أنها قادرة على الخروج من منطق الحياة وعجلة التاريخ وحتمية التغيير الفعلي.

لقد انتهى عصر العريضة، أي أبسط وسيلة للتعبير السلمي المحدود عن الرأي، اليوم الصمت هو الوسيلة الأنجع للتغيير، الصمت هو الذل الأجمل لبناء المستقبل، الصمت مفتاح الفرج.

لقد حكمت المحكمة على كل محاولات الاعتدال بالرأي والحكمة في المشورة والنهج العقلاني للخروج من المستنقع بالسجن ست وسبع وتسع سنوات؛ ليترحم الناس على خمس سنوات سجن لخمس دقائق حديث تمت على قناة الجزيرة كان ضحيتها الشيخ سعيد بن زعير.

ستكمل محطات التلفزة الممولة سعوديا برامجها دون أي تغيير، وستتحدث عن مآثر طويلي العمر بتياراتهم المحافظة والليبرالية (كذا)، وستتابع الإدارة الأمريكية تهديداتها لدول الشر، كما سيرسل الرئيس الفرنسي برسالة شكر لولي العهد السعودي على زيارته لفرنسا، ويستمر الرئيس بوش بتقديم الشوكولا الملبسة بعلم إسرائيل لضيوفه العرب والإسرائيليين. ليس من المنتظر أن يقدّم الدكتور صالح الخثلان احتجاجا على منعه من دخول المحاكمة، وبالطبع لن يتغير وزير الداخلية الذي يخوض حربا ضروسا على الإرهاب.

رواد الإصلاح لن يكونوا لوحدهم أيضا، لكن المأساة التي لا اسم لها، تكمن في سؤال بسيط لا يمكن لمنطق السلطة الأعمى أن يبصره: ما هي الحجج المنطقية التي يمكن لرواد الإصلاح الدستوري السلمي اليوم تقديمها للرد على من يقول بأن النظام السعودي لا يَصلُح ولا يُصلَح؟!

• المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان

مناقشة موضوع الإصلاحات السياسية والمعتقلين الإصلاحيين في مجلس الشورى أهم من مناقشة قيادة المرأة للسيارة



فضّوها سيرة!

وجيهة الحويدر



نحن النساء السعوديات لسنا قاصرات، ولسنا أقلّ شأنا من نساء العالم، ليأتي كل من هب ودب ليتكلم عوضا عنا ويزايد على حقوقنا. لن نسمح لكم أبدا يا سادة يا مثقفين أن تلمعوا وتبرق أسماؤكم على حسابنا. نحن لم نخوّل أحدا ولا نريد أحدا أن يتحدث عنا وعن أمورنا خارج المواثيق الدولية التي أقرّتها بلدان العالم ومنها السعودية. فنحن لا نقبل أبدا أن تُطرح قضايانا خارج إطار الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وبدون الوثيقة العالمية لمكافحة التمييز ضد المرأة. فالطرح الذي عرضه الدكتور محمد آل زلفة على مجلس الشورى مرفوض جملة وتفصيلا، لأنه ساوم فيه على الحقوق الشرعية للمرأة، فالحقوق لم تقدر قط بالمال، ولم تُحسب أبدا بمعايير الربح والخسارة (توفير ١٢ مليار ريال).

ما زاد الطين بلة على مساومة الدكتور آل زلفة ومتاجرته بحقوقنا، انه كان يبرر ويتنازع على قضية قيادة المرأة للسيارة بتعليل مهين للمرأة وفيه تحقير لذاتها، وهو من أجل أن لا تختلي المرأة برجل غريب ويكون الشيطان ثالثهما!! هل هذا خوف على المرأة أو استخفاف بها وبكيانها؟ ما هذا الهراء؟ وما هذا السخف؟ وكأن المرأة لعبة رخيصة للعبث، يلهو بها من شاء حتى سائقها. المرأة التي هي محور الحياة ومصباح هذا العالم ينظر إليها بهذه الدونية. فلولا المرأة آسيا زوجة فرعون لما نجا نبينا موسى عليه السلام من الموت حين التقطته من اليم وعاش في كنفها وظهرت الديانة اليهودية، ولولا سيدتنا مريم لما ترعرع نبينا عيسى عليه السلام واصبح شابا وانتشرت الديانة المسيحية، ولولا حليب حليمة السعدية لما كبر نبينا محمد عليه السلام، ولولا أموال سيدتنا خديجة ومساندتها لرسول الأمة لما بزغ الدين الإسلامي في أنحاء الدنيا. فكيف لا يتحرج هؤلاء الذكور من أن يزايدوا اليوم على حقوق النساء الشرعية؟ وجناتهم التي يتهافتون عليها ويتقاتلون من أجلها تحت أقدام نساء، ولن ينالوها في الآخرة إلا برضاهن إن شاء الله!

الدكتور آل زلفة يُدرك انه عبر تاريخ الشعوب التي استعادت كرامتها، ونالت حقوقها، لم تحصل عليها بالطريقة التي يتبعها الدكتور اليوم، لأن الحقوق الشرعية لم تُعط قط بل تُنتزع، شاء من شاء وأبى من أبى، وفي معظم الحالات إعطاء الناس حقوقهم يكلف الحكومات مادياً في بادئ الأمر، لكنه يصبح ربحا بشرياً واقتصادياً

ليس من العقل أن تُعطى المرأة مفتاح السيارة وهي لا تمتلك مفتاح الخروج من البيت

تجني المجتمعات ثماره فيما بعد، لأنه يخلق أمما واعية لحقوقها، ومدركة لتوجهاتها، وحامية لأجيالها القادمة، بالإضافة إلى أنها تصبح محرّكة لعجلة التطور والنهضة. فلو اتبع نساء العالم المتحرر أسلوب آل زلفة لما حصلت امرأة واحدة على شيء يُذكر!

ما طرحه الدكتور الفاضل هو نفس ما كان متداولا في عهد العبودية في أمريكا، حيث كان الأفارقة الأمريكيون عبيدا وأيدي عاملة مجانية، حالهم كحال معظم النساء السعوديات لا يملكن حتى أجسادهن. كان المعارضون لتحررهم الذي أقره "ابراهام لينكون" في عام ١٨٦٢، يتذرعون بأسباب اقتصادية ودينية. كان الإقطاعيون الجشعون والكهنة المستنفعون منهم، ضد تحرر العبيد، لأنه لا يَصب في مجرى مصالحهم الشخصية. ولنفس هذه الأسباب في دول الخليج لازالت غالبية النساء والعمالة الوافدة تعيش حياة العبيد، وترزح تحت مظلّة قوانين مجحفة. ونفس الذرائع نجدها تُسلط على رقاب الأقليات المنتشرة في الدول العربية والإسلامية، حيث تُهضم حقوق افرادها وتؤكل أموالهم، لان إعطاء كل ذي حق حقه، سيكلف الناهبين للثروات مالا، وسيضعف ميزانيتهم ويخلخل سلطتهم.

العجيب في أمر قيادة المرأة السعودية للسيارة رغم تفاهته، انه دفع الكثير من الكتاب السعوديين وغير السعوديين بأن يدلوا بدلوهم في تلك القضية السمجة من بعد طرح آل زلفة. أتى الأستاذ تركي السديري وتحول الى منظر اجتماعي في تحليله. والدكتور علي موسى وصفه بالثعبان الضخم والاستاذ عبد العزيز الخضر لفّ ودار وسمعنا جعجعة ولم نر طحنا، والدكتور شاكر النابلسي كان مذهلا في تحليله الذي يعد نفسه خبيرا في المجتمع السعودي حيث قضى ثلاثين عاما في المملكة، وألف أكثر من أربعين كتابا. بدا النابلسي في مقاله انه ما زال يجهل أو ربما يتجاهل ماذا يعني أن ينال المرء حقه وأن يعيش في بيئة ديموقراطية حرة، فحمّل المجتمع السعودي المسؤولية بكاملها! اما الدكتور احسان الطرابلسي فاقترح بدم بارد أن يكون قرار قيادة

المرأة للسيارة قيد الاستفتاء العام؛ مع انه يعلم أنه ليس من حق أي كان أن يمنع أي مخلوق على هذه الأرض حتى الحيوان من الحركة بحرية. فكيف يعطي الإنسان نفسه الحق في التحكم بحركة إنسان آخر؟ حين تُطرح حركة المرأة السعودية للاستفتاء على النمط الطرابلسي، يُصبح كل ما يخص المرأة خاضعاً لتلك القاعدة الواهية. ربما سنسمع فيما بعد باستفتاءات مثل: هل يُسمح للمرأة بأن تسمع؟ أو أن تشم؟ أو أن ترى؟ أو أن تشرب؟ أو أن تأكل؟!

أرى انه خيرا فعل أعضاء مجلس الشورى حين رفضوا فتح ذلك الملف المهترئ من أساسه، فليس من العقل أن تُعطى المرأة مفتاح السيارة وهي لا تمتلك مفتاح الخروج من البيت، فهي بحاجة أولا لأن تمتلك حقها الشرعي في تقرير مصيرها برفع الوصاية عنها، وان يكون لها تمثيل في المحاكم الشرعية، ويُفتح لها جميع مجالات الدراسة والعمل، ويحق لها العلاج، وان تستأجر بيتا وتشتري سيارة، وتمتلك خطا هاتفيا، وتحصل على جواز سفر، وتدخل الدوائر الحكومية بدون إذن من محرم، وان يكون لها تمثيل في مجلس الشورى. خلاصة القول ان يُعترف بالمرأة كإنسانة وان تُعامل كمواطنة قبل أن تقود السيارة، ولن يتم ذلك الا بقرارات سياسية كما هو حاصل في بقية الدول العربية.

انه لأمر مقرف فعلا، ومثير للاستياء، أن نلوك قضايانا ونجترها كالبهائم بدون أن نخجل أو أن نشمئز.. لا ادري لماذا في هذه الحقبة الحرجة يطرح دكتورنا الفاضل محمد آل زلفة هذه القضية، حيث ان الناس في السعودية مازالت تترجى من الملك فهد أو من ولي العهد الأمير عبد الله أن يُصدر عفوا عن الإصلاحيين الثلاثة الشاعر علي الدميني، والدكتور عبد الله الحامد، والدكتور متروك الفالح. كان من الأجدر أن توجه أقلام الكتاب والصحفيين إلى دعوات إفراج عن هؤلاء الرجال، من اجل أن تفك محنتهم، وتُرفع عنهم عقوبة السجن، ليعودوا لأسرهم سالمين، بدلاً من المهاترات عن قيادة المرأة السعودية للسيارة.. تلك القضية التي لن تكلف الدولة سوى إصدار قرار سياسي شجاع يحسمها، مثلما حُسم من قبل "اكبر مفاسد الدنيا" في نظر المعارضين وهو تعليم الإناث الذي أقره الملك فيصل في الستينات... فإما ذلك وإلا فضّوها سيرة.

عائلة با بصيل

محمد سالم بن سعيد بابصيل (.... بعد سنة ١٢٨٠هـ)

من أهل مكة المكرمة. أخذ عن السيد أحمد زيني دحلان. له: إسعاد الرفيق وبغية الصديق، فرغ منه سنة ١٢٨٠هـ (١).

محمد سعيد بابصيل الحضرمي المكي الشافعي (١٢٤٥-١٣٣٠هـ)

مفتي الشافعية وشيخ العلماء بمكة. ولد بها وتلقى العلم من علماء المسجد الحرام في عصره، ولازم السيد أحمد زيني دحلان وتخرج على يديه. تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه الشيخ عبد القادر المنديلي وغيره. عيّن أميناً ثم تولى الإفتاء. توفي رحمه الله بمكة(٢)

علي بن محمد سعيد با بصيل (١٢٧٣ - ١٣٥٣هـ)

مفتي الشافعية بمكة المكرمة. تلقى العلم عن والده وعن علماء عصره، منهم الشيخ عمر باجنيد ، والشيخ سعيد يماني، والشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ أسعد الدهان. أجيز بالتدريس بالمسجد الحرام فدرّس وكانت حلقة درسه في حصوة باب الوداع. تولى وكيل قاض، ورافق الهيئة العلمية التي أوفدتها الحكومة العثمانية الى الإمام يحيى بن حيمد الدين بصنعاء سنة ١٣٢٥هـ للتوسط بين الحكومة العثمانية وبينه لإيقاف القتال وإنهاء النزاع وسوء التفاهم(٣).

بكر بن محمد سعيد با بصيل (١٢٩٣هـ - بعد سنة ١٣٤٩هـ)

أخذ العلم عن والده وعن علماء عصره؛ منهم الشيخ عمر باجنيد، والشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ أسعد الدهان. أجيز له بالتدريس فتصدر له بالمسجد الحرام، وعقد حلقة درسه بباب الوداع من أبواب المسجد الحرام بجانب حلقة الشيخ علي با بصيل؛ وكان رحمه الله جهوري الصوت حريصاً على نفع طلابه، يناقشهم فيما يلقي عليهم، ولا ينتقل من بحث الى آخر إلا بعد أن يتأكد من فهمهم وهضمهم لما يتلقونه.

تولى القضاء في العهد السعودي.

ذكر شيوخه الفاداني في كتابه: (قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين) فقال: شيوخه من أجلهم والده مفتي الشافعية بمكة المكرمة الشيخ محمد سعيد بن محمد بن سالم بابصيل والسادة عمر وأبوبكر وعثمان أبناء السيد محمد بن محمود شطا، والسيد حسين بن محمد الحبشي المكي، والشيخ عمر بن أبي بكر با جنيد، والشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس، والشيخ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب، والشيخ سعيد بن علي الموجي المصري، وأحمد رافع الطهطاوي، وفالح بن محمد الظاهري محدّث المدينة، والسيد محمد علي بن ظاهر الوتري المدني، والسيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي المدني، والشيخ سعيد بن عبد الله القعقاعي المكي، والشيخ عبد الله بن محمد غازي المكي، والسيد أحمد بن الحسن العطاس الحريضي، والسيد عمر بن سالم العطاس، بأسانيدهم. وأجاز الفاداني إجازة خطية تاريخها: حرر ذلك بمكة في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٣٤٩ هـ (٤).

هوامش

(١) الزركلي، خير الدين. الأعلام، جـ٧، ص٤؛ والبغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين، جـ ٢، ص ٣٧٧. وكحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ١٦؛ وسركيس، يوسف إليان. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ٥٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٤

(٣) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٤٩.

(٤) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٨٤؛ ورجال من مكة المكرمة، جريدة الندوة، العدد ١٠٥٧١، في ١٤١٤/٣/٣هـ؛ والفاداني، محمد ياسين. قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ١ ص ١١-١٤، وفيه أبو بكر بن سعيد بن سالم، وأنه كان حياً في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٣٤٩هـ

الملك الضال: قاهر الجلطات!

ليس سراً نكشف عنه حين نقول بأن الملك فهد كان أفسق الملوك السعوديين وأكثرهم ضلالاً وبعداً عن الدين في الممارسة والسلوك.

فهذا الملك عرف بـ (بلاي بوي)؛ وهو الذي تناقلت الصحف الغربية خسارته عشرين مليون دولار في أحد كازينوهات القمار في مونت كارلو في السبعينيات الميلادية الفائتة وفي ليلة واحدة. وهو الملك الوحيد الذي ظهر لابساً الصليب في منتصف الثمانينيات حين زار لندن في تحدٍ لكل المشاعر الدينية، لم يخففها تسميته لنفسه الشريرة بـ (خادم الحرمين الشريفين)! وفهد فوق هذا هو الملك الوحيد الذي ظهر علناً في مجلات عربية واجنبية حاملاً كأس الخمرة والى جانبه كارتر، في صورة لا تُنسى. وفهد بعد ذلك كله، لم يتب من تعاطي الحشيش إلا متأخراً، بعد أن تجاوز عمره الستين، وقد عولج من إدمانه على يد طبيب إيطالي في قصة يعرفها مقربو الملك الضال. لكنه لم يستطع إنقاذ إبنه الأكبر من الإدمان على المخدرات حتى هلك، كما هلك آخرون من أبناء إخوته بسبب الإدمان، كأولاد سلمان وغيرهم.

وأما حكايات فسقه فهي أكثر من أن تحصى، فلم يشهد أنه صلى إلا أمام الكاميرات! حيث تمرّ أوقات الصلاة وهو لا يبارح مكانه! وهو حتى منتصف التسعينيات يطيب له لعب القمار، والتحرّش بالنساء، والمضيفات بأساليب رخيصة لا تتسق مع سلوك رجل دولة فضلاً عن سلوك رجل مسلم. دعك عن النهب واللصوصية، فهو وإخوانه لم يتركوا أرضاً إلا وسرقوها، ولازالوا الى هذا اليوم يخصصون عوائد نصف مليون برميل يومياً لحساب بنكي في البنك الأهلي يتحكم فيه عزيّز قيل أنها مخصصة لتوسعة الحرمين، وليس جيوب اللصوص من الأمراء!

هذا الملك الضال الذي طفّش عوائل عديدة هربت لا من بطشه السياسي والأمني منذ أن كان وزيراً للداخلية كما هو معروف، بل من اعتداءاته الشخصية غير الأخلاقية، يصبح خادماً للحرمين الشريفين، وإماماً للمسلمين، ووليّاً للأمر، الذي لا يواجه بكلمة، ولا ينقد بحرف، ولا يُنصح في العلن، ولا يرد عليه قول أو فعل!

وكل هذه التأليه لفهد بسبب طواغيت الدين الذين صنّموا آل سعود، هؤلاء الطغاة الدينيون الذين يفتشون في سلوك الناس العاديين ويحاكمونهم على النيّات بل ويضيفون الى اتهامات رجل القمع نايف اتهامات جديدة، وكأنهم ليسوا قضاة، بل شرطة لدى وزير الداخلية.

الطغاة الدينيون الذين يفتشون في عقائد الناس فيكفرون هذا ويضللون ذاك ويبدعون الثالث ويفسقون الرابع، لا يتحرجون في رفع الصوت عالياً بالدعاء للملك الضالّ بطول العمر، بل ويوجبون الدعاء له، كما يوجبون الطاعة لا في المعروف بل في المعاصي أيضاً. إنهم الذين يبحثون عن كل سقطة او زلة بنظرهم فيما يعتقده الناس من عوامهم وعلمائهم لا يرون مخازي ملكهم الضال، ولا تسافله، ولا تعدياته، بل يساعدونه في سرقة الأراضي وكتابة العدل ويستلمون الشيكات منه كهدايا من السلطان المفسدة.

لماذا كل هذا؟

لأن الملك الضال، حقّق ما لم يحققه ملك سابق!

لقد ملّك النجديين الدولة من رأسها الى أخمص قدميها!

إنهم لا يترحمون كثيراً على الملك فيصل! بل لا يذكرونه بخير إلا لماماً!

لكنهم متفقون على مديح الملك فهد، لأنه جرى في عهد الملك الضال أكبر عملية (تنجيد) للدولة؛ وللدين أكبر عملية (توهيب) مع أن الضال لم يعرف ربه طرفة عين.

لهذا ترتفع اليوم أيدي النجديين بالدعاء لكي يطيل الله عمر الملك الضال، وتتمنّى له أن يتغلّب على الجلطة تلو الأخرى، في فيلم (قاهر الجلطات ٢)! بل أن (العربية) إياها لم تخجل من القول بأن الملك الضال نجا من الوعكة الأخيرة لأن هناك من رفع أكفّاً بالدعاء له، ناسية أن الله يملي له ولهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب أليم!

قاهر الجلطات..

الملك الضال..

طال عمره أم قصر: كل ابن انثى وإن طالت منيّته/ يوما على آلة حدباء محمول!

وسواء خرج على كرسي المقعدين أم محمولاً على ظهره، فإنه يكتب لفهد دون غيره، أنه سيترك الدولة مزقاً ومجتمعها مزقاً وخزينتها رغم الطفرة النفطية الأخيرة لن تزال خاوية لا تستطيع تسديد الدين العام. سيترك دولة تتناهبها الاقدار، ويتلاعب بها اللصوص، ومجتمعاً لم يعهد عنه متفككاً كما هو عليه الحال اليوم.

وفوق هذا كلّه سيترك لنا جملة من اللصوص والمجرمين من أبنائه وإخوته يوصلون البلاد والمجتمع الى نهايته. فضلاً عن أنه سيورث الحكم الى (خيخة) يزايد على آل فهد نجديتهم، وكأن الدولة نجد، والإسلام الوهابية؛ وبهذا نقع من حفرة الى دحديرة. ولسان حالنا هو ما قاله شاعر مصر الشعبي:

ساب لك إيه يا بهيّة/ عبد الناصر لما مات

ساب لي جحش من المنوفيه/ إسمه أنور السادات

مع الإعتذار لعبد الناصر، فأخطاؤه لا تصل الى نقطة من بحر آل فهد!

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكةَ

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبةَ الحجاز: هموم المرحلةَ وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر